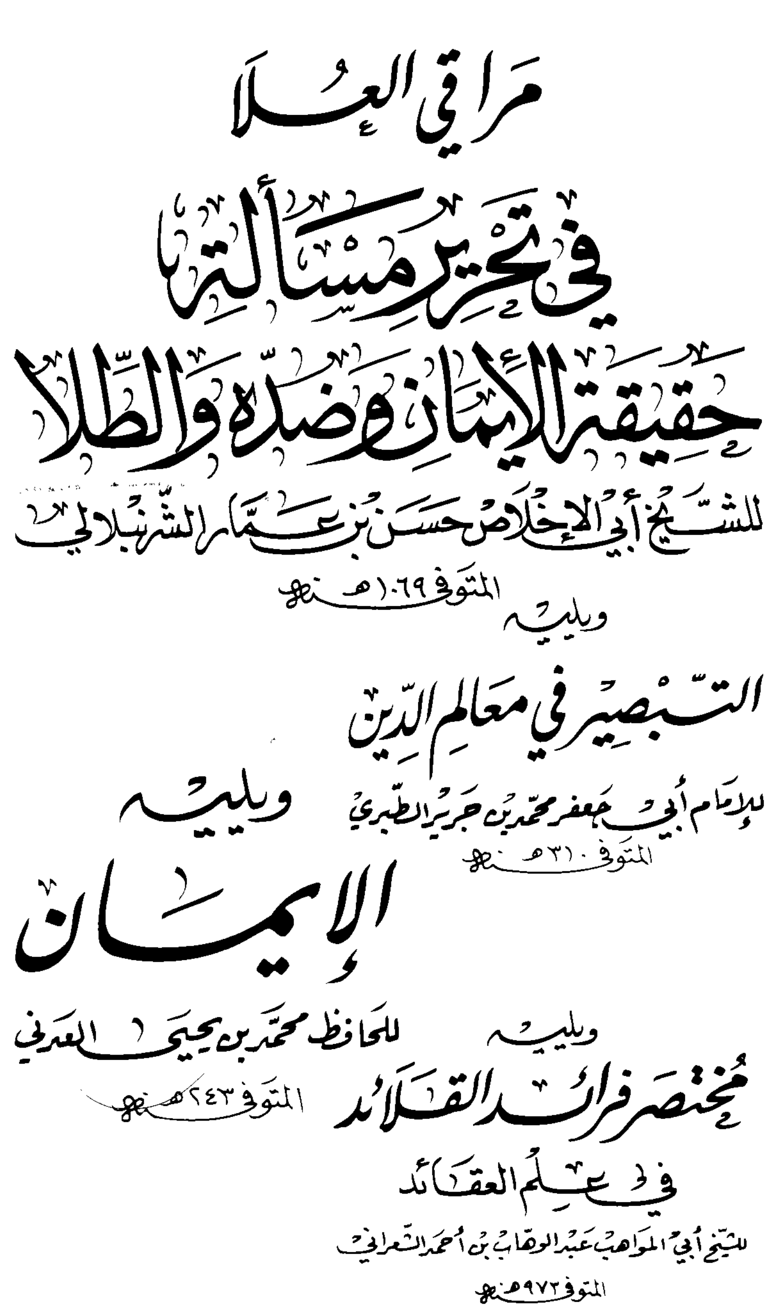


مراقي العلا
في تحرير مسألة حقيقة الإيمان وضده والطلا

للشيخ أبي الإخلاص حسن بن عمار الشرنبلالي

المتوفى ١٠٦٩ هـ

ويليه

التبصير في معالم الدين

للإمام أبي جعفر محمد بن جرير الطبري

المتوفى ٣١٠ هـ

ويليه

الإيمان

للحافظ محمد بن يحيى العدني

المتوفى ٢٤٣ هـ

ويليه

مختصر فرائد القلائد في علم العقائد

للشيخ أبي المواهب عبد الوهاب بن أحمد الشعراني

المتوفى ٩٧٣ هـ

تحقيق وتخريج وتعليق

أحمد فريد المزيدي

DKI

دار الكتب العلمية

أسسها محمد علي بيضون سنة 1971

بيروت - لبنان

Title: Marâqi al-ᶜulâ fī taḥrīr mas᾽alat ḥaqīqat al-᾽īmân waḍiddihi waṭṭilâ
Followed by: **Al-tabṣīr fī maᶜâlim al-Dīn**
Followed by: **Al-᾽īmân**
Followed by: **Muḥtaṣar farâ᾽id al-qalâ᾽id fī ᶜilm al-ᶜaqâ᾽id**

Author: Ḥasan ben ᶜAmmār al-Šurunbulāli
and: Muḥammad ben Jarīr al-Ṭabarī
and: Muḥammad ben Yaḥyā al-ᶜAdani
and: ᶜAbdul-Wahhāb ben Aḥmad al-Šaᶜrāni

Editor: Aḥmad Farīd al-Miziyadi

Publisher: Dar Al-kotob Al-Ilmiyah

Pages: 216

Year: 2007

Printed in: Lebanon

Edition: 1st

الكتاب: مراقي العلا في تحرير مسألة حقيقة الإيمان وضده والطلا
ويليه: التبصير في معالم الدين
ويليه: الإيمان
ويليه: مختصر فرائد القلائد في علم العقائد
المؤلف: الشيخ حسن بن عمار الشرنبلالي
والإمام محمد بن جرير الطبري
والحافظ محمد بن يحيى العدني
والشيخ أبو المواهب الشعراني
المحقق: أحمد فريد المزيدي

الناشر: دار الكتب العلميـة – بيروت

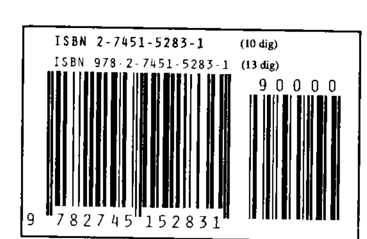
عدد الصفحات: 216

سنة الطباعة: 2007 م

بلد الطباعة: لبنان

الطبعة: الأولى

ISBN 2-7451-5283-1 (10 dig)
ISBN 978-2-7451-5283-1 (13 dig)



منشورات محمد علي بيضون



دار الكتب العلمية بيروت لبنان

الطبعة الأولى
٢٠٠٧ م-١٤٢٨ هـ

منشورات محمد علي بيضون
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

Mohamad Ali Baydoun Publications Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah

الإدارة : رمل الظريف، شارع البحتري، بناية ملكارت
Ramel Al-Zarif, Bohtory Str., Melkart Bldg., 1st Floor
هاتف وفاكس: ٣٦٤٣٩٨ - ٣٦٦١٣٥ (١ ٩٦١)

فرع عرمون، القبة، مبنى دار الكتب العلمية
Aramoun Branch - Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Bldg.
هاتف: ١٢/ ١١/ ٨٠٤٨١٠ ٥ ٩٦١+ ص.ب: ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان
فاكس: ٨٠٤٨١٣ ٥ ٩٦١+ رياض الصلح - بيروت ١١٠٧ ٢٢٩٠

http://www.al-ilmiyah.com
e-mail: sales@al-ilmiyah.com
info@al-ilmiyah.com
baydoun@al-ilmiyah.com

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة التحقيق

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهدِه الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلاَ تَمُوتُنَّ إِلاَّ وَأَنْتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران:١٠٢].

وقال: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً﴾ [النساء:١].

وقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ وَقُولُوا قَوْلاً سَدِيداً*يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَن يُطِعِ اللهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزاً عَظِيماً﴾ [الأحزاب:٧٠، ٧١]

أما بعد.. فهذه مجموعة من نفائس التراث النادرة، التي حاولنا التوفيق بينها، بالجمع بين مسائلها، ليتم للقارئ الاستفادة النافعة، والتحصيلات الموصلة إلى معرفة دقائق الأمور، والوقوف على ما تنشرح به الصدور، وذلك دأب طالب العلم الموفق إن شاء الله تعالى.

فالأول: كتاب مراقي العُلا في تحرير مسألة حقيقة الإيمان وضده والطلا، للشيخ الإمام الفقيه الحنفي البحر الموسوعي سيدي: أبو الإخلاص الشرنبلالي الوفائي.

فقام بإيراد ما أراد ذكره من خلال شرحه لكلام المنلا خسرو في كتابه الدرر والغرر، أو درر الأحكام في غرر الحكام، فناقش الشيخ الأقوال والآراء، وعلَّق عليها باستيفاء، فكان غاية في الترتيب والتبويب، مما دلَّ أنه فُتح عليه من الله القريب.

وأصل الكتاب من محفوظات المعهد الديني بدمياط، ويقع في ٣٢ ورقة تقريبًا.

وقد كتبه الشيخ قبل وفاته بعام، ونُسخ بعدها بعام.

والثاني: كتاب التبصير في معالم الدين للإمام الحافظ أبي جعفر محمد بن جرير الطبري، هو من الكتب المهمة في أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة.

فقد تعرض المصنف فيه إلى المعاني التي تدرك بها حقائق المعلومات من توحيد الله ومعرفة أسمائه وصفاته ودينه وشرائعه وما يُعذر فيه بالجهل من ذلك.

وقد قام بمناقشة النفاة للصفات وكذلك المعتزلة بالرد عليهم في شبهاتهم.

وكذلك تعرَّض رحمه الله لذكر الخلاف في الأمة المحمدية في أمور الدين وما سبب افتراقهم وخلافهم فقام بإبانة الحق في كل خلافٍ.

فأورد تسع مسائل رتبها حسب وقوعها.

وقد أوضح في مقدمته أن سبب تأليفه لهذا الكتاب حيث خصَّه بإخوانه من حملة الحديث والآثار من أهل السُّنة والجماعة بقريته آمل بطبرستان، وذلك ليخرجهم عن الدخول في طائلة أهل الأهواء والبدع والتمسك بعقيدة أهل السُّنة والجماعة أصحاب الحديث والأثر.

فقام بالاستشهاد من صريح الآيات القرآنية وصحيح السُّنة النبوية.

وكذلك ذكر قول أهل الحق في كل مسألة مصدرًا لها بقوله: والحق عندنا في ذلك، أو بقوله: قال جمهور أهل الإثبات.

وعدَّد الأقوال في مسائله التسع التي خصها بالذكر في كتابه، إلى غير ذلك مما تحلى به هذا الكتاب النادر النافع لشيخ المفسرين والمحدثين.

وأصل هذا الكتاب محفوظًا بمكتبة الأسكوريال بإسبانيا وهي تحت رقم ١٥١٤ ضمن مجموع، ولم نقف على نسخةٍ سواها لما تعرضت له النسخة من قطعٍ وخرمٍ بآخر أبوابها، وقد سبق أن طُبع هذا الكتاب من قبل والله الهادي إلى الخير والصواب.

والثالث: كتاب الإيمان للحافظ محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني وهو من التراث الحديثي المسند النادر، فقد تعرّض هذا الحافظ الكبير إلى رواية نصوص من السُّنة المطهرة عن النبي ﷺ والصحابة رضي الله عنهم.

فالمصنف عاصر القرن الثاني ومنتصف الثالث الهجري، حيث القرون الأولى المختصة بالخيرية من خير البرية ﷺ، وهم السلف الصالح، أصحاب الحديث، أول من أبرزوا التراث الإسلامي، وأوضحوا الشريعة المحمدية.

فقد سمع من المصنف وروى عنه الإمام مسلم، والإمام الترمذي، والإمام ابن ماجه، وغيرهم كثير، وقد تولى مشيخة الحرم المكي في عصره.

وهذا يدل على عظم مكانته وسلامة عقيدته في فترة المحنة بسبب الرافضة والمعتزلة آنذاك، أيام الخليفة المأمون والمعتصم والواثق.

وأصل هذا الكتاب من محفوظات المكتبة الظاهرية بدمشق، ويقع ضمن مجموع تحت رقم ١٣٤٦ – ١٠٤. وعدد أوراقه عشرون صفحة، وقد سبق طباعته من قبل.

والرابع: كتاب مختصر فرائد القلائد في علم العقائد، أو عقيدة شريفة مختصرة نافعة على مذهب أهل السُّنة والجماعة من الصوفية والمتكلمين لشيخ الإسلام الإمام العلاَّمة الكبير صاحب القلم البارع في التحرير: أبو المواهب الشعراني.

فقد أوضح فيه أصول الاعتقاد الصحيح عند أهل التنزيه والإثبات لما أثبته الله لنفسه في الآيات المحكمات، وما ثبت وصحَّ في الأحاديث الصحاح والمتواترات.

وقد صاغه بإسلوب سهلٍ مبين واضح لمن أراد أن يتعرف على عقيدة أهل السُّنة والجماعة، وحتى يبين للمدَّعين والزاعمين على الشيخ بمخالفات للعقيدة الصحيحة، حيث ينسبه بعضهم إلى الحلولية والوجودية ممن ادعوا القول بوحدة الوجود والاتحاد والحلول، ولم يكن لهم في ذلك دليلٌ مادي من مكتوبات الشيخ وتصانيفه الموثقة عنه من قبل نفسه هو، أو عن أحد الثقات الناقلين عنه.

فمن المعلوم أن الشيخ الشعراني في كثيرٍ من كتبه أشار إلى وجوب التحرز مما نُسب إليه ودُس عليه في حياته، فما ظنك بعد وفاته.

وقد صنف عدة كتب في ذلك منها:

- الميزان الذرية المبينة لعقائد الفرقة العلية (طبع بتحقيقنا).
- اليواقيت والجواهر في عقائد الأكابر (طبع كثيرًا).
- مختصر اعتقاد البيهقي (تحت قيد الطبع بتحقيقنا).
- فرائد القلائد (أصل هذا الكتاب).
- القواعد الكشفية.

وغيرها كثير.

ولكن هذا حال العلماء الشرفاء أن يكون لهم أعداء يكيدون لهم ليحاربوهم

ويشنعوا عليهم، بل قيل ليحاربوا دين الله وأولياءه.

فينبغي لكل باحث عن الحق والحقيقة أن يتثبت ويتروى في حكمه قبل أن يقع في عداوة مع العلماء الربانيين الأجلاء مما يجعله مستخدمًا في محاربة الإسلام ومعاونة أعداءه دون أن يشعر، والله الموفق للخير والصواب.

وأصل هذا الكتاب من محفوظات دار الكتب المصرية بالقاهرة، ضمن مجموع.

وتقع صفحاته في ١٣ صفحة ذات وجهٍ واحدٍ.

***

منهج التحقيق

لما كان الهدف من التحقيق هو نشر النصوص محققة وإثبات صحتها لذا فإن عملي في التحقيق يتلخص بالنقاط التالية:

أولاً: ضبط النص ضبطًا صحيحًا واضحًا خاليًا من الأخطاء قدر المستطاع إن شاء الله.

ثانيًا: إصلاح كل تصحيفٍ أو تحريفٍ وقع في النص وإثبات الصواب وفق قواعد التصحيح.

ثالثًا: عزو الآيات القرآنية إلى صورها وأرقامها.

رابعًا: تخريج الأحاديث والآثار التي وردت في الكتاب تخريجًا علميًّا من مصادره دون الإطالة.

خامسًا: التعليق على بعض المواضع العقدية الأصولية التي ذكرها كل مصنفٍ في مضمونها.

سادسًا: التعريف ببعض ألفاظ الغريب التي يشكل ماهيتها لدى القارئ.

سابعًا: الترجمة لبعض الأعلام الذين رأينا أهمية وضرورة التعريف بهم.

ثامنًا: عمل مقدمة موضحة لهذه المجموعة من الرسائل وذكر أهميتها ومنهجية أصحابها.

تاسعًا: عمل فهرس موضوعي للرسائل الأربعة.

وآخرًا أسأل الله أن يجعل عملي خالصًا لوجهه الكريم وأن ينفع المسلمين ويجعله مباركًا عنده إلى يوم الدين.

كتبه

أبو الحسن أحمد فريد المزيدي الأثري المصطفوي

كلية أصول الدين – جامعة الأزهر القاهرة

مراقي العلا

في تحرير مسألة حقيقة الإيمان وضده والطلا

للشيخ أبي الإخلاص حسن بن عمار الشرنبلالي
المتوفى ١٠٦٩ هـ

تحقيق وتخريج وتعليق
أحمد فريد المزيدي



بسم الله الرحمن الرحيم

[ترجمة مختصرة للمصنف]

هو الشيخ الفقيه العلاَّمة الربَّاني: حسن بن عمار بن علي الشرنبلالي الوفائي المصري الفقيه الحنفي، مكثر من التصنيف.

نسبته إلى شبرى بلولة (بالمنوفية) جاء به والده منها إلى القاهرة وعمره ست سنوات، فنشأ بها ودرس في الأزهر، وأصبح المعول عليه في الفتوى، تفقَّه على عبد الله النحريري ومحمد المحبي وعلي بن غانم المقدسي.

من مصنفاته:

- نور الإيضاح في الفقه.
- مراقي الفلاح.
- شرح نور الإيضاح.
- شرح منظومة ابن وهبان.
- تحفة الأكمل.
- التحقيقات القدسية وتعرف برسائل الشرنبلالي، وعدتها ٤٨ رسالة.
- العقد الفريد في التقليد.
- مراقي السعادات.
- غنية ذوي الأحكام.
- حاشية على درر الحكام لملا خسرو.

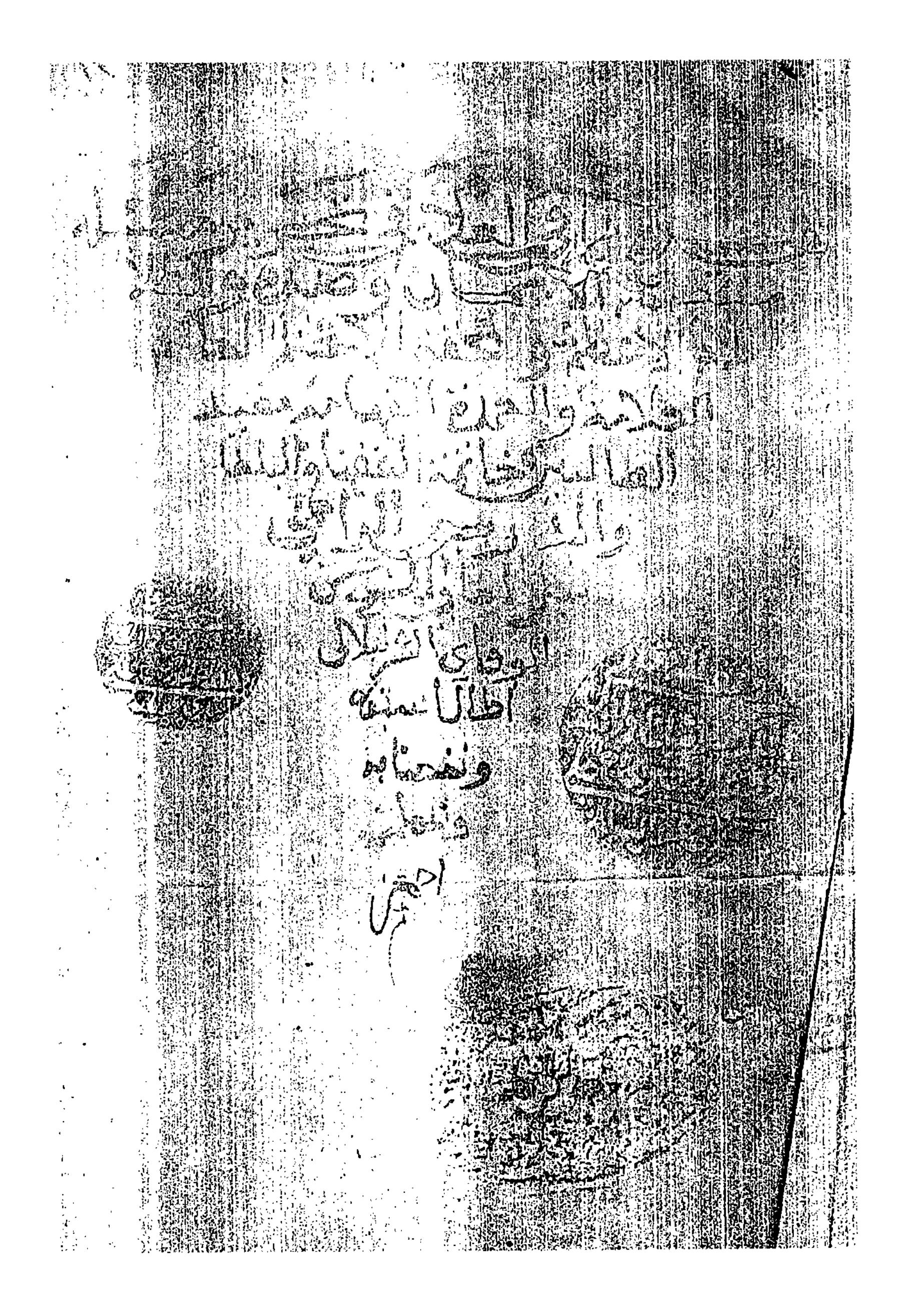
- فتح الألطاف بجدول طبقات مستحقي الأوقاف.
- إتحاف ذوي الإتقان بحكم الرهان.
- الاستفادة من كتب الشهادة.
- مراقي العلا (كتابنا هذا).

تُوفي رحمه الله في القاهرة سنة ١٠٦٩هـ.

انظر في ترجمته:

خلاصة الأثر للمحبي (٢/٣٨)، والأعلام للزركلي (٢/٤٢٦).

صور من المخطوط



صورة غلاف مراقي العلا

والمعاملات لننجو يوم القيام لرب العالمين

بشفاعة سيد الأنام [illegible] سيدنا النبي

الحبيب المصطفى عليه أفضل الصلاة والسلام

[illegible] الكرم والتعطف وأن يبلغنا

من فضله الآمال وأن يصلح أحوالنا وأحوال

إخواننا وأحبابنا وذرياتنا وأن يغفر لنا ولوالدينا

ولمشايخنا ولمن أحبنا من فضله العميم [illegible]

المؤلف ومن خطه نقلت ما نصه وكتب مؤلفه

في منتصف ذي القعدة الحرام سنة ثمان وستين والف

[illegible] وأسأله القبول وكان الفراغ من تحرير

هذه النسخة المباركة في منتصف شعبان المعظم

سنة [illegible] وستين والف [illegible]

أحقر العباد محمد عبد الباقي [illegible] المالكي

الأزهري عامله الله بلطفه الخفي

ووالديه ومشايخه ومحبيه

ومن نسخ المؤلف [illegible]

أطال الله بقاه

وأكرم مثواه

(آمين)

وصلى الله وسلم على أشرف خلقه سيدنا محمد

خاتم الأنبياء والمرسلين وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين

صورة الصفحة الأخيرة من مراقي العلا

بسم الله الرحمن الرحيم

[مقدمة الشيخ المصنف]

الحمد لله الذي هدانا للإيمان، ووفَّقنا إليه الذي هو إقرار باللسان، تصديقًا للجنان، فآمنا بالله وملائكته، وكتبه، ورسله، وبما قدر، فما شاء الله كان.

وأشهد أن لا إله إلا الله، وأنَّ محمدًا رسول الله، شهادة صدق وإيقان.

ونسأل الله الكريم الفوز بشفاعة المصطفى، والكون مع الذين بوَّأهم الله من الجنة غرفًا، وشربوا من أنهارٍ من خمرٍ لذةً للشاربين، وأنهار من عسلٍ مصفى.

والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد إمام المرسلين، وعلى سائر النبيين وآلهم، والصحابة والتابعين، وسائر أئمة الدين بدوام إنعام رب العالمين.

وبعد...

فيقول العبد المرتجي نيل المعالي حسن الوفائي الشرنبلالي، غفر الله له

ولوالديه ولمشايخه ومحبيه، ولطف بذريته والمسلمين:

هذه نبذةٌ يسيرةٌ يحتاج إليها كل طالبٍ حسن السيرة، سميتها: ((**مراقي العُلا في تحرير مسألة حقيقية الإيمان وضده، والطلاء**)).

خدمة لشريعة المصطفى، زاده الله فضلاً وشرفًا، ونفعًا للسادة الحنفية والحنفاء، أدام الله نفعهم، وأعاد علينا من مدد صاحب المذهب، وسائر أئمة الدين، ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

* * *

مطلب

قال المولى العلاَّمة صاحب الدرر والغرر رحمه الله تعالى في كتاب الأشربة:
(وبيان انقسامها إلى أربعة حلال، وأربعة حرام.
فالحرام: الخمر وهو الذي من ماء العنب بإجماع أهل اللغة.
كذا قال الزيلعي: الخمر حقيقة اسم للتي من ماء العنب المسكر باتفاق أهل اللغة وغيره يُسمى باذقًا، ومثلثًا إلى غير ذلك من أسمائه(1)، وتسمية غيرها خمرًا مجازٌ، وعليه محمل الحديث، نحو: ((كل مسكرٍ خمر(2))). أو على بيان الحكم إن ثبت؛ لأنه ﷺ بُعث له لا لبيان الحقائق).

قوله: (وقيل: كل مسكرٍ خمر)، ليس عن أهل اللغة، بل قول بعض المشايخ، لما حُكي من اتفاق أهل اللغة، أشار المصنف إلى رده بقوله: (قلنا: لا نسلم... الخ).

قوله: (بل إنما سميت خمرًا لاختمارها)، قد يُقال: هذا مشتركٌ؛ لأن اختمار غيرها باشتداده، فالاختمار ليس خاصًا بالخمرة؛ لأن اختمارها تغيير ريحها وطعمها، وهو كذلك في غيرها.

قوله: (ولو سلم... إلى أخره)، هذا هو الفارق بالحقيقة، فسُمِّي التي من ماءِ العنب المذكور خمرًا بالغلبة، وكان المشتق مخصوصًا، كالنجم مشتقٌّ من نجمٍ إذا ظهر، ثم هو خاصٌ بالثريا، وكذا نظائره بالإبريق والقارورة.

قوله: (ثم القذف بالزبد شرط عنده): أي لكونها خمرًا.

قوله: (وعندهما إذا اشتدَّ صار مسكرًا)، صوابه: خمرًا كما هي عبارة الزيلعي.

قوله: (أو على بيان الحكم): يعني في الجملة مفارقة غير الخمر في عدم الحد بدون سكر، وعدم إكفار مستحله، وعدم مساواته في تغليظ النجاسة منه انتهى.

تنبيه

حُرِّم قليل الخمر علينا لئلا نقع في المحظور، ونحن مشهود لنا بالخيرية.
قال تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ﴾[آل عمران: ١١٠]، ولم تُحرَّم ابتداءً؛ لئلا ينفر عن

---

(١) قال ابن منظور: والعِنَبُ الخَمْر حكاها أَبو حنيفة وزعم أَنها لغة يمانية كما أَنّ الخمرَ العِنَبُ أَيضاً في بعض اللغات قال الراعي في العنب التي هي الخمر. لسان العرب (١ /٦٣٠).

(٢) رواه مسلم (١٥٨٧/٣)، والترمذي (٢٩٠/٤)، والبيهقي في الكبرى (٢٨٨/٨).

الإسلام بل بالتدريج.

وأما السكر: فحرامٌ في جميع الأديان؛ لأن العقل هو ملاك معرفة الله تعالى، وشكر إنعامه فامتُنع إتلافه.

مبدأ المبحث الأول

قوله: (كذا الطلا...إلخ) الطلا اسمٌ مشتركٌ، ويُطلق على كثيرٍ من الأشربة طلا كما سنذكره.

قوله: (كذا في الهداية نصها: الأشربة المحرمة أربعة وهي: عصير العنب إذا غلا واشتد، وقُذف بالزبد، والعصير إذا طُبخ حتى ذهب أقل من ثلثيه، وهو الطلا المذكور في الجامع الصغير انتهى).

فقد أشار إلى تسمية غيره طلاء، ومن ذلك الغير ما ذكره في المحيط كما سنذكره.

وعبارة الجامع الصغير: محمد عن يعقوب، عن أبي حنيفة قال: الخمر حرامٌ قليلها وكثيرها، والسكر، وهو الذي من ماء التمر: أي الرطب، ونقيع الزبيب إذا اشتدَّ حرامٌ مكروه، والطلا وهو الذي ذهب أقل من ثلثيه من ماء العنب انتهت عبارة الجامع الصغير.

فصاحب الهداية سمَّى الذي ذهب أقل من ثلثيه من ماء العنب بالطلا، كما سماه محمد في الجامع الصغير، وكذا تبعه صاحب الكنز، والكافي، والاختيار.

قال: العصير إذا طُبخ فذهب أقل من ثلثيه وهو الطلا حرامٌ.

وقيل: إذا ذهب ثلثه فهو الطلا، إذا ذهب نصفه فهو المنصف انتهى.

وكذا في إيضاح المختار قال: العصير إذا طُبخ فذهب أقل من ثلثيه، وهو الطلا.

وكذا في روضة الناطقي، وكذا في خزانة الأكمل: الطلا اسم كل شرابٍ مطبوخٍ، فهؤلاء أصحاب المذاهب تبعوا محمدًا في تسمية ما ذهب أقل من ثلثيه طلا.

وهو نص اللغة، ومحمد إمام في اللغة.

قال في المغرب: والطلا كل ما يُطلى به من قطران أو نحوه.

ومنه حديث عمر ﷺ: ((ما أشبه هذا بطلاء الإبل[١])).

ويقال لكل ما خثر[٢] من الأشربة: طلا على التشبيه، حتى سمي به المثلث انتهى.

وفي القاموس: الطِّلاء ككساء القطران، وكل ما يُطلى به، والخمر وخاثر المنصف والشتم، والحبل الذي يشد به رجل الطلا.

والطَّلا بالفتح: ولد الظبي ساعة يُولد، والصغير من كل شيءٍ.

وبالضم: قشرة الدم، وكمُكاء الدم.

وبالفتح والقصر: الشخص المطلي بالقطران، والرجل الشديد المرض، والطلي: تعني الصغير من أولاد الغنم انتهى.

وكذا في لسان العرب: طِلا إذا شتم قبيحًا، والطِّلا الشتم، وطليته: أي شتمته ليطل طال: أي مظلم كأنه طلا الشخوص فغطَّاها.

والطِّلا: الشراب شبّه بطلا الإبل.

والطّلا: ما طبخ من عصير العنب حتى ذهب ثلثاه.

وبعض العرب يسمي الخمر بالطلا، والطلا خاثر المنصف يشبه به، والخمر ثلثي الطلا.

وفي حديث علي ﷺ: أنه كان يرزقهم الطلا.

قال ابن الأثير[٣]: هو بالكسر والمد: الشراب المطبوخ من عصير العنب، قال: وهو الرب، والذي في حديث علي ﷺ ليس من الخمر في شيء، وإنما هو الرب، والطلا مقصور: ربطته برجله، والطلا: اللذة، وتطل فلان إذا لزم اللهو والطرب.

---

(١) رواه البيهقي في الكبرى (٢٩٥/٨)، وذكره ابن حجر في فتح الباري (٦٤/١٠) بنحوه.

(٢) خثر: الخُثُورَةُ ضد الرقة، وقد خَثَرَ اللبن بالفتح يخثر، بالضم خُثُورَةً، وقال الفراء: خَثُر بالضم لغة فيه قليلة.

(٣) انظر: النهاية (١٣٧/٣)، والقاموس المحيط: (١ /١٦٨٦)، واللسان (١٠/١٥).

ويقال: قضى فلانٌ طلاه من حاجته: أي هواه، والطلا: العتق.

والجمع طلاة مثل تقاة، وتقي، وقيل: أصول الأعناق، وقيل: ما عرض من أسفل الحشا، واحده طلية، غيره الطُّلا جمع طُلية وهي: صفحة العنق.

ابن سيده: الطَّلاوة والطُّلاوَة: الحسن والبهجة على كلامه طلاوة.

ويقال: ما على وجهه حلاوة ولا طلاوة.

وبأسنانه طلي وطليان مثل: صبي وصبيان: أي فلج انتهى.

فبهذا علمنا أن الطلا يطلق بالاشتراك على أشياء منها: العصير الذي ذهب أقل من ثلثيه، ويطلق على الذي ذهب نصفه، وعلى ما ذهب ثلثاه، وعلى ما ذهب ثلثه، وعلى المطبوخ مطلقًا من عصير العنب.

فإطلاق اسم الطلا على كلٍ من الذي ذهب أقل من ثلثيه، وعلى الذي ذهب ثلثاه إطلاق صحيح لغة، فلا اعتراض على الهداية والكفر، والكافي، ومن تبعها في إطلاق الطلا على الذي ذهب أقل من ثلثيه.

كما نصّ عليه محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير، وبذلك يتأمل في كلام الزيلعي رحمه الله حيث قال شارح الكنز: والطلا هو العصير إن طبخ حتى ذهب أقل من ثلثيه، وهو النوع الثاني من الأشربة المحرمة.

وقال في المحيط: الطلا اسم للمثلث، وهو ما طبخ من ماء العنب حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه، وصار مسكرًا وهو الصواب لما روي أن كبار الصحابة رضي الله عنهم كانوا يشربون من الطلا ما ذهب ثلثاه وبقي ثلثه، انتهى كلام الزيلعي.

وقد نقله صاحب الدرر كما هو، ولم يتعرض لشيء، وكان عليه أن يبين الحكم، فإن يكن الصواب ما قاله في المحيط، فلمَ نص على مقابله وجعله وشرحه.

وإن كان ضد ذلك كان عليه بيان رد ما خالف متنه وشرحه، وقد بيَّناه بقولنا: فإن يكن المراد مخالفة الحكم على شيء واحد بالحل والحرمة، وإن الصواب الحل لا الحرمة وهو ظاهر كلام الزيلعي، حيث قال كلام الكنز القائل بالحرمة، وكلام المحيط القائل بالحل مستدلاً على الحل بأن: كبار الصحابة رضي الله عنهم

كانوا يشربون من الطلا ما ذهب ثلثاه وبقي ثلثه، فليس ذلك وجهًا لما صوبه؛ لأن المحكوم عليه بالحرمة هو ما ذهب أقل من ثلثيه وذلك متفق عليه في كلام الفريقين.

اتفقوا على حرمة ما ذهب أقل من ثلثيه، واتفقوا على حل ما ذهب ثلثاه على قول الإمام، فلم يتوارد كلام الكنز والمحيط على غير واحدة بحلها وحرمتها؛ لأن المحكوم عليه بحرمته في كلام الكنز والهداية هو الذي ذهب أقل من ثلثيه، والمحكوم عليه بالحل في كلام المحيط هو الذي ذهب ثلثاه، فلم يخالف المحيط الهداية والكنز؛ لأن الطلا وإن كان يُطلق بالاشتراك على أشياء، لكن الحكم مناط بالذات والعلة المحرمة الرقة الداعية بشرب القليل للكثير، وهي في طلاء ذهب أقل من ثلثيه.

وأما الطلاء الذي ذهب ثلثاه: فقد صار ملحقًا بالغذاء لغاية تخانقه، فلا يدعو قليله لكثيره، وقد شربه كبار الصحابة رضي الله عنهم، وإن كان مراد الزيلعي رحمه الله تعالى أن الصواب أنه لا يسمي بالطلا إلا الذي ذهب ثلثاه، وأن تسمية ما ذهب أقل من ثلثيه طلاء، ليس صوابًا فلا وجه له لما علمناه من اللغة وكلام الفقهاء فيما قدمناه، فلا اعتراض على الكنز، ولا على الهداية، ولا الكافي لا حكمًا ولا لغة، وقد منَّ الله سبحانه عليّ بكشف هذا المحل من فضله الوافي.

قوله: (إن في طبخه) قال الزيلعي: هو أن يطبخ إلى أن ينضج.

المبحث الثاني في تحقيق الكلام على حقيقة الإيمان[(١)]

(١) قال السمرقندي في الصحائف: الإيمان في اللغة: التصديق، وفي الشرع مختلف فيه.
فقال المحققون: هو تصديق الرسول بكل ما علم بالضرورة مجيئه به، وإنما قيد بالضرورة لأن منكر الاجتهاديات لا يكفر إجماعاً، ويقرب منه ما نقل عن الإمام الأعظم أبي حنيفة رحمة الله: أن الإيمان هو: المعرفة والإقرار.
وقالت المعتزلة: الإيمان هو: الطاعات.
ونقل عن السلف: أنه التصديق بالجنان، والإقرار باللسان والعمل بالأركان، فمن أضل بالتصديق وإن شهد وعمل فهو منافق ومن أضل بالشهادة فهو كافر، ومن أخل بالعمل فهو فاسق وهذا قريب مما نقل عن علي كرم الله وجهه عن النبي ﷺ، وبه قال الشافعي رحمه الله أنه معرفة بالقلب وإقرار باللسان وعمل بالأركان.
وأما الإسلام فهو بمعنى الاستسلام لغة، وفي الشرع: الخضوع وقبول قول الرسول، فإن وجد معه اعتقاد، وتصديق بالقلب فهو الإيمان فالإيمان أخص من الاسلام، ولهذا قال الله تعالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الإيمان فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: من الآية١٤] بين أنه ليس في قلوبهم تصديق الرسول، ولكنهم قبلوا قوله، وأظهروا الخضوع مخافة.
وأما الكفر: فهو في اللغة، الستر، وإنما سمي الكافر كافرا لأنه يستر الحق وفي الشرع: إنكار ما علم بالضرورة مجيئ الرسول به.
ولا يكون بين الإيمان، والكفر واسطة إذا فسر الإيمان بالتصديق أما إذا فسر بمجموع الطاعات فتتحقق الواسطة، لأن من صدق الرسول في كل ما علم بالضرورة مجيئه به، ويترك شيئا من العبادات لا يكون مؤمنا حينئذ ولا كافراً.
وسمى المعتزلة القسم منزلة بين المنزلتين.
وقالت الخوارج: من ترك شيئًا من العبادات فهو كافر فعلى هذا لا يكون بين الإيمان والكفر واسطة أيضاً.
والدليل على أن الطاعات جزء من حقيقة الإيمان لأنه لو كان كذلك لكان تقييد الإيمان بالطاعة تكريرًا، وبالمعصية نقضاً لكنه باطل، لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [الكهف: من الآية٣٠] وبقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: من الآية٨٢].
ولما صح جعل القلب محلاً للإيمان إذ الطاعات ليست جميعها من أفعال القلوب لكنه باطل، لقوله تعالى: ﴿كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الإيمان﴾ [المجادلة: من الآية٢٢]، ولأن من صدق بالله وبرسوله ومات قبل أن يشتغل بطاعة مات مؤمنًا إجماعاً، واحتج الخصم بوجوه:
=

فالأول: فعل الواجبات هو الدين لقوله تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إلا لِيَعْبُدُوا اللهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ﴾ [البينة:٥].

وذلك يرجع إلى كل ما تقدم، فكان كل ما تقدم هو الدين والدين هو الإسلام لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللهِ الإِسْلامُ﴾ [آل عمران: من الآية١٩]، والإسلام هو الإيمان إذ لو كان غيره لما كان الإيمان مقبولاً: لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلامِ دِيناً فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: من الآية٨٥] فلزم أن يكون فعل الواجبات هو الإيمان.

والجواب: أن بيان اتحاد الإسلام والإيمان معارض بقوله تعالى:

﴿قَالَتِ الأَعْرَابُ آمَنَّا﴾ [الحجرات: من الآية١٤] ﴿قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا﴾ [الحجرات: من الآية١٤] الآية، ولئن سلمنا ولكن دليلكم إنما دل على أن الطاعات يصدق عليها الإيمان.

ولا يلزم من ذلك كونها حقيقة الإيمان لجواز أن يكون صدق الإيمان عليها لكونها متضمنة للتصديق، والاعتقاد.

الثاني: لو كان الإيمان عبارة عن التصديق لكان قاطع الطريق مؤمناً لكونه مصدقاً لكنه ليس بمؤمن لأنه مخزي؛ لأن الله تعالى يدخله النار لقوله تعالى في حقهم: ﴿وَلَهُمْ فِي الآخِرَةِ عَذَابُ النَّارِ﴾ [الحشر: من الآية٣] وكل من يدخله النار فقد أخزاه لقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ مَنْ تُدْخِلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُ﴾ [آل عمران: من الآية١٩٢] والمؤمن لا يخزى؛ لقوله تعالى: ﴿يَوْمَ لا يُخْزِى اللهُ النَّبِيَّ وَالَّذِينَ آمَنُوا معه﴾ [التحريم: من الآية٨]، وفيه نظر؛ لأن هذا إنما يصح أن لو كان الواو عاطفة، أما إذا كانت ابتدائية، فلا، ولئن سلمنا لكن المراد: الصحابة، بدليل قوله تعالى: ﴿مَعَهُ﴾ [التحريم: من الآية٨].

الثالث: قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ﴾ [البقرة: من الآية١٤٣] أي صلاتكم إلى بيت المقدس.

والجواب: لا نسلم إن كان الإيمان هاهنا: الصلاة لم لا يجوز أن يكون المراد التصديق بوجوب تلك الصلاة.

الرابع: لو كان الإيمان عبارة عن التصديق لما كان قابلاً للزيادة والنقصان، إذا التصديق معنى واحد لا يقبل ذلك لكنه باطل.

واستدلوا على نفي التالي بآيات سنذكرها مع الأجوبة إن شاء الله تعالى.

اختلفوا في أن الإيمان هل يزيد وينقص أم لا.

فقال بعض من ذهب إلى أن الإيمان هو التصديق: لا، لأن مسمى التصديق شيء واحد لا يتطرق إليه الزيادة، والنقصان.

وقال آخرون: لا يقبل النقصان، ولكن يقبل الزيادة لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَاناً﴾ [الأنفال: من الآية٢] ﴿لِيَزْدَادُوا إِيمَاناً مَعَ إِيمَانِهِمْ﴾ [الفتح: من الآية٤] ﴿وَيَزْدَادَ الَّذِينَ آمَنُوا إِيمَاناً﴾ [المدثر: من الآية٣١] ﴿وَمَا زَادَهُمْ إِلاَّ إِيمَاناً وَتَسْلِيماً﴾

[الأحزاب: من الآية٢٢]، ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَزَادَتْهُمْ إِيمَاناً﴾ [التوبة: من الآية١٢٤].
وقال من زعم أن الطاعات داخلة في حقيقة الإيمان: أنه يقبلهما.
واستدل بالآيات المذكورة، وقال الإمام: هذا البحث لفظي، لأن المراد بالإيمان إن كان هو التصديق فلا يقبلهما، وإن كان الطاعات فيقبلهما ثم ذهب إلى التوفيق فقال: الطاعات مكملة للتصديق، وكل ما دل على أن الإيمان لا يقبل الزيادة، والنقصان كان مصروفاً إلى أصل الإيمان، وما دل على كونه قابلاً لهما فهو مصروف إلى الإيمان الكامل هذا ما ذكروه.
والحق: أن الإيمان قابل لهما سواء كان بمعنى الطاعات، وهو ظاهر أو بمعنى التصديق، لأن التصديق بالقلب هو: الاعتقاد الجازم وهو قابل للشدة والضعف، إذ يبتدئ من أجلي البديهيات نازلاً إلى أخفى النظريات.
وصاحب الكبيرة مؤمن مطيع بإيمانه عاص بفسقه وعند المعتزلة: ليس بمؤمن ولا كافر وعند جمهور الخوارج كافر لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: من الآية٤٤].
وفيه نظر؛ لأن ذلك يدل على أن من لم يحكم بما أنزل الله ولم يصدقه فهو كافر ولا نزاع فيه وإنما الكلام فيمن يرتكب معصية.
وعند الأزارقة مشترك، لأنه يعمل عملاً لله،وعملاً لغيره فصار مشركاً لمخالفته لقوله تعالى: ﴿وَلا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَداً﴾ [الكهف: من الآية١١٠] وعند الزيدية كافر بالنعمة، وعند الحسن البصري منافق لقوله عليه السلام « آية المنافق ثلاث: إذا ائتمن خان، وإذا وعد أخلف، وإذا حدث كذب ».
واختلفوا في الكبائر فروى ابن عمر عن أبيه عن النبي ﷺ أنها تسعة: الشرك بالله وقتل النفس عمداً، وعقوق الوالدين المسلمين والسحر، وأكل مال اليتيم، والقتال في الحرم والزنا والفرار من الغزاة عند قتالهم وقذف المحصنة.
وزاد علي كرم الله وجهه السرقة وشرب الخمر وزاد أبو هريرة أكل الربا وقيل الكبيرة ما توعد الشارع عليه بخصوصه، وعيد أصحاب الكبائر من أهل الإيمان منقطع أي يخرجهم الله تعالى من النار إلى الجنة خلافاً للمعتزلة.
لنا: قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: من الآية٤٨] واحتج الخصم بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ﴾ [الانفطار:١٤].
والجواب: أن هذا لا يوجب دوام العذاب، وبقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِناً مُتَعَمِّداً فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِداً فِيهَا﴾ [النساء: من الآية٩٣].
والجواب: (أن قوله تعالى« فجزاؤه » يوجب كونه مستحقاً لدوام العقاب والاستحقاق لا يوجب الوقوع). وذهب أبو هاشم، وأتباعه: إلى أن الطارئ يزيل المتقدم بطريق الموازنة أي تقابل أجزاء الثواب بأجزاء العقاب فيسقط المتساويان منهما ويبقى الزائد.

اعلم أن الإيمان هو الإسلام، والإسلام النطق بالشهادتين، وقوله في جمع

=

وقال أبو علي، وأتباعه: إنه بطريق الإحباط أي يبقى الطارئ بحالة ويسقط من السابق بقدره.
وأجمعوا على أن وعيد الكافر المعاند دائم، وأما الكافر الذي بالغ في الاجتهاد، ولم يصل إلى الحق فزعم الجاحظ، والعنبري أنه ينقطع لأنه معذور لقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: من الآية٧٨] وأنكر الباقون، وادعوا فيه الإجماع.
والذين زعموا أن الطاعات داخلة في الإيمان فمنهم من جوز الاستثناء مطلقاً وهو قول عبد الله بن مسعود، وقوم من الصحابة، والتابعين، والشافعي رضي الله عنهم، ومنهم من جوز في الاستقبال دون الحال وهو قول جمهور المعتزلة والخوارج والكرامية.
والذين ذهبوا إلى أن الإيمان هو التصديق، فمنهم من جوز الاستثناء وهو قول أبي سهل الصعلوكي وابن فورك، ومنهم من أنكره وهو قول أبي حنيفة وأصحابه رحمهم الله وقوم من المتكلمين.
حجة المجوز من وجوه:
فالأول - هذا للتبرك لا للشك كقولة تعالى: ﴿لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ﴾ [الفتح: من الآية٢٧] وهذا للتبرك لامتناع الشك على الله تعالى.
الثاني - إنه للشك لكن لا في الحال بل في العاقبة؛ لأن الإيمان المفيد هو الباقي عند الموت وكل شاك في ذلك.
الثالث - لما كان الإيمان عندهم مجموع الاعتقاد والقول والعمل والشك في العمل الذي هو أحد أجزائه يوجب الشك فيه فصح الشك في حصول الإيمان.
وقال المانع: أنا مؤمن حقًّا لأن الشك في الحال والاستقبال يوجب على ضعف الاعتقاد في الحال ولا نزاع إن كان للتبرك.
قال أهل السنة: كل من اعتقد أركان الدين تقليداً فإن اعتقد مع ذلك جواز ورود شبهة عليها وقال: لا آمن ورود شبهة تفسدها فهو كافر ومن لم يعتقد جواز ذلك فقد اختلفوا فيه فمنهم من قال: إنه مؤمن، وإن كان عاصيا بترك النظر، والاستدلال المؤدي إلى معرفة أدلة قواعد الدين، وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي ومالك وأحمد والأوزاعي والثوري وكثير من المتكلمين، ومنهم من قال: إنه لا يستحق اسم المؤمن إلا بعد عرفان أدلة قواعد الدين سواء أحسن العبادة عن الأدلة أولا، وهو مذهب الأشعري وقوم من المتكلمين.
ومن لم تبلغة دعوة الإسلام فإن اعتقد وحدانية الله تعالى، وعدله فحكمه حكم المسلمين وهو معذور في جهله بأحكام الشرع وإن اعتقد الشرك والتعطيل فهو كافر، فإن لم تبلغه دعوة نبي آخر لم يكن مكلفاً ولا يكون له ثواب ولا عقاب وإن بلغته ولم يؤمن بها كان مستحقًّا للوعيد على التأبيد وإن لم يعتقد شيئاً لا توحيداً ولا كفراً فليس بمؤمن ولا كافر.
وانظر: الصحائف (ص١٨٦) بتحقيقنا، دار الكتب العلمية، بيروت.

الجوامع: أعمال الجوارح.

قال شيخ الإسلام زكريا الأنصاري رحمه الله: المشهور أنه التلفظ بالشهادتين، لأن النبي ﷺ ومن بعده كانوا يقنعون به: أي بالتلفظ بالشهادتين ويحكمون بإسلام من أتى بهما انتهى.

فالأحاديث التي فيها: ((**أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمد رسول الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة فإذا فعلوا ذلك عصموا دماهم وأموالهم إلا بحق الإسلام وحسابهم على الله**[١])) انتهى على الإتيان بالشهادتين؛ لأنها المقاتلة، وهو المذكور في الجهاد، ورواه الشيخان في الصحيحين[٢]، وباقي الكتب الست متواتر.

وقال الكمال ابن الهمام: والحديث المشهور جعله النبي ﷺ غاية الأمر بالقتال حيث قال: ((**أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله وأن محمد رسول الله**[٣])) انتهى[٤].

---

(١) رواه البخاري (١/١٧)، ومسلم (١/٥٣).

(٢) وقع في الأصل: الجلال السيوطي، وهو خطأ واضح، تم تصويبه.

(٣) رواه البيهقي في الكبرى (٦/٣٣٦)، وفي الصغرى (١/٢٣٣).

(٤) قال البياضي تعليقًا على الحديث: فلم يثبت التعبد من الشارع بلفظ أشهد (أَنْ لاَ إِلهَ إِلاَّ اللهُ)، والقول الجامع المندفع عنه الموانع في معناها أنه لا معبود مستحقٌّ للعبادة إلا الواجب لذاته في الواقع، كما في الأطول للفاضل عصام الدين، حيث ينفي استحقاق العبادة والألوهية عن جميع ما سوى الواجب لذاته في الواقع نفيًا عامًّا للوجود والإمكان مفهومًا من الإطلاق، ويثبت الوجود له تعالى بطريق البرهان؛ لاستلزام الوجوب، وكذا استحقاق العبادة والألوهية للوجود، ويرد خطأ المشرك والمعطل ومعتقد الإمكان، فإنها كلمة جامعة صارت من الكل مدار الإيمان، ويناسب ما ذهب إليه جمهور الأئمة الحنفية ومحققو علماء العربية من إثبات حكم المستثنى بطريق الإشارة، بأن إخراج المستثنى قبل الحكم لئلا يتناقض، ثم حكم بالنفي مثلاً على الباقي؛ إشارة أن الحكم في المستثنى خلاف حكم المصدر، ويفيد جوازه إبدال لفظ الباري والرزاق والرحمن والمحيي والمميت من الأعلام المختصَّة بالواجب له تعالى كما قال الهيتمي، ولا يظهر منعه كما ظنَّ، ولا يرد عليه ما يرد على المشهور من تقدير الموجود أنه إن أريد المعبود مطلقًا لم يستقم نفيه لوجوده، وإن أريد المعبود بالحق لم يستقم استثناؤه؛ لكونه استثناء الكل من الكلِّ، ولا يحتاج إلى الرفع بأن الإله كلي انحصر نوعه في الشخص، والله علمٌ شخصيٌّ، فهو حصر الكل في الفرد الكلي؛ ردًّا لاعتقاد =

فلم يكن القتال معين بأداء الزكاة إلا بعد الإقرار بالشهادتين؛ لأنه لا قائل به ؛إذ لا وجه للمقاتلة على ما لم يجب؛ لأن أداء الزكاة بعد الحول بشروط، وكذا الصلاة بأسبابها، فلا يبقى القتال باقيًا قبلها لبيان كمال الإسلام وصفًا لا ذاتًا.

والإيمان هو الإسلام على الأظهر كما قاله الكمال بن الهمام رحمه الله: أن الإسلام هو الاستسلام والانقياد، فمن يقر بالشهادتين عن اعتقاد يذعن ويؤمن بالله وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، وبكل ما علم من الدين بالضرورة.

وإن لم يقدر على التعبير عنها فهو إذا استفسر، ويقبل له من الإيمان، كذا تقرر ويذعن ويصدق به، وهو كاف لصحة الإيمان المنجي في الآخرة.

قال في الدرر والغرر: (تكفيه أن يقول يعني مع النطق بالشهادتين: ما أمرني به الله تعالى قبلته، وما نهاني عنه انتهيت عنه، فإذا اعتقد ذلك بقلبه وأقر بلسانه كان

=

المشركين عدم الانحصار فيه، وما يرد عليه من أن العلم الشخصي ما وضع لشيءٍ بشخصه، فلا يجري في اسم الله تعالى؛ لعدم ملاحظته بشخصه حين الوضع، ولعدم العلم بالوضع كذلك للمخاطبين، وإنما يُفهم منه معين مشخص في الخارج بعنوانٍ منحصر فيه، فلا يحتاج إلى الدفع بأن المراد بالشيء بشخصه كونه معينًا، بحيث لا يحتمل التعدد بحسب الخارج، ولا يطلب منع العقل عن تجويز الشركة فيه، وأن الواضع هو الله تعالى، وما يرد عليه أنه وإن كان للفرد الموجود منه فلا يحصل في عقولنا إلا بمفهوم الواجب لذاته، والمتّصف به محتمل التعدد، كالإله بحق، فلا يحصل باستثنائه إثبات ما هو المطلوب على وجهٍ يفيد التوحيد، ولا يرد ما ظن أن (إلا) لو حمل على الاستثناء يصير التقدير لا إله يستثنى منهم الله فيكون نفيًا لآلهةٍ يستثنى منهم الله، ولا يكون نفيًا لآلهةٍ لا يستثنى منهم الله، بل إثباتًا لها عند القائل بمفهوم المخالفة، فهو بمعنى غير، فإن الاستثناء ليس وصفًا، وعلى تسليمه فهو كاشفٌ للزومه، فلا تخصيص ولا مفهوم مخالف مع أنه لم يعتبره كليًا من علماء العربية غير أبي عبيد، وأن لا لنفي الجنس، والجنس من حيث هو شاملٌ لجميع الأفراد فيكون نفيًا لجميع أفراد جنس الآلهة التي يستثنى منهم الله، ولا يبقى شيء من الآلهة لا يستثنى منهم الله حتى لا تكون منفية أو مثبتة، ولذا ذهب أبو البقاء وغيره إلى كونها للاستثناء، وأنه لو حمل على غيرٍ يكون المعنى على نفي المغايرة وليس مقصودًا، ولذا لم يجز كون الاستثناء مفرغًا واقعًا موقع الخبر؛ لأن المعنى على نفي استحقاق العبادة والألوهية عمّا سوى الله تعالى لا على نفي مغايرة الله سبحانه عن كل إلهٍ، ولا أن يكون خبرًا لـ(لا) مع اسمها باعتبار كونهما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه لفوات المقصود، فهو بدلٌ من اسم (لا) على المحل كما ذهب إليه الجمهور. وانظر: إشارات المرام شرح عبارات الإمام (ص٤٢).

إيمانه صحيحًا، وكان مؤمنًا بالكل انتهى).

وهذا هو التحقيق لا ما قاله في كتاب الأشربة: من أن الإيمان والكفر من الكيفيات النفسانية دون الأفعال الاختيارية.

وقد بسطت ذلك كما تراه بحمد الله تعالى.

فبدأنا فقلنا: قوله في الدرر: (فإن قيل الحل والحرمة من صفات الأفعال الاختيارية حتى أن الحرام يكون واجب الترك، والسكر على ما ذكر يعني من الشراب الذي يحل بشربه ليس بفعل فضلاً عن كونه اختياريًا).

قلنا: معنى كونه حرامًا حرمة المباشرة إلى تحصيله، واكتساب أسباب حصوله كما قالوا في بيان وجوب الإيمان وحرمة الكفر، فإنهما من الكيفيات النفسانية دون الأفعال الاختيارية.

أقول: إن مجرد الأمر النفساني لا يكون إيمانًا ولا كفرًا؛ لأن الإيمان لابد من الجزم به اعتقادًا مع القول وهو: النطق بالشهادتين أو بدون النطق.

والكفر يوجد بإرادته لتبدل الاعتقاد لا بمجرد علمه، ولا وجه لنفيه كون الإسلام والكفر من الأفعال الاختيارية لحصولهما بها كما سنُبَيّنه.

ولقد خالف المصري رحمه الله ما قدمه في كتاب الاستحسان كما سنبينه، وأشار بهذا إلى سؤال شهير في العقائد وجمع الجوامع ملخصه:

أن التصديق أحد [الرُّكنين] فسمي العلم، وهو من الكيفيات النفسانية التي لا يتعلق التكليف بحصولها.

والجواب أن التكليف بتحصيل تلك الكيفية النفسانية اختيارًا باختيار مباشرة الأسباب من توجيه الحواس وصرف النظر، فكان التكليف مرتبطًا بالأسباب الاختيارية، وبهذا الاعتبار يقع التكليف بالإيمان، وكان هذا هو المراد بكونه كسبيًا واختياريًا، فالتكليف بالإيمان تكليف بأسبابه، وكذا التكليف المنع عن أسباب ضده وهو الكفر كما سنبينه.

وتقدم في الكيفيات النفسانية وهي: الحياة، والصحة، والمرض، والإدراك، وما يتوقف عليه كالقدرة والإرادة.

كذا في الطوالع للعلامة البيضاوي رحمه الله تعالى، وفي شرحها حقيقة الكيفيات النفسانية مختصة بذوات الأنفس، وأول حدوثها يسمى حالاً، ثم هي

بعينها تصير ملكة وليست محسوسة بأحد الحواس الخمس: السمع، والبصر، والذوق، والشم، واللمس، والصفات النفسانية، والوحدانية أقوى في التصور من الأمور الخارجة عن النفس، فإن تصور الصفات النفسانية بحصول حقيقتها، وتصور الأمور الخارجة عن النفس بحصول مثالها، وإدراك الشيء: هو أن تكون حقيقته متمثلة عند المدرك يشاهد بها ما به يدرك، وهذا تعريف الإدراك بحسب اللفظ انتهى.

وقوله: (وهذا تعريف الإدراك بحسب اللفظ) إنما قاله؛ لأن الصفات النفسانية لا تكون محسوسة بأحد الحواس الخمس كالذوق، فلا يكون تعريفها حقيقيًا.

قال في شرح المقاصد: الحد الحقيقي إن كان محصلاً لصور حقائق الموجودات، والحد أسمى إن كان محصلاً لصور المفهومات، والحد لفظي إن قصد به تعيين صورة حاصلة من بين سائر الصور بأنها المراد باللفظ انتهى .

وجه مخالفة: صاحب الغرر كلامه أنه قال في كتاب الاستحسان: أن صفة الإيمان أن يقول ما أمرني الله تعالى به قبلته وما نهاني عنه انتهيت عنه، فإذا اعتقد ذلك بقلبه وأقر بلسانه كان إيمانه صحيحًا انتهى.

والمراد أنه مع هذا نطق بالشهادتين فقد جعل الإيمان من الأفعال الاختيارية، وقد نفاه هنا، فإن قيل: لا مخالفة في كلامه؛ لأن الأفعال الاختيارية علامة على الأمر النفساني، فالمدار عليه؛ لأن الأمر النفساني لا اطلاع لنا عليه، فإناطة الشارع ثبوتًا وانتفاء بأمور ظاهرة منضبطة يدل عليه نفي الثبوت نيط بالشهادتين، وفي الانتفاء نيط بأمارات التكذيب كسجودٍ لصنم، واستخفاف بالمصحف اختيارًا.

قلنا: الجواب من كلام صاحب الدرر فإنه لم ينظر للأمر النفساني من حيث هو لشرطه اعتقاد القلب لما أقرَّ به؛ لأن الأمر النفساني مجرد علم، والاعتقاد القلبي غيره.

فإذا كان فعله مخالفًا لما في نفسه كان زنديقًا بإظهار علامات الإسلام فقط، وكان كافرًا بفعل ما يكفر به ظاهرًا ولا ينفعه اعتقاده خلافه؛ لأنه كافر عند الله وعندنا، هذا من حيثية الحقيقة.

وأما أجر الأحكام فعلى الظاهر، والكلام على تصحيح الإيمان النافع، والاعتقاد المنجي وضده، وسنذكر النص على اشتراط النطق لصحة الإيمان بالكتاب والسنة.

وقد يجاب عن صاحب الدرر رحمه الله: بأنه مشى ها هنا على أحد الأقوال في حقيقة الإيمان ما هي وفيما قبله على غيره، وكلاهما مقول به في تفسير حقيقة الإيمان ما هي؟ أو أنه أراد بقوله: (وأقر بلسانه) أنه شرط لا ركن.

لكنه يقال: ينتفي الشيء بانتفاء شرطه كانتفائه بانتفاء ركنه ما نص عليه في شرح المسايرة بقوله: (وقد يمكن اعتبار التصديق والإقرار وعدم الإخلال بالتعظيم أجزاء المفهوم والإيمان، فينتفي بانتفاء شيء منها، كما ينتفي بانتفاء شرط من شروطه، وغاية ما فيه أنه نقل عن مفهومه اللغوي الذي هو مجرد التصديق إلى مجموع أموره: أي التصديق جزء منها، ولا بأس به، وإن كان المختار خلافه) انتهى.

أقول: هذا على أحد الأقوال الذي لم يشترط النطق بالشهادتين، أما على الشارط النطق فانتفاء الإيمان، أو عدم النطق ظاهر، فقوله: (وإن كان المختار خلافه) ليس على إطلاقه فليتأمل !.

فإن الإيمان لغة: فعال من الأمن، وهو التصديق مطلقًا، وهمزة أمن للتعدية أو الصيرورة، على الأول: كأن المصدق جعل الغير آمنًا من تكذيبه.

على الثاني: كأن المصدق صار ذا أمن من أن يكون مكذوبًا باعتبار تضمنه معنى الإقرار والاعتراف، يعدى بالياء في قوله تعالى: ﴿آمَنَ﴾[الأنعام: ٤٨] باعتبار تضمنه معنى الإذعان والقبول يعدى باللام يبينه قوله تعالى: ﴿فَآمَنَ لَهُ لُوطٌ﴾ [العنكبوت:٢٦].

والحكم الواحد يقع تعليقه بمتعلقات متعددة باعتبارات مختلفة مثل:

آمنت بالله: أي بأنه واصفٌ متَّصفٌ بكل كمال منزه عن كل وصفٍ لا كمال فيه،

وآمنت بالرسول: أي بأنه مبعوثٌ من الله صادق فيما أخبر به.

وآمنت بالملائكة: أي بأنهم عباد الله المكرَّمون المعصومون.

وآمنت بكتب الله: أي بأنها منزلة من عنده، وكلُّ ما تضمنته حق وصدق.

وأما مفهوم الإيمان شرعًا ففيه أقوال تبلغ عشرين قولاً، سأذكرها إن شاء الله تعالى، **وقد قال العيني**: أوصلها بعض المحققين إلى عشرة أقوال، لكنه لم يذكر العيني تفصيلها ولا بيانها.

ولعله يريد المولى سعد الدين بقوله في شرح المقاصد، فإن قيل فيه ذكرت من المذاهب ما يبلغ عشرة أخرى على المحقق الكمال ابن الهمام منها: أربعة في المسايرة، وزدت عليها سبعة من شرحها، وشرح عقيدة أبي منصور الماتريدي،

وثلاثة من كلام الفقهاء.

واعلم أن الإسلام هو الدين، والدين عرفًا: وضع إلهي سائق لذوي العقول باختيارهم المحمود إلى ما هو الخير بالذات لهم.

خرج بالإلهي: الأوضاع البشرية نحو: الرسوم السياسية، والتدبُّرات المعاشية، والأوضاع الصناعية.

وأخرجه بسائق الأوضاع الإلهية غير السائقة كإنبات الأرض، وإمطار السماء.

وبذوي العقول الأوضاع الإلهية الطبيعية التي لا تختص بذوي العقول كالطباع التي يهتدي بها الحيوانات لخصائص منافعها ومضارها.

وبالاختيار: الأوضاع الاتفاقية والقسرية كالوجدانيات، وبالمحمود الكفر.

والخير حصول الشيء لما من شأنه أن يكون حاصلاً له: أي يناسبه ويليق به، والفرق بين الخير والكمال اعتبارات، فإن ذلك الحاصل المناسب من حيث إنه خارج من القوة إلى الفعل كمال، ومن حيث إنه مؤثر خير.

وقوله بـ(الذات) احترازًا عن نحو: صناعتي الطب والفلاحة.

فإنهما وإن تعلقا بالوضع الإلهي فليستا تؤديان إلى الخير المطلق الذاتي.

أعني: ما يكون خيرًا بالقياس إلى كل شيءٍ، وهو السعادة الأبدية، والتقرب إلى خير خالق البرية، وهو الملَّة أيضًا.

إلا أن بينهما فرقًا وهو: أن الوضع الإلهي إذا نُسب إلى مؤديه عن الله يُسمَّى ملةً، وإذا نُسب إلى من يقبله لوجه الله يُسمَّى دينًا.

واشتقاق الملَّة من أملى يملي؛ لأنها بالوحي الذي هو إلقاء الكلمة بعد الكلمة في روع الأنبياء عليهم السلام.

والإسلام: هو الدين المنسوب إلى سيدنا محمدٍ ﷺ، المشتمل على العقائد الصحيحة والأعمال الصالحة.

وأما الدين لغةً: فعلي إنْ منها: الملة؛ لقوله تعالى:

﴿**مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ**﴾ [الحج:٧٨].

ومنها: الإسلام؛ لقوله تعالى: ﴿**وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلامِ دِينًا**﴾ [آل عمران:٨٥].

﴿**إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللهِ الإِسْلامُ**﴾ [آل عمران:١٩].

ومنها: العادة.

ومنها: المجازاة.

ومنها: السياسة.

ومنها: الحال.

ومنها: الداء.

قال الشاعر:

يَـا ديـن قلـبك مِـن سَـلمي والـدين مُـرادف للشريعة والشرعِ

والأحكام المشروعة: هي الوضع الإلهي.

وقال بعض الأئمة الحنفية: الدين مقول على دين الحق وعلى دين غير الحق.

قال الله تعالى: ﴿**وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلامِ دِينًا**﴾[آل عمران:٨٥]، فالدين مقولٌ عليهما بالاشتراك اللفظي، وعلى الأديان الحقة: كدين إبراهيم، وموسى، وعيسى، ونوح، وآدم عليهم الصلاة والسلام، بالاشتراك المعنوي بالتشكيك؛ لأن بعض الأديان أشد من بعضٍ كيفية وكمية، وما شأنه كذلك لا يكون متواطئًا، وذلك أن الكلي إن استوى معناه في إفراده متواطئ كإنسان، وإن تفاوت فيها بالشدة أو التقدم فمشكك كالبياض، فإنه في الثلج أشد منه في العاج والوجود فإن معناه في الواجب قبله في الممكن، وأشد منه فيه.

والمشترك اللفظي: هو ما تعدد وضعه لمعانيه مع اتحاد لفظه.

والمعنوي: ما اتحد وضعه ولفظه وتعدد معناه، وقد يستعمل لفظه في الضدين.

يُقال: دان عصى، ودان أطاع، ودان ذل، ودان عزّ.

كذا في شرح جوهرة التوحيد للشيخ إبراهيم اللقاني رحمه الله.

وإذا علمنا هذا: فالدين مفسرٌ بالإيمان والإسلام والإحسان، في حديث جبريل عليه السلام، **وقال المولى سعد رحمه الله:** نحن قاطعون بأن النبي ﷺ، ومن بعده كانوا يأمرون بأمر معلوم يمتثل من غير بيانٍ واستفسارٍ، إلا ما يجب به الإيمان فيكتفون بما يدل على ذلك وهو: الإقرار بالشهادتين، إلا أنه وقع اختلاف واجتهاد في أن مناط الأحكام الأخروية مجرد هذا المعنى، أو مع الإقرار أو كلاهما مع الأعمال، وفي أن ذلك مجرد معرفة واعتقاد، أم أمرٌ زائدٌ على ذلك، وهذا لا بأس به انتهى.

فالأول من الأقوال في حقيقة الإيمان ما هي:

قال الكمال بن الهائم: إنه التصديق بالقلب فقط لما علم بالضرورة من دين

محمد ﷺ، وهذا القول هو المختار عند جمهور الأشاعرة، وبه قال الإمام أبو منصور الماتريدي، وتبع هذا القول صاحب العمدة أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي صاحب الكنز والكافي رحمهم الله قالوا:

الإيمان هو: تصديق الرسول بما جاء به من الله تعالى، فمن صدق بقلبه فهو مؤمنٌ فيما بينه وبين الله تعالى، والإقرار: شرطٌ لإجراء الأحكام الدنيوية من الصلاة خلفه وعليه، ودفنه في مقابر المسلمين، ونكاح المسلمة انتهى.

وهذا القول يعارض النص كما سنذكره في القول الرابع.

ولهذا قال الإمام المحقق محمود العيني في شرح البخاري: وقد اتفق أهل السُّنة من المحدثين، والفقهاء، والمتكلمين على أن المؤمن الذي يُحكم بإيمانه، وأنه من أهل القبلة، ولا يُخلد في النار، وهو الذي يعتقد بقلبه دين الإسلام اعتقادًا جازمًا خاليًا من الشكوك، ونطق بالشهادتين، فإن اقتصر على أحدهما لم يكن من أهل القِبلة، إلا إذا عجز عن النطق، فإنه يكون مؤمنًا إلا ما حكاه القاضي عياض في الشفاء:

إن من اعتقد دين الإسلام بقلبه، ولم ينطق بالشهادتين من غير عذرٍ منعه من القول أن ذلك نافعه في الدار الآخرة على قولٍ ضعيفٍ.

وقد يكون فائزًا لكنه غير المشهور انتهى كلام العيني رحمه الله.

وأقول: يعارض ما ذكره من اتفاق أهل السُّنة، ويعارض ما حكاه القاضي عياض، وضعف هذا النقل عن جمهور الأشاعرة وأبي منصور الماتريدي صاحب العمدة، أن من صدق بقلبه فهو مؤمنٌ فيما بينه وبين الله تعالى، وهؤلاء أعيان أهل السُّنة.

واتفق القائلون بعدم اشتراط الإقرار أنه يلزم المصدق بقلبه أن يعتقد أنه متى طُلب منه أقرَّ به، فإن طلب منه فلم يقر به فهو كفر عناد، وكذا الآتي بمخل بالإيمان كسجود لصنم، واستخفاف بالمصحف.

القول الثاني: **أن الإيمان مركبٌ من ثلاثة أمور:**

إقرارٌ باللسان، وتصديقٌ بالجنان، وعملٌ بالأركان: أي سائر الجوارح.

قال المولى سعد الدين: مذهب جمهور المحدثين، والمتكلمين، والفقهاء أن الإيمان تصديقٌ بالجنان، وإقرارٌ باللسان، وعملٌ بالأركان انتهى.

وبه قال الإمام الشافعي رحمه الله كذا أطلق إسناده للإمام الشافعي بعضهم.

وقال العيني: نُقل عن الإمام الشافعي رحمه الله أنه قال: الإيمان هو الإقرار والتصديق، والأعمال الصالحة، وهو رأي السلف المحدثين انتهى.

من قال هذا قول الخوارج، وكذا كفروا مرتكب ذنبٍ، والذنوب عندهم كلها كبائر انتهى.

في إسناده للخوارج تسامح؛ إذ لا يصح إلا من حيثية إطلاقهم تكفير من ترك فرعًا من الإسلام؛ لأنه لا يكفر عند القائلين من الفقهاء والمحدثين باشتراط الأعمال في مدلول الإيمان، إلا إذا كان عن جحدٍ لفرضيته.

وبهذا يكون الخلاف لفظيًّا بين الحنفية وباقي أهل السُّنة؛ إذ لو كان ركنًا حقيقيًّا أصليًّا لكفر؛ لعدم وجود ما به الإيمان، لكنه يكفي اعتقاده الفريضة لنحو الصلاة، وإذ لم يفعله فلا يخلد في النار باتفاق أهل السُّنة.

وكون الخوارج يكفرون مرتكب ذنب، فهي مسألة أخرى تنشأ عن الدخول في الإسلام، وقد أورد على القائلين من أهل السُّنة أن الأعمال الصالحة جزءٌ من الإيمان، ما إذا لم يأتِ المصدق بالجزء وهو العمل كيف يحكم بإيمانه!.

وأجيب بأن الإيمان: يُطلق على ما هو الأصل والأساس في دخول الجنة.

وهو التصديق وحده، أو مع الإقرار.

ويُطلق على ما هو الكامل المنجي بلا خلافٍ، وهو التصديق مع الإقرار والعمل انتهى.

وهذا لا يكفي جوابًا لمن قال: إن الأعمال من ثمرات الإيمان؛ لأنه ينفي كون الأعمال جزءًا من الإيمان، ولا يقول بتفاوت ذات الإيمان، وإنما التفاوت بزيادة الإسراف، فبقي الإشكال على قول من يقول: الأعمال ركنٌ؛ إذ الشيء يُنتفى بانتفاء ركنه أو شرطه، ولا يكفي أن يُقال الإيمان يطلق؛ لأنه يرجع إلى أحد ما قيل به في تفسير حقيقة الإيمان ما هي، فلا يكفي جوابًا عن الإشكال.

وقد ظهر أن الخلاف لفظي؛ لقول من عدَّ الأعمال جزءًا بعدم خلود تاركها في النار، معتقدًا لفرضيتها موافقًا للقائل بأن الأعمال ثمرات للإيمان، فلا يخلد بتركها كسلاً اتفاقًا، خصوصًا على القول بأن الإيمان: التصديق بالقلب فقط كما تقدم.

استدلَّ القائلون بأن الأعمال من حقيقة الإيمان بقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ

﴿لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ﴾ [البقرة:١٤٣]: أي صلاتكم، سمَّى الصلاة إيمانًا.

قلنا: هذا القول باطلٌ بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا﴾ [التغابن: ٩] سمَّاه مؤمنًا بدون العمل؛ ولأن المعطوف غير المعطوف عليه، وقد عطف عمل الصالح على الإيمان بالله، فدلَّ على تغايرهما، وهو المدعي [هذه المسألة] من الآية التي أوردها السلف، وهي قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ﴾ [البقرة:١٤٣] أي التصديق حملاً للفظ على حقيقته، والأعمال لو كانت من الإيمان لما جاز النسخ؛ لأن الإيمان لا يُنسخ كذا قاله السبكي في شرح عقيدة أبي منصور رحمه الله تعالى.

وأيضًا قد استدلَّ القائلون من أهل السُّنة على أن الأعمال الصالحة من الإيمان بالسنة، كما في حديث جبريل عليه السلام: ((**وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة**[1]))، فكان ركنًا من الإسلام.

وأجاب الحنفية بأن المراد ثمرات الإسلام وعلاماته.

كما قال عليه السلام: ((**وأن تعطوا من المغنم الخمس**[2])).

وكما قال عليه السلام: ((**الإيمان بضع وسبعون شعبة، أعلاها قول: لا إله إلا الله، وأدناها: إماطة الأذى من الطريق**[3]))، كما قاله السعد.

وأيضًا المذكور في السُّنة ليس قطعي الدلالة على أن الأعمال الصالحة ركنٌ من الإيمان.

وقال ابن أبي شريف في حاشيته على جمع الجوامع: الأعمال عند أصحابنا مكملات للإيمان انتهى.

يُقال من جانب الحنفية: المكمل للشيء منه لا خارج عنه، فهي مكمَّلة وصفًا لا ذاتًا.

ويتنبه لما قاله الكمال: يجب الإيمان بأن الله تعالى فرض الصلاة، وصوم رمضان، وفرض باقي الأركان انتهى.

---

(١) رواه البخاري (١٧٩٤/٤)، ومسلم (٤٠/١)، والحاكم في المستدرك (٧٠/١).

(٢) رواه البخاري (٢٩/١)، والبيهقي في الشعب (٦٠/٤).

(٣) رواه مسلم (٦٣/١)، وأحمد (٣٧٩/٢)، وابن حبان (٤٢٠/١).

قال شارح المسايرة: أي باقي أركان الإسلام من الزكاة والحج انتهى.

فجعله فروع الإسلام ركنًا من الإسلام يخالف قوله الإيمان إقرار بالشهادتين مطابق لاعتقاده، اللهم إلا أن يريد ركنية الفروع عند من يقول به من أهل السُّنة، المخالفة للإمام أبي حنيفة، وكان ينبغي التنبيه عليه من الماتن ابن الهمام، وابن أبي شريف الشارح رحمهم الله.

القول الثالث: الإيمان: التصديق باللسان فقط:

بأن يأتي بكلمتي الشهادة، وهذا قول الكرامية، ثم قالوا: فإن طابق تصديق اللسان تصديق القلب فهو مؤمنٌ ناجٍ، وإن لم يطابق فهو مؤمنٌ مخلدٌ في النار، فليس للكرامية كبير خلاف كذا في المسايرة.

القول الرابع: الإيمان: تصديق بالقلب واللسان معًا:

ويعبر عنه بأنه تصديقٌ بالجنان، وإقرارٌ باللسان، وهو منقولٌ عن الإمام أبي حنيفة، ومشهور عن أصحابه، وعن بعض المحققين من الأشاعرة.

بل قال العيني في شرح البخاري: اتفق أهل السُّنة: أي معظمهم من المحدثين والفقهاء والمتكلمين على ما قاله النووي: أن المؤمن الذي يحكم بأنه من أهل القِبلة لا يخلد في النار لا يكون إلا من اعتقد بقلبه دين الإسلام اعتقادًا جازمًا، خاليًا عن الشكوك، ونطق مع ذلك بالشاهدتين، فإن اقتصر على أحدهما لم يكن من أهل القِبلة أصلاً، ويُخلّد في النار، إلا أن يعجز عن النطق لخللٍ في لسانه، أو لعدم تمكينه منه؛ لمعاجلة المنية أو لغير ذلك، فإنه حينئذٍ يكون مؤمنًا بالاعتقاد ومن غير لفظٍ انتهى.

إلا أن هذا القول يخالفه القول الأول، فيراد بالاتفاق اتفاق معظم أهل السُّنة، واختار جماعة منهم مجرد التصديق كما قدمناه، وجعل الإقرار بالشهادتين ركنًا من الإيمان، هو الاحتياط بالنسبة إلى جعله شرطًا خارجًا عن حقيقة الإيمان.

والنصوص دالة على كونه ركنًا من الكتاب والسُّنة.

قال تعالى: **﴿مَنْ كَفَرَ بِاللهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالإِيْمَانِ﴾** [النحل:١٠٦].

وقال ﷺ: ((**أُمرت أن أُقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله**[1])) الحديث أخرجه الشيخان كما في شرح المسايرة.

وفي جمع الجوامع: الإيمان: تصديق القلب بما علم مجيء الرسول به من عند الله ضرورة، ولا يعتبر التصديق المُسمَّى بالإيمان في خروج المكلف عن عهدة التكليف به إلا مع النطق بالشاهدتين من المكلف القادر على التلفظ بهما، ولكن التلفظ بالشهادتين شرط أو شطر: أي جزء من مُسمَّى الإيمان.

ذهب جمهور المحققين: إلى أنه شرطٌ.

وذهب شمس الأئمة وفخر الإسلام وكثيرٌ من الفقهاء: إلى أنه ركنٌ، وهذا هو [الاختيار]، كما قاله الكمال فيما تقدَّم.

وقد فسَّر بعض المشايخ الشرط بأحكام الدنيا من نحو: الصلاة: الصلاة عليه وخلفه، فيفيد إيمان من لم تظهر منه علاماته باطنًا، وبعضهم عمم الشرط، فلا يكون مؤمنًا باطنًا كما لا يجرى عليه أحكام الدنيا بترك الإظهار.

وإليه ذهب شيخ الإسلام زكريا الأنصاري في حاشيته على جمع الجوامع، وأجاب عن إلزام القائلين بعدم إيمانه بما إذا لم يتمكن من الإقرار بأن يحكموا بكفره، وهو خلاف الإجماع.

والجواب: أنهم لم يجعلوه ركنًا إلا لمن قدر وترك تقصيرًا منه، لا لمن عاجله الموت ونحوه، وهو اختيار شمس الأئمة، وفخر الإسلام، وكثير من الفقهاء كما تقدَّم.

القول الخامس: قال بعض المعتزلة: الإيمان: العمل.

القول السادس: الإيمان: القول والاعتقاد والعمل:

فمن أخلَّ بشيءٍ منها فهو كافرٌ، وهو قول الخوارج، يكفرون مرتكب ذنب، والذنوب عندهم كلها كبائر.

القول السابع: تخصيص القول بغير الأعمال كما تقدَّم.

القول الثامن: يشترط تبري اليهودي العيسوي من كل دينٍ يخالف دين الإسلام مع النطق بالشهادتين.

---

(١) تقدم تخريجه.

القول التاسع: تبري من اعتقد إباحة أمر على تحريمه من الضرورة عن اعتقاده بالشهادتين.

القول العاشر: تبري من اعتقد حرمة أمر علم حله من الدين بالضرورة عنه مع الشهادتين.

القول الحادي عشر: نفى اليهودي المشبه اعتقاده التشبيه، فيشهد أن محمدًا رسول الله جاء بنفي التشبيه مع شهادة الوحدانية لله تعالى.

وهذه الأقوال من المسايرة وشرحها.

القول الثاني عشر: أنه قد يجعل الإيمان اسمًا للمعرفة: أي معرفة ما ذكرناه، ويتناول معرفة الله تعالى بوحدانيته وسائر ما يتعلق به، وتنزيهه عمَّا لا يليق به وهو مذهب الشيعة وبعض القادرية، وقد يميل إليه الأشعري قاله الشيخ سعد الدين.

القول الثالث عشر: إن من الناس من يكاد يقول بأنه: أي الإيمان اسم لمعنى غير المعرفة، والتصديق هو التسليم إلا أنه يعود بالآخرة إلى التصديق على ما يراه أهل التحقيق.

القول الرابع عشر: هو أن يجعل اسمًا لفعل اللسان: أي الإقرار بحقيقة ما جاء به النبي ﷺ مع معرفة القلب، حتى لا يكون الإقرار بدونها إيمانًا، وإليه ذهب الرقاشي زاعمًا أن المعرفة ضرورية توجد لا محالة، فلا تجعل من الإيمان؛ لكونه اسمًا لفعلٍ مكتسب لا ضروري.

القول الخامس عشر: أنه الإقرار فقط عند اقترانه بالمعرفة والتصديق، وإليه ذهب القطَّان، وصرَّح بأن الإقرار الخالي عن المعرفة والتصديق لا يكون إيمانًا، وعند اقترانه بهما يكون الإيمان هو الإقرار فقط.

القول السادس عشر: قد لا يشترط شيء منها، حتى أن من أضمر الكفر وأظهر الإيمان يكون مؤمنًا إلا أنه يستحق الخلود في النار.

ومن أضمر الإيمان وأظهر الكفر لا يكون مؤمنًا.

ومن أضمر الإيمان ولم يتفق منه الإظهار والإقرار يستحق الجنة.

قال المولى سعد الدين: وإذا تحققت فليس للفرق الثلاثة كبير خلاف في المعنى وفيما يرجع إلى الأحكام.

القول السابع عشر: القول بالمنزلة بين المنزلتين، وهو أن الإيمان اسم لفعل

القلب واللسان والعمل بالأركان، فيجعل تارك العمل خارجًا عن الإيمان غير داخلٍ في الكفر، وإليه ذهب المعتزلة إلا أنهم اختلفوا في الأعمال، فعند أبي علي وأبي هاشم فعل الواجبات وترك المحظورات، وعند أبي الهذيل وعبد الجبار فعل الطاعات واجبة كانت أو مندوبة.

قال المولى سعد الدين: إلا أن الخروج عن الإيمان وحرمان دخول الجنة بترك المندوب مما لا ينبغي أن يكون مذهبًا لعاقل.

القول الثامن عشر: إيمان المرتد لا يكون إلا أن يأتي بالشهادتين مع التبري عن كل دينٍ يخالف دين الإسلام، وعما انتقل إليه.

القول التاسع عشر: إذا كان كفره بسبب الشيخين يأتي بالشهادتين، ويبرأ عما كان مقتضيًا لكفره.

العشرون: أنه إذا كان كفره بإنكار صحبة الصديق يأتي بالشهادتين، ويبرأ عن ذلك الموجب لكفره، وبهذا يعلم كثرة الأمور التي يشترط لصحة الإيمان التبري عنها، وذلك لفقد شرط صحة الإيمان، وأما ما جعل ركنًا للإيمان فقد علمته مما قدمناه، فلتعلم ذلك فإنه مهمٌّ.

تنبيه

قد علمنا أن الأعمال ليست ركنًا من الإيمان عندنا معاشر الحنفية، ورأينا موافقة الحكم من القائلين بأنها من ذات الإيمان، حيث حكموا بعدم خلود تارك الأعمال في النار، ولا بدَّ من دخوله الجنة بتركه الأعمال لا عن جحدٍ، فالخلاف لفظي، وبني على الخلاف زيادة الإيمان ونقصانه.

فالحنفية يقولون: الزيادة الواردة عبارة عن زيادة إشراقه، ونقص الإشراق لا ذات الإيمان، وعلى ذلك ما روى البخاري عن النبي ﷺ: ((**الإيمان بضع وستون شعبة، والحياء شعبة من الإيمان**[1])).

وقال شارحه الإمام محمود العيني رحمه الله: إنه مبني على أن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص على ما لا يخفى: أي من الخلاف.

---

(١) رواه البخاري (١/١٢)، وابن حبان (١/٣٨٦)، وذكره المناوي في فيض القدير-(٣/١٨٦).

وفي رواية: ((**الإيمان بضع وسبعون شعبة**[١])).

وفي لفظ لمسلم: ((**وأفضلها قول: لا إله إلا الله، وأدناها: إماطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان**[٢])).

وفي كتاب ابن شاهين: ((**خصال الإيمان أفضلها: لا إله إلا الله**[٣])).

وفي لفظ الترمذي: ((**بضع وسبعون بابًا**[٤])).

ورُوي عن غيره مرفوعًا: ((**الإيمان ثلاث وثلاثون شريعة من وافى الله بشريعةٍ منها دخل الجنة**[٥])).

قال في فن المعاني والبيان: فيه تشبيه الإيمان بشجرة ذات أغصانٍ وشعبٍ، كما شبّه الإسلام بخباء ذات أعمدة وأطناب في حديث: ((**بُني الإسلام على خمس**[٦])).

قوله: على خمس: أي خمس دعائم أو قواعد أو خصال، ويُروى: ((**خمسة**)).

والتقدير: خمسة أشياء أو أركان أو أصول، وطوي ذكر الفاعل: أي الباني لشهرته، وفيه الاستعارة بالكناية؛ لأنه شبَّه الإسلام بمبنى له دعائم، فذكر المشبه وطوى ذكر المشبه به، وذكر ما هو من خواص المشبه به وهو البناء، ويُسمَّى هذا استعارة ترشيحية، ويجوز أن تكون استعارة تمثيلية، بأن يمثل حال الإسلام مع أركانه الخمسة بحاله خباء أُقيمت على خمسة أعمدة، وقطبها الذي تدور عليه الأركان شهادة أن لا إله إلا الله، وبقيت شعب الإيمان كالأوتاد للخباء انتهى.

ومعلوم أن إطلاق الأركان إنما هو على قول من يجعل الأعمال ركنًا، ولذا سمَّاها بعده: شعبًا، بقوله: (وبقية شعب الإيمان كالأوتاد للخباء).

ثم قال: (فإن قيل: الإسلام هو الكلمة فقط، ولهذا يحكم بإسلام من تلفظ بهذا، فلِمَ ذكر الأخوات؟ أجيب: تعظيمًا لأخواتها).

وقال النووي: حكم الإسلام في الظاهر يثبت بالشهادتين، وإنما أضيف الصلاة

---

(١) رواه مسلم (٦٣/١)، والنسائي (٥٣٢/٦)، وابن حبان (٣٨٨/١).

(٢) رواه مسلم (٦٣/١)، والطبراني في الأوسط (٩٦/٧).

(٣) رواه النسائي (٥٣٢/٦)، والبيهقي في الشعب (١٠٣/١) بنحوه.

(٤) رواه الترمذي (١٠/٥)، وأحمد (٤١٤/٢).

(٥) لم أقف عليه.

(٦) رواه البخاري (١١/١)، ومسلم (٤٥/١).

ونحوها لكونها أظهر شعائر الإسلام وأعظمها، وقيامه بها يتم إسلامه، وتركه له يشعر بانحلال قيد العبادة أو اختلاله انتهى.

فكلام النووي يجعل الركن واحدًا هو الشهادة، قيل: فعلى هذا يكون المبنى غير المبنى عليه.

يُجاب عنه: بأن الإسلام عبارة عن المجموع، والمجموع غير كل واحدٍ من أركانه.

فإن قيل أن الأربعة الأخيرة مبنية على الشهادة؛ إذ لا يصح شيء منها إلا بعد الشهادة، فأربعة مبنية والشهادة مبنية عليها، فلا يجوز إدخالها في سلك واحد.

وأجيب: بأنه لا يجوز في أن يُبنى أمر على أمرٍ، ثم الأمر أن يكون عليها شيء آخر، ويُقال: لا نسلم أن الأربعة مبنية على الشهادة، بل صحة الأربعة موقوفة عليها، وذلك غير معنى بناء الإسلام على خمس.

وقيل: المراد كمال الإسلام وتمامه، فذكرت الأمور مع الشهادة، فالمقصود من الحديث بيان كمال الإسلام وتمامه لا نفس الإسلام انتهى.

ويعني الكمال وصفًا لا ذاتًا كما في حديث: ((**الإيمان بضع وسبعون شعبة**[1])).

قال العيني: ومبناه على المجاز وذلك لأن الإيمان في اللغة: التصديق، وفي عرف الشرع: تصديق القلب واللسان وتمامه وكماله بالطاعات يعني: تمامه وصفًا وكماله نعتًا لا ذاتًا.

ثم قال: فحينئذٍ الإخبار عن الإيمان بأنه بضعٌ وستون شعبة أو بضعٌ وسبعون شعبة ونحو ذلك يكون من باب إطلاق الأصل على الفرع، وذلك لأن الإيمان هو الأصل والأعمال فروع منه، وإطلاق الإيمان على الأعمال مجاز؛ لأنها تكون عن الإيمان[2].

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) **فائدة:** قلت في كتابنا شرح شعب الإيمان لابن كثير: وللإيمان أول وآخر، فأوله: الإقرار، وآخره: إماطة الأذى عن الطريق كما قال المصطفى ﷺ.

وقال أيضًا (٢٣٢/١): فجعل الإيمان شعبًا بعضها باللسان والشفتين، وبعضها بالقلب، وبعضها بسائر الجوارح.

وقال الإمام النووي: قوله (**الإيمان بضع وسبعون شعبة**) هكذا رواه عن أبي عامر العقدي، =

عن سليمان بن بلال، عن عبد الله بن دينار، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.
وفي رواية زهير، عن جرير بن سهيل، عن عبد الله بن دينار، عن أبي صالح، عن أبي هريرة: ((بضع وسبعون أو بضع وستون)).
كذا وقع في مسلم من رواية سهيل: بضع وسبعون أو بضع وستون على الشك.
ورواه البخاري في أول الكتاب من رواية العقدي: بضع وستون بلا شك.
ورواه أبو داود والترمذي وغيرهما من رواية سهيل: بضع وسبعون بلا شك.
ورواه الترمذي من طريق آخر، وقال فيه: أربعة وستون بابًا.
واختلف العلماء في الراجحة من الروايتين، فقال القاضي عياض: الصواب ما وقع في سائر الأحاديث ولسائر الرواة بضع وستون.
وقال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله: هذا الشك الواقع في رواية سهيل هو من سهيل كذا قال الحافظ البيهقي رحمه الله.
وقد روى عن سهيل: بضع وسبعون من غير شك، وأما سليمان بن بلال، فإنه رواه عن عمرو بن دينار على القطع من غير شك، وهي الرواية الصحيحة أخرجها في الصحيحين، غير أنها فيما عندنا من كتاب مسلم: بضع وسبعون، وفيما عندنا من كتاب البخاري: بضع وستون، وقد نقلت كل واحدة عن كل واحد من الكتابين، ولا إشكال في أن كل واحدة منهما رواية معروفة في طرق روايات هذا الحديث، واختلفوا في الترجيح، قال: والأشبه بالإتقان والاحتياط ترجيح رواية الأقل، ومنهم من رجح رواية الأكثر، وإياها اختار الحليمي، فإن الحكم لمن حفظ الزيادة جازمًا بها.
قال الشيخ ابن الصلاح: ثم إن الكلام في تعيين هذه الشعب يطول، وقد صنفت في ذلك مصنفات، ومن أغرزها فوائد كتاب: ((مناهج الإيمان)) لأبي عبد الله الحليمي إمام الشافعين ببخارى، وكان من رفعاء أئمة المسلمين، وحذا حذوه الحافظ البيهقي في كتابه الجليل الحفيل: ((شعب الإيمان)).
وقوله: بضع أو بضعة، بكسر الباء، وحكي الفتح لغة، وهو عدد مبهم ما بين الثلاث إلى تسع كما جزم به القزاز.
وقال ابن سيده: على العشر، وقال الخليل: البضع: سبع، وقيل: ما بين اثنين إلى عشرة وما بين اثني عشر إلى عشرين.
والقول الذي عليه القزَّاز هو ما اتفق عليه المفسرون لما في قوله تعالى: ﴿فَلَبِثَ فِى ٱلسِّجْنِ بِضْعَ سِنِينَ﴾ [يوسف:٤٢].
والشعبة: هي القطعة، والمراد الخصلة أو الجزء.
وقد أشار في الحديث إلى أن خصال الإيمان منها ما هو قول باللسان.
ومنها: ما هو عمل بالجوارح.

ومنها: ما هو قائم بالقلب، ولم يزد في شيء من هذه الروايات هذه الخصال.

وقال ابن رجب رحمه الله: وفي قوله: (**أعلاها...**) ما يستدل به من يقول: إن هذه الكلمة أفضل الكلام مطلقًا، وإنها أفضل من كلمة الحمد، وفي ذلك اختلاف ذكره ابن عبد البر وغيره.

فإن قيل: فأهل الحديث والسُّنة عندهم أن كل طاعة فهي داخلة في الإيمان، سواء كانت من أعمال الجوارح، أو القلوب، أو من الأقوال، وسواء في ذلك الفرائض والنوافل، وهذا قول الجمهور الأعظم منهم.

وحينئذٍ فهذا لا ينحصر في بضعٍ وسبعين، بل يزيد على ذلك زيادة كثرة، بل في غيره منحصرة قيل: يمكن أن يُجاب عنْ هذه بأجوبة:

أحدها: أن يقال: إن عدد خصال الإيمان عند قول النبي ﷺ كان منحصرًا في هذا العدد، ثم حدثت الزيادة فيه بعد ذلك حتى كملت خصال الإيمان في آخر حياة النبي ﷺ، وفي هذا نظرا.

والثاني: أن تكون خصال الإيمان كلها تنحصر في بضع وسبعين نوعًا، وإن كانت أفراد كل نوع تتعدد تعددًا كثيرًا، وربما كان بعضها لا ينحصر.

وهذا أشبه، وإن كان الوقوف على ذلك يعسر أو يتعذر.

والثالث: أن ذكر السبعين على وجه التكثير للعدد لا على وجه الحصر، كما في قوله تعالى: ﴿إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ﴾ [التوبة:٨٠].

والمراد تكثير التعداد من غير حصوله هذا في العدد، ويكون ذكره للبضع يشعر بذلك كأنه يقول: هو يزيد على السبعين المقتضية لتكثير العدد وتضعيفه.

وهذا ذكر بعض أهل الحديث من المتقدمين، وفيه نظرًا.

والرابع: أن هذا البضع وسبعين هي أشرف خصال الإيمان وأعلاها وهو الذي تدعو إليه الحاجة منها.

وقال القاضي عياض: تكلف جماعةٌ حصر هذه الشعب بطريق الاجتهاد، وفي الحكم يكون ذلك هو المراد صعوبة، ولا يقدح عدم معرفة حصر ذلك على التفصيل في الإيمان اهـ.

وقال الحافظ: ولم يتفق من عدَّ الشعب على نمط واحد، وأقربها على الصواب طريقة ابن حبان، لكن لم نقف على بيانها من كلامه، وقد لخصت مما أوردوه ما أذكره، وهو أن الشعب تتفرَّع عن أعمال القلب، وأعمال اللسان، وأعمال البدن.

فأعمال القلب: فيه المعتقدات والنيّات، وتشتمل على أربع وعشرين خصلة:

الإيمان بالله، ويدخل فيه الإيمان بذاته وصفاته وتوحيده بأنه ليس كمثله شيء، واعتقاده حدوث ما دونه، والإيمان باليوم الآخر، ويدخل فيه السؤال في القبر، والبعث، والنشور، والحساب، والميزان، والصراط، والجنة، والنار، ومحبة الله، والحب والبغض فيه، وصحبة

النبي ﷺ، واعتقاد تعظيمه، ويدخل فيه الصلاة عليه واتباع سننه، والإخلاص، ويدخل فيه ترك الرياء، والنفاق والتوبة، والخوف، والرجاء، والشكر، والوفاء، والصبر، والرضا بالقضاء، والتوكل، والرحمة، والتواضع، ويدخل فيه توقير الكبير، ورحمة الصغير، وترك الكبر والعُجب، وترك الحسد، وترك الحقد، وترك الغضب.

وأعمال اللسان: تشتمل على سبع خصال:

- التلفظ بالتوحيد.
- وتلاوة القرآن العظيم.
- وتعلم العلم وتعليمه.
- والدعاء.
- والذكر.
- والاستغفار.
- واجتناب اللغو.

وأعمال البدن: وتشتمل على ثمانٍ وثلاثين خصلة.

منها ما يختص بالأعيان، وهي خمس عشرة خصلة:

التطهير حسًا وحكمًا، ويدخل فيه اجتناب النجاسات، وستر العورة، والصلاة فرضًا ونفلاً، والحج والعمرة كذلك والطواف، والاعتكاف، والتماس ليلة القدر، والفرار بالدِّين، ويدخل فيه الهجرة من دار الشرك، والوفاء بالنذر، والتحري في الأيمان، وأداء الكفارات.

ومنها ما يتعلّق بالاتباع: وهي ستُّ خصالٍ:

التعفف بالنكاح، والقيام بحقوق العيال، وبر الوالدين، وفيه اجتناب العقوق، وتربية الأولاد وصلة الرحم، وطاعة السادة أو الرفق بالعبيد.

ومنها ما يتعلق بالعامة وهي سبع عشرة خصلة:

القيام بالإمرة مع العدل، ومتابعة الجماعة، وطاعة أولي الأمر، والإصلاح بين الناس، ويدخل فيه قتال الخوارج والبغاة، والمعاونة على البر، ويدخل فيه الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وإقامة الحدود والجهاد، ومنه المرابطة، وأداء الأمانة، ومنه أداء الخُمُس، والقرض مع وفائه، وإكرام الجار، وحسن المعاملة، وفيه جمع المال من حلِّه، وإنفاق المال في حقه، ومنه ترك التبذير والإسراف، وتشميت العاطس، وكف الأذى عن الناس، واجتناب اللهو، وإماطة الأذى عن الطريق، فهذه تسع وستون خصلة، ويمكن عدها تسعًا وسبعين خَصلة باعتبار أفراد ما ضم بعضه إلى بعض مما ذكر، والله أعلم.

وأما حقيقة الحياء: فهي خوف الذم بنسبة الشر إليه. قاله الحليمي.

وقال غيره: إن كان في محرم فهو واجب، وإن كان في مكروه فهو مندوب: وإن كان في مباح فهو العرفي، وهو المراد بقوله: ((**الحياءُ لا يأتِي إلا بخيرٍ**)).رواه مسلم (٦/٢).

ثم ذكر الشارح العيني اتفاق أهل السُّنة من المحدثين، والفقهاء، والمتكلمين على أن المؤمن هو من ينطق بالشهادتين عن اعتقادٍ جازمٍ كما قدمناه.

فهذا دليل على أن الأعمال ليست ركنًا من الإيمان كما قاله الإمام الأعظم أبو حنيفة ومن وافقه رحمهم الله، فليتنبه له.

ثم قال الشارح العيني رحمه الله: إن أصل الإيمان هو التصديق بالقلب والإقرار باللسان، ولكن الإيمان الكامل التام هو التصديق والإقرار والعمل انتهى.

قلت: يريد بقوله الإيمان الكامل يعني الكامل وصفًا تامًا لا ذاتًا؛ إذ لا تعارض في ذات الإيمان.

ثم قال العلاَّمة العيني رحمه الله تعالى: فإن قيل: إذا كان الإيمان بضعًا وسبعين شعبة فهل يمكنكم أن تسموها باسمها؟ وإن عجزتم عن تفصيلها فهل يصح إيمانكم بما هو مجهولٌ عندكم؟

قلت: إيماننا بما كلفناه صحيح، والعلم به حاصل، وذلك لوجهين:

الأول: قد نصَّ على أعلى الإيمان وأدناه باسم أعلى الطاعات، وأدناها الشهادتين وإماطة الأذى، فدخل فيه جميع ما يقع بينهما من جنس الطاعات كلها، وجنس الطاعات معلوم.

والثاني: أنه لم يوجب علينا معرفة هذه الأشياء بخواص أسمائها حتى يلزمنا

=

واعلم أن الحياء نوعان:

أحدهما: ما كان خلقًا وجبلة غير مكتسب، وهو من أجل الأخلاق التي يمنحها الله العبد ويجلبه عليها، فإنه لا يكف عن ارتكاب القبائح ودناءة الأخلاق، ويحث على استعمال مكارم الأخلاق ومعاليها فهو من خصال الإيمان بهذا الاعتبار.

وقال بعض السلف: خَفِ الله على قدرته عليك، واستحي منه على قدر قربه منك.

والنوع الثاني: ما كان مكتسبًا من معرفة الله ومعرفة عظمته وقربه من عباده واطلاعه عليهم وعلمه بخائنة الأعين وما تخفي الصدور، فهذا من أعلى خصال الإيمان بل هو من أعلى درجات الإحسان. ويكفي قول النبي ﷺ: ((**الحياءُ كله خيرٌ**)).

ويستفاد من هذا الحديث **أيضًا** أنه جعل القول والعمل جميعًا من الإيمان، ومع ذلك لا يكفر أهل القبلة بمطلق المعاصي والكبائر، كما قالت الخوارج، بل الأُخوة الإيمانية باقية مع المعاصي، والله تعالى أعلم. وانظر: (ص١٧).

تسميتها، فهو عقد الإيمان، وإنما كلفنا التصديق بحملتها كما كلفنا الإيمان بملائكته، وإن كنا لا نعلم أسماء كثرتهم ولا أعيالهم، وقد صنف في تعيين هذه الشعب جماعة، ولم أرَ أحدًا منهم شفى العليل وأروى الغليل.

فنقول ملخصًا بعون الله تعالى وتوفيقه:

إن أصل الإيمان هو التصديق بالقلب والإقرار باللسان، ولكن الإيمان الكامل التام هو التصديق والإقرار والعمل، فهذه ثلاثة أقسام.

أقول: لعل الإمام العيني رحمه الله تعالى يريد بأصل الإيمان حقيقته، وبالكامل التام وصفه، على معتقد الإمام أبي حنيفة كما بيناه، فما بعد الشهادتين مع الاعتقاد الصحيح فروع تشعبت عن أصل الإيمان، فلا تغاير في حقيقة الإيمان عندنا انتهى.

ثم قال العيني: فالأول يعني التصديق يرجع إلى الاعتقادات، وهي تتشعب إلى ثلاثين شعبة:

١- الإيمان بالله ﷻ ويدخل فيه الإيمان بذاته وصفاته وتوحيده بأن ليس كمثله شيء.

٢- اعتقاد حدوث ما سوى الله.

قلت: يعني ما سوى صفات الذات والأفعال.

٣- الإيمان بملائكته.

٤- والإيمان بكتبه

٥- والإيمان برسله.

٦- والإيمان بالقدر خيره وشره.

٧- الإيمان باليوم الآخر، ويدخل فيه السؤال في القبر وعذابه والبعث والنشور والحساب والميزان والصراط.

٨- الوثوق على وعد الله الجنة والخلود فيها.

٩- اليقين بوعيد النار وعذابها وأنها لا تفنى.

١٠- محبة الله تعالى.

١١- الحب فيه والبغض فيه، ويدخل فيه حب الصحابة المهاجرين والأنصار وحب آل الرسول ﷺ.

١٢- محبة النبي ﷺ، ويدخل فيه الصلاة عليه واتباع سنته.

١٣- الإخلاص، ويدخل فيه ترك الرِّياء والنفاق.

١٤- التوبة والندم.

١٥- الخوف.

١٦- الرجاء.

١٧- ترك اليأس والقنوط.

١٨- الشكر.

١٩- الوفاء.

٢٠- الصبر.

٢١- التواضع ويدخل فيه توقير الأكابر.

٢٢- الرحمة والشفقة، ويدخل فيه الشفقة على الأصاغر.

٢٣- الرِّضا بالقضاء.

٢٤- التوكل.

١٥- ترك العجب والزهو، ويدخل فيه ترك نفسه وتزكيتها.

٢٦- ترك الحسد.

٢٧- ترك الحقد والضغن.

٢٨- ترك الغضب.

٢٩- ترك الغش ويدخل فيه الظن السوء والمكر.

٣٠- ترك حب الدنيا، ويدخل فيه ترك حب المال وحب الجاه.

فإذا وجدت شيئًا من أعمال القلب من الفضائل والرذائل خارجًا عما ذكر بحسب الظاهر فإنه في الحقيقة داخلٌ في فصلٍ من الفصول، يظهر ذلك عند التأمل.

والقسم الثاني: وهو الإقرار يرجع إلى أعمال اللسان، وهي تتشعب إلى سبع شعب:

الأولى: التلفظ بالتوحيد.

الثانية: تلاوة القرآن.

الثالثة: تعلم العلم.

الرابعة: تعليم العلم.

الخامسة: الدعاء.

السادسة: الذكر ويدخل فيه الاستغفار.

السابعة: اجتناب اللغو.

القسم الثالث: وهو العمل يرجع إلى أعمال البدن، وهي تتشعب إلى أربعين شعبة، وهي على ثلاثة أنواع:

النوع الأول: ما يختص بالأعيان، وهي ست عشرة شعبة:

الأولى: التطهير، ويدخل فيه طهارة البدن والثوب والمكان، ويدخل في طهارة البدن الوضوء من الحدث، والاغتسال من الجنابة والحيض والنفاس.

الثانية: إقامة الصلاة، ويدخل فيه الفرض والنفل والقضاء.

الثالثة: أداء الزكاة، ويدخل فيها الصدقة، ويدخل فيها صدقة الفطر، ويدخل في هذا الباب الجود وإطعام الطعام وإكرام الضيف.

الرابعة: الصوم فرضًا ونفلاً.

الخامسة: الحج، ويدخل فيه العمرة.

السادسة: الاعتكاف ويدخل فيه التماس ليلة القدر.

السابعة: الفرار بالدين، ويدخل فيه الهجرة من دار الشرك.

الثامنة: الوفاء بالنذر.

التاسعة: التحري في الإيمان.

العاشرة: أداء الكفارة.

الحادية عشر: ستر العورة في الصلاة وخارجها.

الثانية عشر: ذبح الضحايا والقيام بها إذا كانت منذورة.

الثالثة عشر: القيام بأمر الجنائز.

الرابعة عشر: أداء الدَّين.

الخامسة عشر: الصدق في المعاملات، والاحتراز عن الربويات.

السادسة عشر: أداء الشهادة بالحق وترك كتمانها.

النوع الثاني: ما يختص بالاتِّباع وهي ست شعب:

الأولى: التعفف بالنكاح.

الثانية: القيام بحقوق العيال ويدخل فيه الرفق بالخدم.

الثالثة: بر الوالدين ويدخل فيه الاجتناب عن العقوق.

الرابعة: تربية الأولاد.

الخامسة: صلة الرحم.

السادسة: طاعة الموالي.

النوع الثالث: ما يتعلق بالعامة، وهي ثماني عشرة شعبة:

الأولى: القيام بالإمارة مع العدل.

الثانية: متابعة الجماعة.

الثالثة: طاعة أولي الأمر.

الرابعة: الإصلاح بين الناس، ويدخل فيه قتال الخوارج والبغاة.

الخامسة: المعاونة على البر.

السادسة: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

السابعة: إقامة الحدود.

الثامنة: الجهاد، ويدخل فيه المرابطة.

التاسعة: أداء الأمانة، ويدخل فيه أداء الخمس.

العاشرة: القرض مع الوفاية.

الحادية عشر: إكرام الجار.

الثانية عشر: حسن المعاملة، ويدخل فيه جمع المال من حله.

الثالثة عشر: إنفاق المال في حقه، ويدخل فيه ترك التبذير والإسراف.

الرابعة عشر: رد السلام.

الخامسة عشر: تشميت العاطس.

السادسة عشر: كفُّ الضرر عن الناس.

السابعة عشر: اجتناب اللهو.

الثامنة عشر: إماطة الأذى عن الطريق.

فهذه سبع وسبعون شعبة، وقد نقلتها عن الشارح العيني بجملتها؛ للاضطرار إلى معرفتها، ولا توجد في غيره، وقد شملت جميع الأبواب المتعلقة بالإسلام، كقوله ﷺ: ((**المسلم: من سلم المسلمون من لسانه ويده، والمهاجر: من هجر ما**

نهى الله عنه[1])).

تنبيه مهم: التصديق إجمالي وتفصيلي، والإجمالي تضمنته كلمة الشهادتين، فلا يشترط لصحة الإيمان إلا النطق بهما مع صدق الاعتقاد.

ثم الإجمالي لفظًا هو أن يقول: آمنت بكل ما جاء به النبي ﷺ عن الله ﷻ، وبما أمر به الله تعالى، وهذا ليس شرطًا لصحة الإيمان، وإذا ذكر له كل فردٍ منها يعترف بأنه حق كأن يُقال له: الصلوات الخمس فرض فيعترف به، وكذلك الزكاة ونحوهما.

تنبيه آخر: علمنا أن الإيمان هو الإسلام، وممن يقول بذلك الإمام البخاري رحمه الله، فإنه يرى أن الإيمان والإسلام عبارة عن معنى واحد، فردّ ظاهر مغايرة سؤال جبريل إلى طريقته.

وفي التبصرة: الاسمان من قبيل الأسماء المترادفة، فكل مؤمنٍ مسلم، وكل مسلمٍ مؤمن، فالإيمان والإسلام شيء واحد يُطلق عليه إيمان وإسلام؛ لأن الإسلام هو الخضوع والانقياد لما أمر الله به من الأحكام، وهو معنى التصديق بجميع ما جاء به النبي ﷺ، وذلك التصديق هو حقيقة الإيمان، فرادف الإيمان الإسلام، والترادف يستلزم الاتحاد المطلوب شرعًا.

قال الله تعالى:﴿**فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ*فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ**﴾ [الذاريات:٣٥، ٣٦]؛ لأن المراد بالمؤمنين والمسلمين في هذه الآية واحد، وهو أهل بيت لوط ؛ إذ لا يصح في الشرع أن يحكم على أحد بأنه مؤمن وليس بمسلم، أو مسلم وليس بمؤمن، ولا يعني بوحدتهما سوى هذا؛ لأنهما وإن تغايرا بحسب المفهوم فهما متحدان بحسب الصدق؛ لأن الذي صدق عليه واحد، وقوله تعالى: ﴿**قَالَتِ الأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا**﴾ [الحجرات:١٤].

فالمراد أن الإسلام المعتبر في الشرع لا يوجد بدون الإيمان، فالإسلام المذكور في هذه الآية بمعنى الانقياد الظاهر من غير انقياد الباطن، كما أفاده السعد رحمه الله تعالى، وبسطه في شرح المقاصد.

وقال الكمال ابن الهمام في المسايرة: فإن قلت: قد قسم الإسلام بالاستسلام

---

(١) رواه البخاري (١/١٣)، والنسائي (٥/٢١٤)، وابن حبان (١/٤٦٧).

والانقياد، وهو خلاف ما فسَّره به النبي ﷺ في جواب جبريل ﷺ عن السؤال عن الإسلام بأنه الأعمال، حيث قال: ((**أن تشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصوم رمضان، وتحج البيت إن استطعت إليه سبيلاً**[١])).

فإنه جعل إقامة الصلاة وما بعدها من الإسلام، ومما لا شكَّ فيه أن الإسلام يُطلق على الأعمال شرعًا، كما يُطلق على الاستسلام والانقياد لغةً وشرعًا، وما نسبناه للإسلام من ملازمته للإيمان أو الاتحاد به عند من قال بترادفهما فذلك بالمعنى الذي ذكرناه، وهو الاستسلام والانقياد.

وأما بالمفهوم الذي في قوله ﷺ: (وتقيم الصلاة...إلخ) وهو الأعمال فلا يلزم الإسلام الإيمان بهذا المعنى والأعمال الشرعية فلا ينفك عن الإيمان؛ لاشتراط الإيمان لصحة الأعمال، فلا ينفك عنه بلا عكس؛ إذ لا تُشترط الأعمال الصالحة لصحة الإيمان انتهى.

وقوله في جمع الجوامع: الإسلام: أعمال الجوارح.

قال شيخ الإسلام زكريا الأنصاري في حاشيته المشهورة: إنه التلفظ بالشهادتين؛ لأن النبي ﷺ ومن بعده كانوا يقتنعون: أي بالتلفظ بالشهادتين، ويحكمون بإسلام من أتى بهما انتهى.

فكلام جمع الجوامع على ظاهر جواب جبريل الذي شمل الشهادتين والأفعال، وقدمنا أنه معارض، فحديث: ((**أُمرت أن أُقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله.. إلخ**[٢])).

وهو الذي جنح إليه المحشي، وقدمنا الجواب بأن يُراد به الكامل وصفًا، وهذا يرجع لتفسير حقيقة الإيمان: ما هي؟ وقدمنا الخلاف فيها.

والكلام هنا على تفسير الإسلام: ما هو؟

وقد حققه الكمال كما تراه، وبيَّن وجه إطلاق الإسلام على الإيمان، وإطلاق

---

(١) رواه مسلم (٣٧/١)، والنسائي (٥٢٨/٦)، والبيهقي في الكبرى (٢٠٣/١٠).

(٢) رواه البخاري (١٥٣/١)، ومسلم (٥٢/١)، والترمذي (٣/٥).

الإيمان عليه [....[1]]، والأظهر أن الإسلام والإيمان متلازما المفهوم، قد يكون إيمان في الخارج معتبر شرعًا بلا إسلامٍ، ولا إسلام معتبر شرعًا بدون إيمان انتهى.

وقول **العلاَّمة ابن حجر**: أن كلاً من الإيمان والإسلام مستلزم للآخر، بمعنى التكميل يرجع إلى أن الأعمال من الإيمان، ثم قسَّم المؤمن إلى مسلم كامل، وهو الذي عمل الفروع معتقدًا، والمؤمن إلى كامل وهو الذي عمل انتهى.

وهو يرجع إلى أن العمل ليس شرطًا لصحة الإيمان؛ لأنه لا يكون إيمان ناقص وكامل إلا وصفًا لا حقيقةً، وفي الخلاف المعروف.

وقال العيني: قد صنَّف إمامان كبيران، ورد كل على صاحبه في التغاير والاتحاد للإيمان والإسلام، وتحقيق الكمال مظهر كما تقدَّم.

مسألة: الاستثناء، وهي مهمة علمنا أن الإيمان هو التصديق، فإذا سُئل أحد عنه يقول: أنا مؤمن ولا يستثنى، وهو محل خلاف في جواز الاستثناء، منعه أبو حنيفة والأكثرون، ولا خلاف أنه لا يقول: أنا مؤمن إن شاء الله؛ للشك.

فالقائل بالجواز يجعله اتِّباعًا لنحو قوله ﷺ: ((**وإنا إن شاء الله بكم لاحقون**[2]))، فالاستثناء للخاتمة، وبذلك يتَّضح أن الخلاف في مسألة الاستثناء في الإيمان لفظي قاله العلاَّمة السبكي رحمه الله تعالى.

مسألة لبيان الخلاف في زيادة الإيمان ونقصه: اعلم أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه، واختاره من الأشاعرة إمام الحرمين وجمعٌ كثيرٌ.

ونقل **العيني** ثلاثة مذاهب منها: أنه لا يزيد ولا ينقص، وإنه منها أنه يزيد وينقص، والثالث: أنه يزيد ولا ينقص؛ لأنه إذا نقص لا يبقى إيمان.

قال الإمام مالك رحمه الله تعالى: قد ذكر الله تعالى زيادته في القرآن فتوقف الإمام مالك عن القول بنقصه وقال: لو نقص لذهب كله وسيأتي توضيحه.

وقال الكرماني رحمه الله: كل ما قبل الزيادة لا بدَّ أن يكون قابلاً للنقصان ضرورة، ثم نص العيني على جمع من القائلين بالزيادة والنقص من الصحابة،

---

(١) بياضٌ بالأصل.

(٢) رواه مسلم (٢١٨/١)، والنسائي (٩٥/١)، والبيهقي في الكبرى (٢٤٩/٥).

وغيرهم جمعًا كبيرًا، هذا والحنفية، وإمام الحرمين.

ومن وافقهم من الأشاعرة لا يمنعون الزيادة والنقص باعتبار جهات، وتلك الجهات غير نفس ذات التصديق، بل بأمر زايد على التصديق، وبها يتفاوت المؤمنون عند الحنفية وموافقيهم لا بسبب تفاوت ذات التصديق.

وروي عن الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه قال: أقول إيماني كإيمان جبريل ولا أقول مثل إيمان جبريل؛ لأن المثلية تقتضي المساواة في كل الصفات، والتشبيه لا يقتضيه بل يكفي لإطلاقه المساواة في بعضها، ولا أحد يسوي بين إيمان آحاد الناس والملائكة، والأنبياء من كل وجه، بل يتفاوت إيمان الأنبياء، والملائكة، وآحاد الناس غير أن ذلك التفاوت هو هو بزيادة ونقص في ذات التصديق والإذعان القائم بالقلب، أو هو تفاوت لا بزيادة ونقص في نفس الذات، بل بأمور زائدة عليها.

منع الحنفيون ومن وافقهم تفاوت ذات التصديق، كذا في شرح المسايرة وفيه بسطه وعلى هذا حديث أنس قال النبي ﷺ: ((**لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده والناس أجمعين**[1]))،

ورواية أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: ((**والذي نفسي بيده لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده**[2])) كما في صحيح البخاري: أي مدَّعي الإيمان بمعنى من كان مؤمنًا، والمراد بالنفي: كمال الإيمان، وتنفي اسم الشيء على معنى نفي الكمال عنه مستفيض في كلامهم، كقولهم فلان ليس بإنسان.

ومعنى الحقيقة هنا أن الكمال ضرورة: أي من لم يتصف بهذه الصفة لا يكون كافرًا؛ إذ المراد بالمحبة هنا حب الاختيار لا حب الطبع.

وكذا حديث: الشفاعة في إخراج من في قلبه مثقال حبة بإشارته إلى ما أقل من حبة الخردل، المراد هنا: ما زاد من الأعمال على أصل التوحيد لقوله في الرواية الأخرى: ((**أخرجوا من قال لا إله إلا الله وعمل من الخير ما يزن ذرة**[3])).

---

(١) رواه البخاري (١/١٤)، وأحمد (٣/١٧٧)، والدارمي في السنن (٢/٣٩٧).

(٢) رواه النسائي (٦/٥٣٤).

(٣) ذكره ابن حجر في فتح الباري (١/٧٣).

كما في شرح البخاري للعلاَّمة ابن حجر رحمه الله وقوله تعالى: ﴿زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾ [الأنفال:٢].

قال الإمام البيسلي في تفسيره رحمه الله: الإيمان إن أريد به مجرد التصديق والاعتقاد العلمي فهذا لا يزيد ولا ينقص؛ لأن ذلك إنما يتقرر مع الجزم المانع من النقيض، فلا يتفاوت لا باعتبار قوة بعض الأدلة ولا باعتبار كثرتها، وإنما يتفاوت بتقرر التفاوت بالقوة والكثرة في الأمارة لا في الدليل القطعي، ولم يخالف أحد في هذا إلا النووي في الأذكار محتجًا بأن إيمان أبي بكر الصديق ﷺ ليس كإيمان غيره قطعًا.

والجواب عن هذا: إن مخالفة إيمان أبي بكر لإيمان غيره باعتبار الدوام وعدم الدوام، وذلك أن بعض المستدلين لا يدوم له استحضار الدليل والمدلول، بل لا يستحضره إلا لحظة واحدة.

ومنهم: من يكون مداومًا لتلك الحالة، وبين هذين الطرفين أوساط مختلفة ومراتب متفاوتة، أو يكون ذلك باعتبار المتعلقات، وإن أريد الإيمان باعتبار التأثيرات، فهذا يقبل الزيادة والنقص.

واختلفوا في تقرير زيادته: فمنهم من جعله يزيد باعتبار التعلقات مثل: أن يكلف لشيء فيؤمن به، ثم يكلف بآخر فيؤمن به.

ومنهم: من جعله يزيد بكثرة الأعمال الصالحة.

ومنهم: من جعله يزيد باعتبار الأدلَّة، وهذا الأخير على أن العلوم متفاوتة.

ومنهم: من يقول إنها لا تتفاوت، يمنع التفاوت بهذا الاعتبار، وأما النقص فلا يعقل باعتبار التعلقات؛ لأن من لم يؤمن ببعض التكاليف فهو كافر، إلا أن يفرض ذلك قبل البلوغ وأنه كلف بأمرين آمن بأحد مما دون الآخر فهذا يعقل انتهى.

وبهذا يتضح القول بزيادة الإيمان، ويتضح القول بعدم زيادته مع ملاحظة كلام المحقق ابن الهمام رحمه الله.

وبه يعلم في كلام العلاَّمة ابن قاسم رحمه الله في حاشيته على جمع الجوامع وعبارته نصَّها: **قال الهندي يعني الصفي الهندي**: إن العلم اليقيني لا يقبل التقوية؛ لأنه إن كان بحيث يحتمل النقيض ولو على احتمال بعيد جدًّا كان ظنيًّا لا علمًا، وإن كان بحيث لا يحتمله البتة لم يقبل التقوية انتهى.

أقول: هذا الوجه ممنوع، بل الحق أن العلم اليقيني يقبل التقوية بتفاوت قوةً وضعفًا مع كونه لا يحتمل النقيض البتة، ولهذا كان الحق أن الإيمان بمعنى نفس التصديق اليقيني يقبل الزيادة والنقصان.

قال في المواقف: والحق أن التصديق يقبل الزيادة والنقصان بوجهين:

الأول: القوة والضعف.

قال السعد: لأن التصديق من الكيفيات النفسانية، وهي تختلف قوةً وضعفًا إلى آخر ما قاله ابن قاسم وأطال الكلام.

وتحقيق الكمال بن الهمام في المسايرة يدفع القول بالزيادة والنقصان، ويزيل الأوهام والشك بأنه أريد زيادة الإيمان قوة وشدة، فهي نوره وإشراقه.

فلا خلاف في المعني بين القائلين بقبوله الزيادة والنقصان، وإن كان زيادة إشراقه في القلب غير زيادة القوة فليس داخلاً في حقيقة الإيمان وتمامه فيه، وبه يقوى كلام العلاَّمة الصفي الهندي رحمه الله تعالى، وربما أدى ما يخالفه إلى أنه لا وجود للعلم اليقيني.

ثم الزيادة الواردة في ظاهر النص محمولة على ما ذكره الإمام الأعظم أبو حنيفة رحمه الله تعالى: أن الصحابة رضي الله تعالى عنهم كانوا يؤمنون بما نزل، ثم ينزل بعدما كان ثابتًا فرض آخر فيؤمنون به أيضًا، فزيادة الإيمان بما نزل بعدما كان ثابتًا انتهى.

وحُملت الزيادة أيضًا على زيادة ثمرات الإيمان، وإشراق نوره وضيائه في القلب، فإنه يزيد بالأعمال الصالحة وينقص بالمعاصي.

قال الإمام أبو منصور الماتريدي رحمه الله: إيمان المستدل على الوحدانية وما يجب لله تعالى أنور: أي من إيمان غيره، كما قال ﷺ: ((**لو وزن إيمان أبي بكر مع إيمان جميع الخلائق لرجح**[1]))، يعني من جهة النور لا من جهة الزيادة والنقصان؛ لأن الإقرار والتصديق لا يحتملان زيادة انتهى. وتقدَّم توجيهه.

واعلم أن الإيمان يُنشر في جميع الأعضاء، ثم إذا قطع عضو منه يذهب الإيمان إلى القلب؛ لأن الإيمان لا يتجزأ: أي لا ينقص فيكون منه جزء منه في مكانٍ، وجزء

---

(١) رواه البيهقي في الشعب (٦٩/١)، وذكره ابن حجر في لسان الميزان (٣١٠/٣) بنحوه.

منه في مكانٍ آخر.

فإن قيل: إذا مات المؤمن أين يذهب إيمانه مع الروح أو مع البدن؟

قلنا: لا بهذا ولا بذاك، لكن بالمعنى الذي صار به العبد أهلاً للإيمان.

فإن قيل: أي شيءٍ ذلك المعنى؟

قلنا: هو تنوير الله بتوفيقه.

قال السبكي وقال غيره: الإيمان مع الروح، ولا ينقطع عن الجسد كالشمس في السماء وضوئها في الأرض، فيكون نور الإيمان متصلاً بالجسد مثل اتصال نور الشمس بالأرض انتهى.

ثم قال السبكي: فإن قيل: أين يذهب سائر أعماله؟ قلنا: يتصل بثواب الله، أو يعاقبه طاعتها أو معصيتها.

فإن قيل: بأي شيءٍ يعرف الله تعالى؟ قلنا: قال بعضهم: بالعقل، بل المذهب أنه بتعريفه تعالى؛ لقوله سبحانه: ﴿فَهُوَ عَلَى نُورٍ مِّن رَّبِّهِ﴾ [الزمر:٢٢]، ولم يقل: (من عقله)، وهو رأي الشيخ الأشعري أيضًا.

ثم اعلم أن توفيق الله تعالى عبده المؤمن ليس بمخلوقٍ، وإقرار العبد وتصديقه مخلوق؛ لأنه صفة العبد، فالتوفيق وهو الانفعال مخلوق وهو الإيمان، والتوفيق له ليس بمخلوقٍ وليس هو الإيمان.

كذا في شرح الشيخ عبد الوهاب السبكي لعقيدة أبي منصور الماتريدي، وهو أظهر مما في مقدمة أبي الليث السمرقندي، حيث جعل مجموع الإقرار والتوفيق إيمانًا بظاهر اللفظ، لكنه يرجع لما قاله أبو منصور، ووضحه شارح عقيدته.

فإن عبارة الفقيه: الإيمان إقرار وهداية.

فالإقرار: صنع العبد وهو مخلوقٌ، والهداية: صنع الرب وهو غير مخلوقٍ، فأراد نفي الاشتراك الحاصل بأول كلامه.

وعبارة الشيخ أبي المعين في بحر الكلام أحسن، وهي الإيمان: فعل العبد بهداية الرب كما، فما كان من الله تعالى فهو غير مخلوقٍ، وما كان من العبد فهو مخلوقٌ[1].

---

(١) قال أبو المعين النسفي: في أن الإيمان مخلوق أم ليس بمخلوق:

ثم وضَّح عدم الاشتراك بقوله: (والهداية من الله تعالى، والاستهداء من العبد، ولو كان بعض الإيمان من الله تعالى سبب للنجاة وفعل العبد مسبب، والمسبب غير السبب، والتعريف غير المعرفة، والتخليق غير المخلوق، والترزيق غير المرزوق) انتهى.

هل يُقال: إن العبد يعرف الله تعالى حق المعرفة؛ لقوله ﷺ: ((**سبحانك ما عرفناك حق معرفتك**[١]))، ((**أنا أعرفكم بالله**[٢])).

وفي رواية: ((**أنا أعلمكم بالله**[٣]))، كما في البخاري.

قد يُقال: لا تقضي الأعلمية حق المعرفة؛ لقوله ﷺ: ((**سبحانك ما عرفناك حق معرفتك**)) [٤].

فإن قيل: يحمل هذا على معرفة كنه الذات، والآخر على ما يجب من شريف

=

وإذا ثبت أن الإيمان هو الإقرار والتصديق ثبت أنه مخلوق لأن الإقرار فعل العبد، والتصديق كذلك، وأفعال العباد مخلوقة.

فأما التوفيق والهداية من الله تعالى فليس بمخلوق، هذا هو المذهب عند عامة المتكلمين، وقال بعضهم: الإيمان ليس بمخلوق لأنه حصل بتوفيق الله تعالى وهدايته وهما ليسا بمخلوقين، وقلنا: بلى! ولكن بهذا لا يصير فعل العبد، بل فعل الله تعالى فبقي مخلوقًا كالصوم وسائر العبادات، وبالله التوفيق.

وانظر: التمهيد إلى قواعد التوحيد (ص ١٤٤) بتحقيقنا.

(١) ذكره المناوي في فيض القدير (٤١٠/٢).

(٢) ذكره العجلوني في كشف الخفا (٢٣١/١).

(٣) رواه البخاري (١٦/١)، وذكره المناوي في فيض القدير (٤٦٢/٣).

(٤) قال الشيخ محمد بن جعفر الكتاني: وقال الشيخ عبد الكريم بن إبراهيم الجيلي اليمني الشافعي في ((الكمالات الإلهية)) في الكلام على اتصافه ﷺ بأسماء الله تعالى ما نصَّه: وأما اسمه العليم فإنه ﷺ كان متصفًا بصفة العلم الإحاطي: أي ظاهرًا عليه سرها وعلمها من حيث الجملة كما سبق التنبيه عليه قال: والدليل على ذلك قوله ﷺ: «فعلمت علم الأولين والآخرين».

وعلم الأولين والآخرين علم الكون بأسره فهذا دليل معرفته ﷺ بالمخلوقات كلها أولها وآخرها دنياها وأخراها.

وأما دليل علمه بالله فالحديث المروي عن النبي ﷺ وهو قوله للكمل من أمته: «أنا أعرفكم بالله وأشدكم خوفاً له» انتهى منه بلفظه.

الصفات، والنبي ﷺ أعلم من كل أحدٍ بما هو من صفات الجلال والكمال.

فيثبت للنبي ﷺ أنه علم، وعرف حق المعرفة بصفات الله تعالى.

وعلى هذا ما حكاه شارح المقدمة عن القرماني عن المرغنياني أن الإمام الأعظم قام ليلاً في داخل الكعبة بين العمودين مصليًا، معتمدًا على رجليه، حتى قرأ نصف القرآن، فركع وسجد، ثم قام على رجله اليسرى وقد وضع قدمه اليمنى على ظهر رجله اليسرى، حتى ختم القرآن، فلما سلم بكى وناجى وقال: إلهي ما عبدك هذا العبد الضعيف حق عبادتك، لكن عرفك حق معرفتك، فهب نقصان خدمته لكمال معرفته فهتف هاتف من جانب البيت: يا أبا حنيفة قد عرفت وأخلصت المعرفة، وخدمت فأحسنت الخدمة، فقد غفرنا لك ولمن اتَّبعك وكان على مذهبك إلى قيام الساعة انتهى.

فيكون قول من قال من أهل السُّنة الشريفة أن الله تعالى موصوف بما لا يُحاط به من صفات الجلال والكمال له.

أما على سبيل الاعتراف بعجز البشرية عن الإحاطة بأوصاف الربوبية إلا ما ثبت منه بنص الشارع عليها ونحوه، فيكون الثابت بذلك حق المعرفة النسبية لمقام البشرية، وفيما وراء ذلك فقد قصرت عنه عقولهم وإدراكهم.

وأما اتباعًا لظاهر قول النبي ﷺ: ((**سبحانك ما عرفناك حق معرفتك**[١])) وإن كان المنفي معرفة كنه الذات لا نفي معرفة أوصاف الذات لرواية: ((**أنا أعلمكم بالله**[٢])) ورواية: ((**أنا أتقاكم وأعلمكم بالله**[٣]))، و في رواية: ((**أعرفكم**[٤])) كما في البخاري[٥].

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) رواه ابن منده في الإيمان (١/٤٣٦).

(٤) ذكره الحسيني في البيان والتعريف (١/٢٩٤)، والعجلوني في كشف الخفا (١/٢٣١).

(٥) **قال الشيخ الكتاني**: وهو أول عالم التدوين والتسطير وهو الخازن الحافظ الأمين على اللطائف الإنسانية التي من أجلها وجد وإياها قصد ميزها في ذاته عن سائر الأرواح تمييزا إلهيا علم نفسه فعلم موجده فعلم العالم فعلم الإنسان.

قال رسول الله ﷺ : «**من عرف نفسه عرف ربه**» لسان إجمال.

والحديث الآخر: «**أعرفكم بنفسه، أعرفكم بربه**» لسان تفصيل.

وقال شارحه الإمام محمود العيني رحمه الله تعالى: قوة الدين تدل على قوة المعرفة بالله تعالى، فكل ما كان الرجل أقوى في دينه كان أقوى في معرفة ربه.
بهذا تبين أن أعرف الناس بالله تعالى هو النبي ﷺ؛ إذ لا جرم أنه أقوى دينًا من الكل.

ومعرفة المعرفة في اللغة: مصدر عرفته أعرفه وكذلك العرفان.

وفي اصطلاح أهل الكلام: هي معرفة الله بلا كيف، ولا تشبيه، والفرق بينها وبين العلم: أن المعرفة عبارة عن الإدراك الجزئي، العلم عن الإدراك الكلي، وبعبارة أخرى العلم إدراك المركبات والمعرفة إدراك البسائط[1].

وهذا مناسب لما يقوله أهل اللغة: من أن العلم من يتعدى إلى مفعولين، والمعرفة إلى مفعول واحد وقوله ﷺ: ((**أنا أتقاكم**)) إشارة إلى كمال القوة العملية.

ولما كان ﷺ جامعًا لأقسام التقوى، حاوياً لأقسام العلوم على الإطلاق، وكمال الإنسان ينحصر في الحكمتين العلمية والعملية، وكان النبي ﷺ هو الذي بلغ الدرجة العليا، والمرتبة القصوى منهما كان أفضل، وأكرم، وأكمل، وأتقى، وأعرف، وأعلم.

هذا ما ظهر للعبد الحقير المتأخر، وإن وجد خلاف عن أهل التحقيق فهو بالقبول جدير وحقيق.

=

فهو العقل الأول من هذا الوجه.
وهو القلم من حيث التدوين والتسطير.
وهو الروح من حيث التصرف.
وهو العرش من حيث الاستواء.
وهو الإمام المبين من حيث الإحصاء رقائقه التي تمتد إلى النفس أي الكلية إلى الهباء إلى الجسم إلى الأفلاك الثابتة إلى المركز إلى الأركان بالصعود إلى الأفلاك المستحيلة إلى الحركات إلى المولدات إلى الإنسان إلى انعقادها في العنصر الأعظم، وهو أصلها ستة وأربعون ألف ألف رقيقة وستمائة ألف رقيقة وست وخمسون ألف رقيقة، انتهى. وانظر: جلاء القلوب (٢٧٣/١) بتحقيقنا.

(١) **قال سيدي محمد وفا** رضي الله عنه **وعنًا به**: المعرفة هي أعلى مراتب العلم الثلاثة؛ لاستغناء موصوفها في حصول ما تعلّقت به عن إعمال النظر الصحيح، وهذا هو حق اليقين، وحقيقتها: وجودٌ ينتفي معه وَهْمٌ مرجوحٌ وظنٌّ راجحٌ والشكُّ المتساوي، وغايتها: تعلق العلم بمعلومٍ ذاتيٍّ لموصوف مغايرة من عينٍ واحدةٍ الذي لا يستقل غيره بنفسه دونه اهـ.

وفي شرح جمع الجوامع: حقيقة الله تعالى مخالفة لسائر الحقائق مخالفة مطلقة.

قال المحققون: ليست حقيقة الله تعالى معلومة للخلق في الدنيا، وذهب كثير من المتكلمين إلى أنها معلومة في الدنيا، وهو مردود والأصح: الامتناع.

واختلف المحققون في إمكانها عقلاً في الآخرة قال بعضهم: نعم لحصول الرواية فيها، وقال الأكثرون: لا والرواية لا تفيد الحقيقة، وتوقف القاضي في الإمكان.

قال البلقيني: والأصح أنه لا سبيل للعقول إلى ذلك انتهى.

والله سبحانه الموفق بمنِّه وكرمه.

وقال المحقق الكمال بن الهمام في المسايرة: المعرفة في أربعة أركان: في معرفة الذات والصفات والأفعال، وصدق الرسول.

الركن الأول في معرفة الله: أي ذاته قال شارحها: قلت: يعني معرفة الذات وصفًا لا كنها انتهى.

وينحصر في عدة أصول: العلم بوجود الله تعالى، وقدمه، وبقائه، وأنه ليس بجوهر، ولا جسم، ولا عرض، ولا مختص بجهة، ولا مستقر على مكان، وأنه يرى، وأنه واحد.

ثم شرحها تلميذه: وليس فيها تعرض لكنه الذات، بل شريف أوصافها، ثم ذكر أنه يجوز عقلاً عقاب العبد؛ بسبب ذكره اسم الله تعالى شكرًا له سبحانه؛ لأن الشاكر ملك والمشكور تعالى فإقدام المملوك على الشكر بغير إذن مالكه تصرف في ملكه بغير إذنه فاقتضى العقاب؛ ولأن العبد إذا حاول مجازاة موجده المنعم عليه بجلائل النعم دون إذن منه استحق التأديب لمحاولته ما ليس أهلاً له.

فلولا أنه سبحانه أطلق بفضله لعبده ذكر اسمه تعالى بورود الأدلة السمعية في الكتب الإلهية، وعلى ألسنة المرسلين بطلب الذكر من العبد، ووعده على الذكر الثواب كقوله: ﴿فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ﴾ [البقرة:١٥٢] لخاف على من انفتح لعقله عظمة كبرياء الله وجلاله من أن يسمى بلسانه؛ إذ يرى العبد أنه أحقر من ذلك فلا يجسر أن يجري على لسانه ذكر الكبير المتعال؛ لأنه يشهد بعين بصيرته أن من آثار القدرة ملكوت السموات والأرض وما فيهما من أنواع العالم الذي هو فرد حقير من

جملة أفراد بعضها، وأنه لا يعرف حقيقة نفسه تفصيلاً، ولا ما أودع فيه من القوى، فكيف يدرك ذلك ممن غيره مما لم يشاهده من بديع المخلوقات، مع علمه بتمام الاقتدار الإلهي، على ما هو أعظم من السموات والأرض وما بينهما، فسبحان من تقرب إلى خلقه بفضله وعظيم برِّه انتهى.

فهذا مؤذن بعقاب من تكلم في كنه ذات الله سبحانه وتعالى بما لم يؤذن له به، وما ورد عن نبي ولا رسول.

وقد نهى النبي ﷺ عن التفكر في ذات الله سبحانه بقوله: ((**تفكروا في آلاء الله، ولا تفكروا في ذات الله، فإنكم لن تقدروا قدره**[1]))،

وقوله ﷺ: ((**تفكروا في كل شيء، ولا تفكروا في ذات الله فإن بين السماء السابعة إلى كرسيه سبعة آلاف حجاب من نور وهو فوق ذلك**[2])).

وقوله ﷺ: ((**تفكروا في خلق الله، ولا تفكروا في الله فتهلكوا**[3]))

وقال الصديق ﷺ: ((**العجز عن درك الإدراك إدراك**[4])).

وقال المرتضى كرَّم الله وجهه: «العجز عن درك الإدراك إدراك، والبحث عن سر الذات إشراك».

وقال الشيخ عبد الوهاب الشعراني رحمه الله: الخلق كلهم عاجزون عن إدراك الذات.

وما كلف العبد إلا بما بعث به الرسل كالتذكير، وتطهير الإنسان من تسويلات الشيطان بالاستدلالات النظرية، والدلائل النقلية والعقلية، وبها توجهت التكاليف على العقلاء.

وقال القاضي الباقلاني: إن لله تعالى أخص وصف لا سبيل لأحد من الخلق إلى إدراكه انتهى.

فكيف للعبد الحقير الجسور على التفكير فضلاً عن النطق في كنه الخالق القدير وقد قال: ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ**﴾ [الشورى:١١].

---

(١) رواه البيهقي في الشعب (١/١٣٦)، وذكره المناوي في فيض القدير (٣/٢٦٣) بنحوه.

(٢) ذكره المناوي في فيض القدير (٣/٢٦٢).

(٣) رواه أبو الشيخ في العظمة (١/٢١٥).

(٤) ذكره المناوي في فيض القدير (٦/١٨١).

المبحث الثالث

لبيان ضد الإيمان وهو الكفر

أعاذنا الله منه ومن أهله

كذا قال الكرماني: الكفر ضد الإيمان، والكفر أيضًا جحود النعمة وعظمها، وهو ضد الشكر، وكذا الكفران لكن الكفر في الدين والكفران في النعمة استعمالاً.

والكفر بالفتح: التغطية وكل شيء غطاء شيء فقد كفره، ومنه الكافر؛ لأنه ستر توحيد الله تعالى، ونعمة الله سبحانه، ويُقال للزارع: الكافر؛ لأنه يغطي البذر تحت التراب انتهى.

قد علمنا حقيقة الإيمان وآمنا، ونبَّهنا على كلام صاحب الدرر رحمه الله بما قدرناه و[.....[1]] ما يتعلق بقوله: إن الكفر من الكيفيات النفسانية دون الأفعال الاختيارية.

وقد قال بخلافه في كتاب الاستحسان: إن من كفر بلسانه طائعًا وقلبه مطمئن بالإيمان فهو كافرٌ، ولا ينفعه ما في قلبه؛ لأن الكافر يعرف بما ينطق به، فإذا نطق بالكفر كان كافرًا عندنا وعند الله تعالى.

كذا في المحيط قلت: ومثله في الخلاصة انتهى.

ويكفر بإجراء كلمة الكفر على لسانه من غير اعتقاد إذا كان باختياره، ولا يكفر إن كان سكران، ويكفر بإلقاء المصحف في القاذورات، وإن لم يعتقد بقلبه أيضًا.

كذا في شرح عقيدة أبي منصور للسبكي: فهذا نص على أن الكفر من الأفعال الاختيارية مخالفًا للنفسانية.

وفي سير الأجناس من عزم على أن يأمر غيره بالكفر كان بعزمه كافرًا.

ومن تكلم بكلمة الكفر وضحّك غيره يكفر الضاحك، إلا أن يكون الضحك ضروريًا بأن يكون الكلام مضحكًا، ومن تكلم بها مذكرًا وقبل القوم منه ذلك فقد كفروا، والرضا بكفر نفسه كفر بالاتفاق.

وفي الخلاصة: إذا عزم على الكفر ولو بعد مائة سنة يكفر في الحال بخلاف

---

(١) بياض بالأصل.

الإسلام حيث لا يصير الكافر مسلمًا بالعزم على الإسلام.

وتقرير هذا مع التقريب أن الكفر: ترك التصديق بالقلب، وأنه يحصل بمجرد العزم، أما الإسلام فتصديق بالقلب وإقرار باللسان.

وفي المنتقى: وإذا وصف الله تعالى بما لا يليق به، أو سخر باسم من أسماء الله تعالى، أو بأمر من أوامره، أو أنكر وعده، أو وعيده يكفر، ولو قال هو بريء من الأنبياء، أو من الملائكة وهو يعلم أنه كاذب يكفر.

وفي فصول الحمادي وجامع الفصولين: الحكم بالكفر قولاً وفعلاً وعزمًا فهذا مثبت، أن الكفر من الأفعال الاختيارية، ومن الكيفيات النفسانية، ومن الأقوال والأفعال كإلقاء المصحف في قاذورة، وسجود لصنم، وتكلم بكفر، ولا ينفع معها الصفة النفسانية بخلافه، والكيفيات النفسانية: كالرضا بالكفر، والاستخفاف بالدين، أو أركانه، أو شعائره، أو السُّنة الشريفة، أو اعتقاد التجسيم، أو الجهة، تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا.

أو إنكار البعث، أو الملائكة، والأقوال المكفرة، والأفعال المكفرة لا تنحصر، ولا ينفع معها الصفة النفسانية بضدها، وهي استقرار الإيمان في القلب، والكيفيات النفسانية المكفرة، وما كان طريقًا لكفر كل ذلك مكفر.

فلم يسلم وذلك بقول صاحب الدرر: (إن الكفر من الكيفيات النفسانية دون الأفعال الاختيارية، إلا أن يراد حصول الكفر بفرد مما يوجده، وذلك الفرد هو النفساني فقط، وكما يكون بالقول والقلب مطمئن مصدق بالإيمان فلا ينفعه).

بهذا يلتئم كلام صاحب الدرر سابقًا ولاحقًا، لكن لا يخفى ما فيه من إطلاق نفي الكفر بالأفعال الاختيارية، وهي مثبتة له.

تنبيه مهم

الإجماع منعقد على أن العبد لا يكفر بترك شيء من فروع الشريعة كالصلاة والصوم عن أهل السُّنة.

وأما قتل تارك الصلاة كسلاً عند الشافعي وأحمد إنما قتل حد لا كفر.

وقول النبي ﷺ: ((**من ترك الصلاة متعمدًا فقد كفر**[1])).

محمولٌ على الزجر والوعيد أو مؤولٌ بما إذا كان مستخفًا، أو المراد كفران النعمة، كذا في شرح البخاري للعيني رحمه الله تعالى، وعلى منواله ما كان على طريق الزجر يحمل لا على ظهره.

وقد ذكر الشيخ سعد الدين رحمه الله في شرح العقائد النفسية أن التصديق بالإيمان من الكيفيات النفسانية دون الأفعال الاختيارية.

فلم ينص على أن الكفر من الكيفيات النفسانية دون الأفعال الاختيارية، وقدمنا الكلام عليه، وأحله لظهور الفرق بين الإسلام والكفر ما قاله الفقهاء كما قدمناه أن الكفر: ترك التصديق بالقلب، وأنه يحصل بمجرد النيَّة.

وأما الإسلام: فتصديق بالقلب وإقرار باللسان، لكن كلامه لا يساعد؛ لأنه جعل الإيمان من الكيفيات النفسانية دون الأفعال الاختيارية، وسيأتي في كلامه أن الكفر من الكيفيات النفسانية فيكون كلا من الإيمان وضده نفسانيًا وفعليًا.

وقد ذكر هذا في الكلام على مسألة الإيمان لا يزيد ولا ينقص إلى أن قال: (والمذكور في كلام بعض المشايخ رحمهم الله تعالى أن التصديق عبارة عن ربط القلب على ما علم من أخبار المخبر، وهو أمر كسبي يثبت باختيار المصدق، ولذا يُثاب عليه ويجعل رأس العبادات بخلاف المعرفة، فإنها ربما تحصل بلا كسب كمن وقع بصره على جسم فحصل له معرفة أنه جدار أو حجر، وهذا في مثل ما ذكره بعض المحققين من أن التصديق هو أن تنسب باختيارك الصدق إلى المخبر حتى لو وقع ذلك في القلب من غير اختيار لم يكن تصديقًا، وإن كان معرفة، وهذا مشكل؛ لأن التصديق من أقسام العمل، وهو من الكيفيات النفسانية دون الأفعال الاختيارية؛ لأنا إذا تصورنا النسبة بين الشيئين وشككنا في أنها بالإثبات أو النفي، ثم أقيم البرهان على ثبوتها فالذي حصل لنا هو الإذعان والقبول لتلك النسبة، وهو معنى التصديق، والحكم، والإثبات، والإيقاع، نعم تحصيل تلك الكيفية يكون بالاختيار في مباشرة الأسباب، وصرف النظر، ودفع الموانع، ونحو ذلك.

---

(١) رواه الطبراني في الأوسط (٣٤٣/٣)، وابن ماجه (١٥٢/١)، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (٢٩٥/١).

وبهذا الاعتبار يقع التكليف بالإيمان، وكان هذا هو المراد بكونه كسبيًّا واختياريًّا، ولا تكفي المعرفة؛ لأنها قد تكون بدون ذلك، نعم يلزم أن تكون المعرفة اليقينية المكتسبة بالاختيار تصديقًا، ولا بأس بذلك؛ لأنه حينئذ يحصل المعنى الذي يعبر عنه بالفارسية بـ «كرويدن»، وليس الإيمان والتصديق سوى ذلك، وحصوله للكفار المعاندين المنكرين ممنوع، وعلى تقدير الحصول فكفرهم يكون بإنكارهم باللسان، وإصرارهم على العناد والاستكبار، وعلى ما هو من علامات التكذيب والإنكار) انتهى كلام السعد رحمه الله تعالى.

لكن قوله: (وهذا مشكل؛ لأن التصديق من أقسام العلم ..إلخ) فيه تأمل؛ لأن كلام ذلك المحقق من قبيل العلم الفعلي لا مجرد العلم؛ لأنه جعل ربط القلب على ما علم كسبيًّا، فهو من الأفعال الاختيارية بخلاف العلم المجرد عن ربط القلب، كما نص عليه في الطوالع بقوله: العلم إجمالي يتعلق بأمور متعددة باعتبار شامل لها، وتفصيلي يتعلق بأعيان كل واحد منها، وفعلي وهو كما إذا تصورت فعلاً ففعلته وانفعالي كما إذا شاهدت شيئًا فتعلقته انتهى.

وهذا قول المحقق تصور، ثم فعل؛ لأنه لا يلزم اعتقاد ما علم فقد جعل هذا المحقق ربط القلب بأشياء عن علم ما علمه، ولم يقتصر على التصور؛ لأن من علم الكفر ولم يعتقده لم يكن تصديقًا بالكفر، وكذا من علم الإيمان وتصوره ولم يصدق به لا يكون مؤمنًا.

فقول السعد: وهذا مشكل لأن التصديق من أقسام العلم ليس ظاهرًا في نفي قول ذلك المحقق: التصديق عبارة عن ربط القلب على ما علم من أخبار المخبر؛ إذ هو أمر كسبي يثبت بإخبار المصدق فهو علم فعلي لا مجرد علم.

ثم قوله: (إذا شككنا في إثبات نسبة بين شيئين بالنفي أو الإثبات، ثم ثبتت بالبرهان يحصل لنا إذعان وقبول لتلك النسبة وهو معنى التصديق) انتهى.

لا يلزم من إقامة البرهان تصديق دون اعتقاد لما قام عليه البرهان؛ لأن قيام البرهان موجب ترجيح علم، وهو لا يكفي حتى يوجد ما أوجبه البرهان من التصديق بما قام عليه البرهان وهو التصديق والإذعان.

قوله: (نعم يلزم أن تكون المعرفة اليقينية المكتسبة بالاختيار تصديقًا).

فيه تأمل؛ لأنه لا يلزم من المعرفة المكتسبة بالاختيار وجدان التصديق.

وبه قد صرَّح السعد رحمه الله تعالى قبل هذا بقوله: أطبق علماؤنا على فساد ما ذهب إليه بعض المعتزلة من أن الإيمان هو المعرفة.

وجهة ذلك أن أهل الكتاب كانوا يعرفون نبوة محمد ﷺ كما يعرفون أبنائهم مع القطع بكفرهم لعدم التصديق؛ ولأن من الكفار من كان يعرف الحق يقينًا، وإنما ينكر عنادًا واستكبارًا.

قال الله تعالى: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُم﴾ [النمل:١٤]، فلا بدَّ من بيان الفرق بين معرفة الأحكام واستيقانها، وتصديق بها واعتقادها ليصح كون الثاني: وهو التصديق إيمانًا دون الأول: وهو المعرفة بالأحكام. انتهى كلام السعد الذي قدمه وعليه يحمل كلامه هنا.

قوله: (وعلى تسليم الحصول للكفار فكفرهم يكون بإنكارهم باللسان، وإصرارهم على العناد والاستكبار) انتهى.

وهذا ينتج أن الكفر من الكيفيات النفسانية، ومن الأفعال الاختيارية وأن العلم غير التصديق.

وبه يعلم أن ما نفاه الشيخ سعد الدين، والمولى صاحب الدرر والغرر رحمهما الله من كون الإسلام من الأفعال الاختيارية فيه تسامح، لما قدمناه من كلام صاحب الدرر بخلافه، ولإفادة السعد ما صرح به صاحب الدرر من الكفر من الكيفيات النفسانية، وأنه لا يسلم نفي كونه من الأفعال الاختيارية كما قدمناه من كلام الفقهاء رحمهم الله تعالى.

تنبيه ألزم من غيره: خطر لي فهمه، وهو أنه ليس مجرد الأمر النفساني مطلقًا يكون إيمانًا أو كفرًا لما بيّنا من حقيقة الأمر النفساني، فعلم كل من الإيمان والكفر لا يحصله؛ لأن الإيمان لا يوجد بمجرد العلم حتى يجزم عليه بقلبه، ويحصل العلم التصديقي:

إما بتحصيل ذلك التصديق بمباشرة أسبابه اختيارًا كإلقاء الذهن، وصرف النظر، وتوجيه الحواس.

وإما بدون تحصيل له كمن حصل له علم دفعي لنظرة طلوع الشمس، فأذعن وآمن أكفاه عن استحصاله بتعاطي الوسيلة الموصلة إليه، على ما قاله المحقق الكمال بن الهمام في المسايرة. وهذا على أحد الأقوال في حقيقة الإيمان ما نهى

عما علمناه.

فيكون قول صاحب الدرر وغيره: (إن الإيمان والكفر من الكيفيات النفسانية فيه تسامح من حيث الإطلاق؛ لأن الإسلام لا يكون حاصلاً بمجرد العلم التصوري، أو الإرادة).

ثم رأيت إفادة هذا في كلام المولى سعد الدين رحمه الله تعالى: حيث قال في شرح المقاصد: إنه وقع في كلام كثير من عظماء الملة وعلماء الأمة مكان لفظ التصديق لفظ المعرفة، والعلم، والاعتقاد فينبغي أن يحمل على العلم التصديقي المعبر عنه بـ«كرودين»، ويقطع بأن التصديق من جنس العلوم والاعتقادات، لكنه في الإيمان مشروط بقيود وحصوليات كالتحصيل، والاختيار، وترك الجحود، والاستكبار.

ويدل على ذلك ما ذكره أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ أن الإيمان معرفة، والمعرفة تسليم، والتسليم تصديق.

ثم قال المولى سعد الدين: فالقول بأن الإيمان كلام النفس لا يكفي في التقصي عن مطالبة أنه من أي نوع من أنواع الإعراض، وأي مقولة من المقولات، ولا محيص سوى التسليم أنه من الكيفيات النفسانية الحاصلة بالاختيار الخالية عن الجحود والاستكبار. انتهى كلام المولى رحمه الله تعالى.

وهو يشير إلى أن علم الكفر الحاصل بالعلم التصوري يوجد معه الكفر بمجرد إرادته، وأما الإيمان فلا يحصل بمجرد إرادته مع العلم التصوري، فما شرط لتحصيل الإيمان يفترق عند إرادة الكفر؛ لأنه يوجد بإرادته في الحال كما لو أراده بعد زمان متقبل لترك الاعتقاد لا لذات الإرادة؛ لأنها لا تبنى عن الوجود؛ لأن الإرادة طلب النفس الوجود عن ميل لمفقود، ولذا خالفت المشيئة؛ لأنها من الشيء وهو الموجود فكانت الإرادة والمشيئة مختلفان في صفة العباد، وأما في صفة الله تعالى فهما مترادفان، كما هو اللغة فيهما مطلقًا فلا يدخلهما وجود: أي لا يكون الوجود جزء مفهوم أحدهما غير أن ما شاء الله كان، وكذا ما أراده؛ لأن تخلف المراد إنما يكون لعجز المريد لا لذات الإرادة، والعجز من صفات المخلوق وتعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا وتنزّه سبحانه.

خاتمة

وليكن الختام للإتمام أحسن الختام مسايرة عظيمة عن سيد الأنام ﷺ:

((من يرد الله به خيرًا يفقهه في الدين[١])).

وقد فسر بأن يلهمه الله علم الشريف، ويلهمه برشده بياء موحدة فيفهم بأمر ربّاني أسرارًا من الشارع ونهيه، وأن التفقه في الدين علامة حسن الخاتمة.

وفي عقيدة الإمام أبي منصور الماتريدي رحمه الله تعالى ما نصّه: ثم الفقه في الدين وهو علم التوحيد أفضل من الفقه في العلم وهو الشرائع، وعن هذا قالوا: طلب العلم فريضة: أي علم الحال حال المرء في نفسه وهو إحكام الإيمان انتهى.

قلت: ودليله قوله تعالى: ﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ [طه:١١٤]: أي علمًا بتفصيل ما أجمل من معاني التوحيد لا زدني أحكامًا.

قال العارف بالله تعالى الشيخ عبد الوهاب الشعراني في الكبريت الأحمر عن الباب الثاني من فتوحات الشيخ الأكبر قال في قوله تعالى: ﴿وَلا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَى إِلَيْكَ وَحْيُهُ﴾ [طه:١١٤]: اعلم أن رسول الله ﷺ أعطى القرآن مجملاً قبل جبريل عليه السلام من غير تفصيل الآيات والسور، فقيل له: ولا تعجل بالقرآن الذي عندك قبل جبريل فتلقيه على الأمة مجملاً فلا يفهمه أحد عنك لعدم تفصيله ﴿وقل رب زدني علمًا﴾[طه: ١١٤]: أي بتفصيل ما أجمل من معاني التوحيد والأحكام، لا زدني أحكامًا كما توهمه بعضهم فقد كان ﷺ يقول: ((اتركوني ما تركتكم[٢])) فاعلم ذلك انتهى.

قلت: وأعطي ذلك ليكون مماثلاً لإلقاء الزبور في صدر داود عليه السلام، وقد زيد عليه بإنزال القرآن بعده مفصّلاً؛ لأن النبي ﷺ أعطي مثلاً ما كان لجميع الأنبياء بالزيادة التي لا نهاية لها صلى الله وسلم عليهم، ووجه دفع توهم بعضهم شفعة النبي ﷺ لما أراده المصطفى بترك قيام رمضان خشية أن يكتب علينا، ولمراجعته في التخفيف مما فرض من الخمسين صلاة ليلة المعراج وغير ذلك.

وأشار إلى ذلك المراد بطلب زيادة معاني التوحيد وأسرار التنزيل بما في شرح

---

(١) رواه البخاري (٣٩/١)، ومسلم (٧١٨/٢)، وابن حبان (٢٩١/١).

(٢) رواه الترمذي (٤٧/٥).

الجامع لأخينا الشيخ علي العزيزي البولاقي رحمه الله تعالى بإسناد حسن يرفعه من يرد الله يهديه يفهمه علم الذات، والصفات الناشئ عند ملابسة كل خلق سني، وتجنب كل خلق دنيء انتهى.

وكل من علمي التوحيد والأحكام يفترض تعليمه، وإن كان أحدهما أفضل كما هو معلوم مقرر بتقديم علم تصحيح الدين على علم الأحكام والمعاملات؛ للنجاة يوم القيامة لرب العالمين.

نسأله سبحانه حسن الختام متوسِّلين إليه بحبيبه المصطفى عليه أفضل الصلاة والسلام وأن يوفِّقنا للعمل والتعلم، وأن يبلغنا من فضله الأمل، وأن يصلح أحوالنا، وأحوال إخواننا، وأحبابنا، وذرياتنا، وأن يغفر لنا، ولوالدينا، ولمشايخنا، ومن أحبَّنا من فضله العميم.

قال المؤلف: ومن خطه نقلت ما نصّه، وكتبه مؤلفه في منتصف ذي القعدة سنة ١٠٦٨هـ ثمان وستين وألف.

وأقول وأسأله القبول: وكان الفراغ من تنجيز هذه النسخة المباركة في مستهل شعبان المكرم من شهور سنة ١٠٦٩ هـ تسع وستين وألف، على يد أحقر العباد محمد عبد النبي زين المالكي الأزهري عامله الله بلطفه الخفي، ووالديه، ومشايخه ومحبيه.

من نسخة المؤلف بخطِّه أطال الله بقاه، وأكثر من أمثاله.

وصلَّى الله وسلم على أشرف خلقه سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين.

وسلام على المرسلين، والحمد لله رب العالمين.





التبصير في معالم الدين

للإمام أبي جعفر محمد بن جرير الطبري

المتوفى ٣١٠ هـ

تحقيقه وتخريجه وتعليقه

أحمد فريد المزيدي

بسم الله الرحمن الرحيم

ترجمة مختصرة للمصنف

هو الإمام العلم الفرد الحافظ الفقيه المفسر: أبو جعفر الطبري أحد الأعلام وصاحب التصانيف: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير.

من أهل آمل طبرستان أكثر التطواف والترحال.

سمع محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب، وأبا همام السكوني، وإسحاق بن أبي إسرائيل، وإسماعيل بن موسى السدي، ومحمد بن حميد الرازي، وأحمد بن منيع، وأبا كريب، وهناد بن السري، وخلائق.

وأخذ القراءات عن جماعة.

حدث عنه مخلد، وأحمد بن كامل، وأبو القاسم الطبراني، وأبو عمرو بن حمدان، وخلق سواهم.

قال الخطيب: كان ابن جرير أحد الأئمة يحكم بقوله ويرجع إلى رأيه لمعرفته وفضله.

جمع من العلوم ما لم يشاركه فيه أحد، فكان حافظًا لكتاب الله بصيًرا بالمعاني فقيها في أحكام القرآن، عالمًا بالسنن وطرقها صحيحها وسقيمها ناسخها ومنسوخها، عارفًا بأحوال الصحابة والتابعين، بصيرًا بأيام الناس وأخبارهم.

له الكتاب الكبير المشهور في تاريخ الأمم.

وله كتاب التفسير الذي لم يصنف مثله.

وكتاب تهذيب الآثار لم ير مثله في معناه لكنه لم يتمه.

وله في الأصول والفروع كتب كثيرة، وله اختيار من أقاويل الفقهاء.

وقد تفرد بمسائل حفظت عنه.

ولد في سنة أربع وعشرين ومائتين، وقيل: إن المكتفي أراد أن يقف وقفًا يجتمع عليه أقاويل العلماء، فأحضر له ابن جرير فأملى عليه كتابًا لذلك، فأخرجت له جائزة فلم يقبلها، فقيل له فلا بد من قضاء حاجة؟ قال: اسأل أمير المؤمنين أن يأمر بمنع السؤال يوم الجمعة ففعل ذلك، وكذا التمس منه الوزير أن يعمل له كتابًا في

الفقه فعمل له كتاب الخفيف، فوجه إليه بألف دينار فردَّها.

وقيل: مكث أربعين سنة يكتب كل يوم أربعين ورقة.

قال تلميذه أبو محمد الفرغاني: حسبت تلامذة أبي جعفر منذ احتلم إلى أن مات فقسموا على المدة مصنفاته فصار لكل يوم أربع عشرة ورقة.

وقال العلامة أبو حامد الإسفرايني: لو سافر رجل إلى الصين في تحصيل تفسير بن جرير لم يكن كثيرًا.

قال حسين الحافظ: سألني ابن خزيمة أكتبت عن ابن جرير؟ قلت: لا لأنه لا يظهر وكانت الحنابلة تمنع من الدخول عليه. قال: بئسما صنعت.

وقال أبو بكر بن بابويه: سمعت إمام الأئمة بن خزيمة يقول:

ما أعلم على أديم الأرض أعلم من محمد بن جرير، ولقد ظلمته الحنابلة.

قال أبو محمد الفرغاني: كان محمد لا يأخذه في الله لومة لائم مع عظم ما يؤذى فأما أهل الدين منكرين علمه وزهده ورفضه للدنيا وقناعته بما يجيئه من حصة خلفها له أبوه بطبرستان.

ذكر عبد الله بن أحمد السمسار أن ابن جرير قال لأصحابه: هل تنشطون لتاريخ العالَم قالوا: كم يجيء؟ فذكر نحوًا من ثلاثين ألف ورقة.

فقالوا: هذا مما يفنى الأعمار قبل تمامه قال: إنا لله، ماتت الهمم، فأملاه في نحو ثلاثة آلاف ورقة.

ولما أراد أن يملي التفسير قال لهم ذلك، ثم أملاه على نحو من التاريخ.

قال الفرغاني: بثَّ مذهب الشافعي ببغداد سنتين، واقتدي به، ثم اتسع علمه وأداه اجتهاده إلى ما اختاره في كتبه. وقد عرض عليه القضاء فأبى.

وانظر: تذكرة الحفاظ (٢/٧١٠).

صور من المخطوط

كتاب فيه تبصير أولي النهى
معالم الهدى تأليف أبي جعفر محمد بن جرير
الطبري رحمة الله عليه ورضوانه

صورة غلاف التبصير

بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا محمد وآله

الحمد لله الذي تتابعت على خلقه نعمه وترادفت لديهم منته

وتكاملت فيهم حججه بواضح البيان وبين البرهان وحجج الفرقان

ليدبروا آياته وليتذكر أولوا الألباب. وصلى الله على سيد الأصفياء وخاتم

الأنبياء محمد وآله وسلم كثيرا.

قال أبو جعفر: أما بعد فإنكم معاشر حملة الآثار ونقلة

سنن الأخبار من المهاجرين والأنصار والتابعين لهم بإحسان من أهل

الآفاق مختلفي البلدان، بأنكم سألتموني تبصيركم سبيل الرشاد في القول

فيما تنازعت فيه أمة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم من بعد فراقه

لهم، واختلفت فيه بعده من أمر دينهم مع اجتماع كلمة جميعهم على

أن ربهم تعالى ذكره واحد، ونبيهم محمد صلى الله عليه وسلم، وأن

دينهم واحد، وملتهم غير متفرقة الأهواء وتشتت الآراء وتطاير الشرر

بالألقاب، وتعادوا فيما بينهم تحزبوا وافترقوا، وقد أمرهم الله تعالى ذكره بالألفة

ونهاهم عن الفرقة، فقال جل ذكره في محكم كتابه: يا أيها الذين آمنوا

اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون واعتصموا بحبل الله

جميعا ولا تفرقوا واذكروا نعمت الله عليكم إذ كنتم أعداء فألف

بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخوانا وكنتم على شفا حفرة من النار فأنقذكم

منها كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تهتدون ولتكن منكم أمة

يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون

صورة الصفحة الأولى

صورة الصفحة الأخيرة



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المصنف

وصلَّى الله على سيِّدنا محمد وآله

الحمد لله الذي تتابعت على خلقه نعمه، وترادفت لديهم مِنَنُه، وتكاملت فيهم حُججه، بواضح البيان، وبيّن البرهان، ومحكم آي الفرقان؛ ﴿لِّيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُوا الأَلْبَابِ﴾ [ص:٢٩]، وصلَّى الله على سيد الأصفياء، وخاتم الأنبياء محمد وآله وسلِّم كثيرًا.

قال أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري: ثم أما بعد..

ذلكم معاشر حملة الآثار، ونقلة سنن الأخبار من المهاجرين والأنصار، والتابعين لهم بإحسان، من أهل آمُل طبرستان(١).

فإنكم سألتموني تبصيركم سبل الرشاد في القول فيما تنازعت فيه أمة نبينا محمد ﷺ من بعد فراقه إيَّاهم، واختلفتْ فيه بعده من أمر دينهم، مع اجتماع كلمة جميعهم على أن ربهم تعالى ذكره واحدٌ، ونبيهم محمد ﷺ صادقٌ، وقبلتهم واحدةٌ.

وقلتم: قد كثرت الأهواء، وتشتَّت الآراء، وتنابز الناس بالألقاب، وتعادوا فتباغضوا وافترقوا، وقد أمرهم الله تعالى في ذكره بالألفة، ونهاهم عن الفرقة، فقال جلَّ ذكره في محكم كتابه:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلاَ تَمُوتُنَّ إِلاَّ وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ*وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللهِ جَمِيعًا وَلاَ تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ النَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ*وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ المُنكَرِ وَأُوْلَئِكَ هُمُ المُفْلِحُونَ*وَلاَ تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ البَيِّنَاتُ وَأُوْلَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [آل عمران:١٠٢،

---

(١) هي مدينة تقع في شمال بلاد فارس (إيران) في إقليم طبرستان، وهي أكبر مدينة تقع في منطقة السهل، حيث بطبرستان سهل وجبل، وهي جنوب بحر الخزر، وشمال مدينة الري المعروفة.

١٠٥].

وقال الله تبارك وتعالى في ذكره: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلاَ تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾ [الشورى:١٣]

وقلتم: هذا كتاب الله المنزَّل وتنزيله المحكم يأمر بالائتلاف وينهى عن الاختلاف.

وقد خالف ذلك من قد علمتم من الأمة، فكفَّر بعضهم بعضًا، وتبرأ بعضٌ من بعضٍ وكل حزب يُدلي بحجةٍ لما يظهر من اعتقاده؛ فيلعن على القول بخلافه فيه من خالفه، ولا سيَّما في زماننا هذا وبلدتنا هذه.

فإن المصدور عن قوله فيهم، والمأخوذ معالم الدين عنه منهم الأجهل، والمقنوع برأيه، وعلمه في نوازل الحلال وشرائع الإسلام عندهم الأسفه الأرذل.

فالمسترشد منهم حائرٌ، تزيده الليالي والأيام على طول استرشاده إيَّاهم حيرةً، والمستهدي منهم إلى الحق فيهم تائهٌ، يتردد على كرِّ الدهور باستهدائه إياهم في ظلمة لا تبين حقًّا من باطلٍ، ولا صوابًا من خطإٍ.

وسألتموني إيضاح قصد السبيل، وتبيين هدي الطريق لكم في ذلك بواضح من القول وجيز، وبيّنٍ من البرهان بليغ؛ ليكون ذلك لكم إمامًا في القول فيما اشتجر فيه الماضون تأتَمُّون به، وعمادًا تعتمدون عليه فيما تبتغونه من معرفة صحة القول في الحوادث والنوائب فيما يختلف فيه الغابرون.

وإن مسألتكم إياي صادفت مني فيكم تحريًا، ووافقت مني لكم احتسابًا، لما صحَّ عندي، وتقرر لدي من خصوص عظيم البلاء ببلدكم دون بلاد الناس سواكم من ترؤُّس الرويبضة فيكم، واستعلاء أعلام الفجرة عليكم، وإعلانهم صريح الكفر جهرة بينكم، وإصغاء عوامكم لهم، وترك وزعتكم، إلحاقهم بنظائرهم بقتلهم ثم صلبهم والتمثيل بهم.

حتى لقد بلغني عن جماعةٍ منهم أن الأمنية بينكم بلغت بهم، والجرأة عليكم حملتهم على إظهار نوع من الكفر لا يعلم أنه مادان به يهوديٌّ، ولا نصرانيٌّ، ولا مجوسيٌّ، ولا وثنيٌّ، ولا زنديقٌ، ولا ثنويٌّ، ولا جنسٌ من أجناس أهل الكفر سواهم، وهو أن أحدهم فيما ذُكر لي يخطُّ بيده في التراب اسم الله، ويكتب بيده نحوه على اللَّوح، أو ينطق بلسانه، ثم يقول: ((قولي هذا الذي قلته: ربي الذي

أعبده، وكتابي هذا الذي كتبته: خالقي الذي خلقني)).

ويزعم أن علَّته في صحة القول بذلك أن أبا زرعة وأبا حاتم الرازيين قالا: ((الاسم هو المسمَّى)).

فلا هو يعقل الاسم ولا يعرف المسمَّى، ولا هو يدري ما مراد القائل: الاسم هو المسمَّى، ولا مراد القائل: الاسم غير المسمَّى، ولا مراد القائل: لا هو المسمَّى ولا غير المسمَّى، بلادَةٌ وعَمًى.

فسبحان الله! لقد عظمت مذلة هؤلاء القوم الذين وصفت صفتهم، الزاعمين أنهم يعملون ربهم بأيديهم، ويحدِّثونه بألسنتهم كلما شاءوا، ويفنونه بعد إحداثهمهوه كلما أحبُّوا، لقد خابوا وخسروا، وضلُّوا بفريتهم هذه على الله ضلالاً بعيدًا.

وقالوا على الله قولاً عظيمًا.

وغير بديع -رحمكم الله- أن يُصغى إلى مثل هذا العظيم من الكفر العجيب، فيتقبله من كان قد أخذ عن آبائه الدينونة بنبوة السندي الرشنيق، ويقبل منهم عنه تحليل الزنا، وإباحة فروج النساء بغير نكاح ولا شراء، ومن كان دائنًا بإمامة من رأى أن المآثم تزول عن الزاني بامرأة رجل بإحلال زوجها له ذلك.

وإن بلدة وجد فيها أشكالٌ من ذكرنا على جهله وعمى قلبه اتباعًا، وسلم فيها من سفك دمه جهارًا، لحريٌّ أن تكون الأقلام عن أهلها مرفوعة، وأن يكون الإثم عنهم موضوعًا، وجديرون أن يُتركوا في طغيانهم يعمهون، وفي دُجى الظلماء يترددون.

غير أني تحريت بياني ما بيَّنت، وإيضاحي ما أوضحت في كتابي هذا لذوي الأفهام والألباب منكم؛ ليكون ذلك ذكرى لمن كان له قلبٌ، أو ألقى السمع وهو شهيد.

فليدبرْ كل من قرأ منكم، ومن سائر الناس غيركم كتابي هذا بإشعار نفسة نصحها، وطلبه حضَّها، وتركه تقليد الرؤوس الجهَّال، ودُعاة الضلال؛ فإني لم آلُ نفسي فيه وإياكم والمسلمين نصحًا.

فإلى الله أرغب في حسن التوفيق، وإصابة القول في توحيده وعدله وشرائع دينه، والعون على ما يقرب من محابِّه، إنه سميعٌ قريبٌ.

وصلَّى الله على محمد النبي وسلِّم تسليمًا.

* * *



القول في المعاني التي تدرك حقائق المعلومات من أمور الدين
وما يسع الجهل به منه، وما لا يسع ذلك فيه
وما يعذر بالخطأ فيه المجتهد الطالب، وما لا يعذر بذلك فيه

اعلموا -رحمكم الله- أن كل معلومٍ للخلق من أمر الدِّين والدنيا أن تخرج من أحد معنيين:

من أن يكون إما معلومًا لهم بإدراك حواسهم إياه، وإما معلومًا لهم بالاستدلال عليه بما أدركته حواسهم.

ثم لن يعدو جميع أمور الدين الذي امتحن الله به عباده معنيين:

أحدهما: توحيد الله وعدله.

والآخر: شرائعه التي شرعها لخلقه من حلال، وحرام، وأقضية، وأحكام.

فأما توحيده وعدله: فمدركة حقيقة علمه استدلالاً بما أدركته الحواس.

وأما شرائعه: فمدركة حقيقة علم بعضها حسًّا بالسمع، وعلم بعضها استدلالاً بما أدركته حاسة السمع.

ثم القول فيما أدركت حقيقة علمه منه استدلالاً على وجهين:

أحدهما: معذور فيه بالخطأ، والمخطئ مأجورٌ فيه على الاجتهاد والفحص والطلب، كما قال رسول الله ﷺ:

((**مَنْ اجتهدَ فأصابَ فله أجران، ومَنْ اجتهدَ فأخطأ فله أجرٌ**[1])).

وذلك الخطأ فيما كانت الأدلة على الصحيح من القول فيه مختلفةٌ غير مؤتلفةٍ، والأصول في الدلالة عليه مفترقةٌ غير متفقةٍ، وإن كان لا يخلو من دليل على الصحيح من القول فيه؛ فميَّز بينه وبين السقيم منه، غير أنه يغمض بعضه غموضًا يخفى على كثير من طلابه، ويلتبس على كثير من بُغاته.

والآخر منهما غير معذور بالخطأ، فيه مكلف قد بلغ حد الأمر والنهي، ومكفر بالجهل به الجاهل، وذلك ما كانت الأدلة الدالة على صحته متفقةٌ غير مفترقةٍ، ومؤتلفةٌ غير مختلفةٍ، وهي مع ذلك ظاهرةٌ للحواس.

وأما ما أدركت حقيقة علمه منه حسًّا فغير لازم فرضه أحدًا إلا بعد وقوعه تحت

---

(١) رواه البخاري (٦/٢٦٧٦)، ومسلم (٣/١٣٤٢).

حسّه.

فأما وهو واقعٌ تحت حسّه فلا سبيل له إلى العلم به، وإذا لم تكن له إلى العلم به سبيلٌ لم يجز تكليفه فرض العمل به، مع ارتفاع العلم به، وذلك أنه من لم ينته إليه الخبر بأن الله تعالى ما ذكره بعث رسولاً يأمر الناس بإقامة خمس صلوات كل يوم وليلة لم يجز أن يكون معذبًا على تركه إقامة الصلوات الخمس؛ لأن ذلك من الأمر الذي لا يدرك إلا بالسماع، ومن لم يسمع ذلك ولم يبلغه فلم تلزمه الحجة به، وإنما يلزم فرضه من ثبتت عليه به الحجة.

فأما الذي لا يجوز الجهل به من دين الله لمن كان في قلبه من أهل التكليف لوجود الأدلة متفقةً في الدلالة عليه غير مختلفة، ظاهرةً للحس غير خفية، فتوحيد الله تعالى ذكره، والعلم بأسمائه وصفاته وعدله.

وذلك أن كل من بلغ حد التكليف من أهل الصحة والسلامة فلن يعدم دليلاً دالاً وبرهانًا واضحًا يدله على وحدانية ربِّه جلَّ ثناؤه، ويوضح له حقيقة صحة ذلك، ولذلك لم يعذر الله جلَّ ذكره أحدًا كان بالصفة التي وصفت بالجهل وبأسمائه، وألحقه إن مات على الجهل به بمنازل أهل العناد فيه تعالى ذكره، والخلاف عليه بعد العلم به، وبربوبيته في أحكام الدنيا، وعذاب الآخرة[1].

---

(١) فائدة أصولية: قال الصنعاني في المزالق: الاجتهاد بمعنى الملكة لا يقبل التجزؤ وإن جاز أن تحصل بالنسبة إلى باب دون باب إن لم يكونا مشتبكين، فإن قلت: هل كل مجتهد مصيب، قلنا: فيه خلاف مبني، كما قال البيضاوي على خلاف آخر، وهو هل لله في الوقائع الاجتهادية حكم معين، وعليه هل له عليه دليل، وعليه هل هو قطعيّ أو ظنيّ.

المختار له حكم وعليه دليل ظني، والمجتهد قد يصيب وقد يخطئ، فمن أصاب فله أجران، ومن أخطأ فله أجر على اجتهاده، ولا إثم في عدم الإصابة، وهذا قول الأئمة الأربعة وجمهور الأصوليين، كيف ولم يزل علماء الصحابة ومن بعدهم يرد بعضهم رأي بعضٍ، وكثيرًا ما يرجع المجتهد عن رأيه إذ انبرى له ما هو أظهر، ولاشك أن صاحب الدار أدرى بما فيه، وذهب جمع إلى أن كل مجتهد مصيب ولا حكم معين لله بل حكمه ما أدى إليه اجتهاد المجتهد، ومن هؤلاء الشيخ الأشعري كما في المنهاج، ولم يذكر ابن الحاجب واقتصر على ذكر القاضي، زاد العبري شارح منهاج البيضاوي أبا الهذيل وأبا هاشم من المعتزلة، وزاد التاج أبا يوسف وأبا محمد وابن سريج من الفقهاء، إلا أنهم قالوا هناك ما لو حكم الله لكان به، ومن ثم قالوا: أصاب اجتهادًا لا حكمًا، وابتداء لا انتهاء، وقال جمع من المتكلمين: الحكم معين ودليله قطعي: المريسي المخطئ آثم، الأصم ينقض حكم القاضي =

فقال جلَّ ثناؤه: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِالأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً*الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا*أُوْلَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَلِقَائِهِ فَحَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فَلاَ نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ القِيَامَةِ وَزْنًا﴾ [الكهف: ١٠٣: ١٠٥].

فسوَّى جلَّ ثناؤه بين هذا العامل في غير ما يرضيه على حسبانه أنه في عمله عامل ما يرضيه في تسميته الدنيا بأسماء أعدائه المعاندين له، الجاحدين ربوبيته مع علمهم بأنه ربهم، وألحقه بهم في الآخرة في العقاب والعذاب.

= إن حكم به، وذهب طائفة من الفقهاء والمتكلمين إلى أن حكمه معين ولا دليل عليه ولا دليل على ما قالوا كما لا يخفى، والحكم عندهم مثل دفين فمن عثر عليه على سبيل الصدفة فله أجران، ومن لم يعثر فله أجر.

أقول: لا يخفى أن الاجتهاد لا يكون إلا عن دليل على الوجهين السابقين، ولا اجتهاد عن قاطع والقاطع لا يكون قاطعًا، إلا إذا كان قطعي السند والمتن والدلالة، ومثل هذا يكون كالشمس في الضحى، وما لا دليل عليه كيف يعثر عليه، إذ لا مجال للحركة الفكرية، فكيف يعلم الخطأ والإصابة؟ ومن أصاب اجتهادًا كيف يخطأ حكمًا، وهل الخطأ في النتيجة إلا من الخطأ في المقدمات، فقول الأستاذ دليله ظني فمن ظفر به فهو المصيب، هو قول الأئمة الكرام خلافًا لابن الحاجب.

فائدة أبعد: الناس عن الأنانية والعناد أقربهم إلى الصواب، وقد أثنى ابن الجوزي على الإمام مالك حيث أجاب من آتاه من مسافة بعيدة: لا أدرى، ويقال إنه سئل عن أربعين مسألة، فأجاب عن ستة وثلاثين، بلا أدرى، فحق أن يقال لا أدري نصف العلم، ورجع الإمام الشافعي في مسائل عن اجتهاده، وكان يقول: إذا صح الحديث فهو مذهبي وكذا بقية المجتهدين، لكن إذا صح لا ينبغي أن يسند إليه، نبّه عليه ابن الجوزي، وكان الشافعي يقول: وددت أن يظهر الحق على لسان المخاصم لعمري هذا الميل عزيز الوجود.

فائدة: المجتهد مستمد من الشارع لا مستبد، فالأئمة الكرام معصومون عن مخالفة الكتاب والسنة، كيف وهم كما قال شيخ الإسلام الحراني خلفاء الرسول صلى الله عليه وسلم في أمته، والمحيون لما مات من سنته، بهم الكتاب قام، وبه قاموا، وبهم نطق الكتاب وبه نطقوا، ليس لأحد منهم تعمد مخالفة سنته دقيقها وجليلها، وهم أجمعوا على وجوب التباعد، ولو وجد لواحد منه قول على خلاف حديث صحيح فلابد من عذر، وجميع الأعذار ثلاثة عدم اعتقاد أنه قاله عدم اعتقاد، أنه مراده اعتقاد.

أن ذلك الحكم منسوخ، ثم فصل ذلك المجمل في رسالته رفع الملام عن الأئمة الأعلام إذا خالف المجتهد الكتاب، أو السنة تعمدًا فمن الذي يعتصم بهما نعوذ بالله من عمي التقليد. (ص٨٨) بتحقيقنا.

وذلك لما وصفنا من استواء حال المجتهد المخطئ في وحدانيته، وأسمائه، وصفاته، وعدله، وحال المعاند في ذلك في ظهور الأدلَّة الدالة المتفقة غير المفترقة لحواسهما، فلما استويا في قطع الله ﷻ عذرهما بما أظهر لحواسهما من الأدلَّة والحجج وجبت التسوية بينهما في العذاب والعقاب، وخالف حكم ذلك حكم الجهل بالشرائع، لما وصفت من أن من لم يقطع الله عذره بحجة أقامها عليه بفريضة ألزمه إياها من شرائع الدين، فلا سبيل له إلى العلم بوجوب فرضها؛ إذ لا دلالة على وجوب فرضها، وإذا كان ذلك كذلك لم يكن مأمورًا، وإذا لم يكن مأمورًا لم يكن بترك العمل لله عزَّ ذكره عاصيًا، ولا لأمر ربه مخالفًا فيستحق عقابه؛ لأن الطاعة والمعصية إنما تكون باتباع الأمر ومخالفته.

فإن قال لنا قائلٌ:

فإنك قد تستدل بالمحسوس من أحكام الشرائع بعد وقوعه تحت الحس على نظائره التي لم تقع تحت الحس، ويحكم له بحكم نظيره، ويفرِّق فيه بين المجتهد المخطئ وبين المعاند فيه بعد العلم بحقيقته؛ فتجعل المجتهد المخطئ مأجورًا باجتهاده، والإثم عنه زائلاً بخطئه، وقد سوَّيت بين حكم المجتهد المخطئ في توحيد الله، وأسمائه، وصفاته وعدله، والمعاند في ذلك بعد العلم به.

فما الفصل بينك وبين من عارضك في ذلك، فسوَّى بين المجتهد المخطئ والمعاند بعد العلم حيث فرَّقت بينهما، وفرَّق حيث سوَّيت؟!

قيل: الفرق بيني وبينه أن من قِبَلي وقِبَل كلِّ موحِدٍ: أن كل محسوس أدركته حاسة خلق في الدنيا فدليل لكل مستدل على وحدانية الله ﷻ وأسمائه، وصفاته، وعدله.

وكل دال على ذلك فهو في الدلالة عليه متفقٌ غير مفترق، ومؤتلفٌ غير مختلف. وإن من قِبَلي وقِبَل كلِّ قائل بالاجتهاد في الحكم على الأصول: أنه ليست الأصول كلها متفقةً في الدلالة على كل فرع.

وذلك أن الحجة قد ثبتت على أن واطئًا لو وطئ نهارًا في شهر رمضان امرأته في حالٍ يلزمه فيها فرض الكف عن ذلك أن عليه كفارة بحكم رسول الله ﷺ وذلك حكمٌ من الله تعالى ذكره على لسان نبيه ﷺ فيمن وطئ امرأته في حال حرام عليه وطؤها، وقد يلزمه ذلك في حالٍ أخرى يحرم عليه فيها وطؤه، فلا يلزمه ذلك

الحكم، بل يلزمه غيره وذلك لو وطئها معتكفًا، أو حائضًا، أو مطلقة تطليقة واحدة قبل الرجعة، وفي أحوال سواها نظائر لها.

فقد اختلفت أحكام الفرج الموطوء في الأحوال المنهي فيها الواطئ عن وطئه مع اتفاق أحواله كلها في أنه منهيٌّ في جميعها عن وطئه.

وليست كذلك الأدلَّة على وحدانية الله جلّ جلاله وأسمائه وصفاته وعدله، بل هي كلها مؤتلفةٌ غير مختلفة ليس منها شيءٌ إلا وهو في ذلك دالٌّ على مثل الذي دلَّت عليه الأشياء كلها.

ألا ترى أن السماء ليست بأبين في الدلالة من الأرض ولا الأرض من الجبال ولا الجبال من البهائم ولا شيء من المحسوسات وإن كبُر وعظُم بأدلَّ على ذلك من شيء فيها وإن صغُر ولطف، فلذلك افترق القول في حكم الخطإ في التوحيد، وحكم الخطإ في شرائع الدين وفرائضه.

ولولا قصدنا في كتابنا هذا الاختصار والإيجاز فيما قصدنا البيان عنه لاستقصينا القول في ذلك، وأطنبنا في الدلالة على صحة ما قلنا فيه.

وفيما بيَّنا من ذلك مكتفًى لمن وُفِّق لفهمه.

وإذا كان صحيحًا ما قلنا بالذي عليه استشهدنا فواجبٌ أن يكون كل من بلغ حد التكليف من الذكور والإناث، وذلك قبل أن يحتلم الغلام، أو يبلغ حد الاحتلام، وأن تحيض الجارية، أو تبلغ حد المحيض فلم يعرف صانعه بأسمائه، وصفاته التي تدرك بالأدلة بعد بلوغه الحد الذي حددت، فهو كافرٌ حلال الدم والمال، إلا أن يكون من أهل العهد الذين صُولح سلفهم على الجزية وأُقهروا، فمُنَّ عليهم ووُصِف عليهم خراجٌ يؤدُّونه إلى المسلمين، فيكون من أجل ذلك محقون الدم والمال، وإن كان كافرًا.

فإن قال قائلٌ: فإذا كان الوقت الذي تلزمه الفرائض هو الوقت الذي ألزمته الكفر إن لم يكن عارفًا بصانعه بأسمائه وصفاته التي ذكرت فمتى لزمه فرض النظر والفكر في مدبره وصانعه حتى كان مستحقًّا اسم الكفر في الحال التي وصفت، والحكم عليه بحكم أهله؟!

قيل له:لم يلزمه فرض شيء من الأشياء قبل الحد الذي وصفت، غير أنه مع بلوغه حد التمييز بين ما له فيه الحظ وعليه فيه البخس: أن يخليه داعي الرحمن

وداعي الشيطان من الدعاء، هذا إلى معرفة الرحمن وطاعته، وهذا إلى اتباع الشيطان وخطواته كما قال الله تعالى في ذكره: ﴿الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الفَقْرَ وَيَأْمُرُكُم بِالْفَحْشَاءِ وَاللَّهُ يَعِدُكُم مَّغْفِرَةً مِّنْهُ وَفَضْلاً وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة:٢٦٨]، وذلك قد يكون في حال بلوغ الصبي سبع سنين أو ثماني سنين، فإذا عرض له الداعيان اللذان وصفت في تلك الحال فهو ممهلٌ بعد ذلك من الوقت السنين، وربما كان ذلك قدر عشر سنين، وربما كان ثماني، وربما كان أقلَّ وأكثر.

وأقلُّ ما يكون ست سنين، وفي قدر ذلك من المهل، وفي أقل منه ما يتذكر مَن هو متذكرٌ، ويعتبر من هو معتبرٌ، ولن يُهلك الله جلَّ ذكره إلا هالكًا.

القول في صفة المستحق القتل أنه بالله عارف المعرفة التي يزول بها عنه اسم الكفر

قال أبو جعفر: لن يستحق أحدٌ أن يُقال له أنه بالله عارفٌ المعرفة التي إذا قارنها الإقرار والعمل استوجب به اسم الإيمان، وأن يُقال له: إنه مؤمنٌ، إلا أن يعلم بأن ربه صانعُ كل شيء ومدبره منفردًا بذلك دون شريكٍ ولا ظهيرٍ، وأنه الصمد الذي ليس كمثله شيء، العالم الذي أحاط بكل شيءٍ علمه، والقادر الذي لا يعجزه شيء أراده، والمتكلم الذي لا يجوز عليه السكوت.

وأن يعلم أن له علمًا لا يشبه علوم خلقه، وقدرةً لا تشبهها قدرة عباده، وكلامًا لا يشبه كلام شيء سواه، وأنه لم يزل له العلم والقدرة والكلام.

فإن قال لنا قائلٌ:

فإنك قد ألزمت هذا الذي بلغ حد التكليف شططًا أوجبت له الكفر بجهل ما قد عجز عن إدراك صحته من قد عاش من السنين مائة، ومن العمر طويلاً من المدة، وأنَّى له السبيل في المدة التي ذكرت مع قصرها إلى معرفة هذه المعاني.

قيل له: إن الذين جهلوا حقيقة ذلك مع مرور الزمان الطويل لم يجهلوه لعدم الأسباب الممكن معها الوصول إلى علم ذلك في أقصر المدَّة وأيسر الكلفة، ولكنهم تجاهلوا مع ظهور الأدلة الواضحة والحجج البالغة لحواسهم، فأدخلوا اللَّبس على أنفسهم، والشُّبهة على عقولهم، حتى أوجب ذلك لهم الحيرة، وأكسبهم

الجهل والملامة.

ولو أنهم لزموا محجة الهدى وأعرضوا عمَّا دعاهم إليه دواعي الهوى لوجدوا للحق سبيلاً نهجًا، وطريقًا سهلاً.

وأي أمرٍ أبينَ وطريقٍ أوضحَ ودليلٍ أدلَّ دلالة من قول القائل: الله عالم على إثبات عالم له علم.

ولئن كان لا دلالة في قول القائل: (هو عالم على إثبات عالم له علم) أنه لا دلالة من قول قائل: ((إنه)) على إثباته؛ إذ كان المعلوم في النشوء والعادة أن كل شيء مسمًّى بعالِمٍ فإنما هو مسمًّى به من أجل أنَّ له علمًا.

فإن يكُ واجبًا أن يكون المعلوم في النشوء والعادة في المنطق الجاري بينهم والمتعارف فيه في بارئ الأشياء خلافًا لما جرت به العادة والتعارف بينهم، إنه لواجبٌ أن يكون قول القائل: ((إنه)) دليلاً على النفي لا على الإثبات، فيكون المقرُّ بوجود الصانع مقرًّا بأنه غير عدمٍ، لا مقرًّا بوجوده، كما كان المقرُّ بأنه عالمٌ مقرًّا عند قائل هذه المقالة بأنه ليس بجاهل، لا مقرًّا بأن له علمًا.

فإن كان المقر عندهم بأنه مقرٌّ بإثباته ووجوده لا نافيًا عدمه فكذلك المقر بأنه عالِمٌ مقرٌّ بإثبات علم له لا ينفي الجهل عنه.

وكذلك القول في القدرة، والكلام، والإرادة، والعزة، والعظمة، والكبرياء، والجمال، وسائر صفاته التي هي صفات ذاته.

فإن قال لنا قائل: فهل من معاني المعرفة شيءٌ سوى ما ذكرت؟!

قيل: لا.

فإن قال: فهل يكون عارفًا به من زعم أنه يفعل العبد ما لا يريده ربه ولا يشاء؟!

قيل: لا.

وقد دللنا فيما وصفناه بالعزة التي لا تشبهها عزة على ذلك، وذلك أنه من لم يعلم أنه لا يكون في سلطان الله عزَّ ذكره شيءٌ إلا بمشيئته ولا يوجد موجودٌ إلا بإرادته لم يعلمه عزيزًا، وذلك أن من أراد شيئًا فلم يكن وكان ما لم يرد فإنما هو مقهورٌ ذليلٌ، ومن كان مقهورًا ذليلاً فغير جائزٍ أن يكون موصوفًا بالربوبية.

فإن قال: فإن من يقول هذا القول يزعم أن إرادة الله ومشيئته أمره ونهيه، وليس في خلاف العبد الأمر والنهي قهر له.

قيل له: لو كان الأمر كما زعمت لكان الله تعالى ذكره لم يعم عباده بأمره ونهيه؛ لأنه يقول: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الهُدَى﴾ [الأنعام:٣٥].

فإن تكُ المشيئة منه أمرًا فقد يجب أن يكون من لم يهتد لدين الإسلام لم يدخله الله ﷻ في أمره ونهيه الذي عمَّ به خلقه، وفي عمومه بأمره ونهيه جميعهم، مع ترك أكثرهم قبوله الدليل الواضح على أن قوله: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الهُدَى﴾[الأنعام:٣٥].

إنما معناه: لو شاء الله لجمعكم على دين الإسلام، وإذا كان ذلك كذلك كان بيِّنًا فسادُ قول من قال: مشيئة الله تعالى ذكره أمره ونهيه.

القول فيما أدرك علمه من صفات الصانع خبرًا لا استدلالاً

قال أبو جعفر: أما ما لا يصحُّ عندنا عقد الإيمان لأحدٍ ولا يزول حكم الكفر عنه إلا معرفته فهو ما قدمنا ذكره، وذلك أن الذي ذكرنا قبل من صفاته لا يعذر بالجهل به أحدٌ بلغ حد التكليف كان ممن أتاه من الله تعالى ذكره رسولٌ أو لم يأته رسولٌ، عاين من الخلق غيره أو لم يعاين أحدًا سوى نفسه.

ولله تعالى ذكره أسماءٌ وصفاتٌ جاء بها كتابه، وأخبر بها نبيه ﷺ أمته، لا يسع أحدًا من خلق الله قامت عليه الحجة بأن القرآن نزل به، وصحَّ عنده قول رسول الله ﷺ فيما رُوي عنه به الخبر منه خلافه؛ فإن خالف ذلك بعد ثبوت الحجة عليه به من جهة الخبر على ما بيَّنت فيما لا سبيل إلى إدراك حقيقة علمه إلا حسًّا فمعذورٌ بالجهل؛ لأن علم ذلك لا يُدرك بالعقل، ولا بالروية والفكرة.

وذلك نحو إخبار الله تعالى ذكره إيَّانا أنه سميع بصير.

وأن له يَدين بقوله: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة:٦٤].

وأن له يمينًا لقوله: ﴿وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر:٦٧].

وأن له وجهًا لقوله: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلاَّ وَجْهَهُ﴾ [القصص:٨٨].

وقوله: ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الجَلالِ وَالإِكْرَامِ﴾ [الرحمن:٢٧].

وأن له قدمًا لقول رسول الله ﷺ: ((حتَّى يضعَ الربُّ قدمه فيها[١])).

---

(١) رواه ابن حبان (٥٠١/١)، وأبو عوانة في المسند (١٥٨/١).

يعني: جهنم، وإنه يضحك إلى عبده المؤمن؛ لقول النبي ﷺ للذي قُتل في سبيل الله: ((**إنَّه لقي الله ﷻ وهو يضحك إليه**[١])).

وأنه يهبط كل ليلة وينزل إلى السماء الدنيا؛ لخبر رسول الله ﷺ، وأنه ليس بأعور لقول النبي ﷺ إذ ذكر الدجَّال فقال: ((**إنَّه أعورُ، وإنَّ ربَّكم ليسَ بأعورَ**[٢])).

وأن المؤمنين يرون ربهم يوم القيامة بأبصارهم، كما يرون الشمس ليس دونها غَيَاية[٣]، وكما يرون القمر ليلة البدر؛ لقول النبي ﷺ.

وأن له أصابع؛ لقول النبي: ((**مَا مِنْ قلبٍ إلا وهو بين إصبعين من أصابع الرحمن**[٤])).

فإن هذه المعاني التي وصفت ونظائرها مِمَّا وصف الله ﷻ بها نفسه، أو وصفه بها رسوله ﷺ مما لا تُدرك حقيقة علمه بالفكر والروية، ولا نكفِّر بالجهل بها أحدًا إلا بعد انتهائها إليه.

فإن كان الخبر الوارد بذلك خبرًا تقوم به الحجة مقام المشاهدة والسماع وجبت الدينونة على سامعه بحقيقته في الشهادة عليه بأن ذلك جاء به الخبر، نحو شهادته على حقيقة ما عاين وسمع.

وإن كان الخبر الوارد خبرًا لا يقطع مجيئه العذر ولا يزيل الشك غير أن ناقله من أهل الصدق والعدالة وجب على سامعه تصديقه في خبره في الشهادة عليه بأن ما أخبره به كما أخبره، كقولنا في أخبار الآحاد العدول، وقد بيَّنا ذلك في غير هذا الموضع بما أغنى عن إعادته[٥].

---

(١) ذكره الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٤/٢٧٩).

(٢) رواه البخاري (٦/٢٦٠٨)، ومسلم (٤/٢٢٤٨)، والترمذي (٤/٥١٦).

(٣) الغياية: هي كل شيء أظلك فوق رأسك كالسحابة.

(٤) رواه النسائي (٤/٤١٤)، وابن حبان (٣/٢٢٣)، وابن ماجه (١/٧٢).

(٥) قال الشعراني: وسمعت شيخنا ﷺ يقول:

من أعظم ما وقع فيه العقلاء من سوء الأدب مع الله تعالى عدم قبولهم ما أضافه الحق إليه، فتراهم يكذبون بكل حالٍ جعل الحق تعالى فيها نفسه مع عباده، فهم ينزهونه عن كل ما أضافه إلى نفسه، ويجعلون نفوسهم أعلم بربهم من رسولهم، والله تعالى ما أمرهم أن ينزهوه إلا بما أنزله على ألسنة رسله فقط لا بعقولهم.

وقد قال تعالى: ﴿سُبْحَـٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الصافات:١٨٠]: يعني عمَّا يصفوني =

بعقولهم، لا بما وصفت به نفسي.
ومعلومٌ أن: العزة هي المنعة، فامتنعت ذاته أن تكون محلا لما وصفه به الملحدون، والحق تعالى منزَّهُ الذات لنفسه ما تنزه بتنزيه عبده إياه؛ فلذلك كان تنزيه الله تعالى الذي هو المنزه محلاً لأثر هذا العمل، فتفطن لهذه الإشارة فإنها في غاية اللطف.
وكان شيخنا ﷺ يقول:
لا يوجد لنا قطُّ تنزيهٌ مطلقٌ مجردٌ عن التشبيه أبدًا، لأن ذلك سُمِعَ في الشرع، ولم يوجد في العقل، وأعظم ما وصلت عقولهم إليه قولهم: أن استواء الحق كبشر على مملكته كما مرَّ.
وما قدَّمنا قبله في الفصل من كراهة التأويل إنما هو في حق من كَمُلَ إيمانهم وتصديقهم لما أخبرت به رسلهم من العلماء العقلاء.
أما من ليس بعالمٍ ولا عاقلٍ فيجب ستر السر الإلهي عنه بالتأويل؛ لأن كشف المعنى عن ذلك له ربما يؤدي إلى عدم احترام الجناب الإلهي الأعز الأحمى.
وكذلك ينبغي للعَالِم أن يستر على الجاهل سر نحو قوله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ [المجادلة:٧].
ونحو قوله: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾ [ق:١٦].
ونحو قوله ﷺ: ((**فإذا أحببتُه كنتُ سَمْعَه الذي يسمعُ به، وبصرَه الذي يبصر به إلى غير ذلك**)).
فإن الجاهل إذا سمع ذلك ربما أداه إلى فهمٍ محظورٍ: من حلولٍ، أو تحديدٍ ونحوها، فينبغي ستر ذلك.
وكذلك ينبغي أن يستر من عطف الحق تعالى به على قلوب العلماء مما قال به عمَّا يقتضيه جلاله من الغنى على الإطلاق نحو: ((**جعتُ فلم تُطعمْنِي، ومرضتُ فلم تعُدْنِي**))، فإنه تعالى قد أَوَّلَ لعبده ذلك حين استنكره.
وقال: ((**لو عدته لوجدتنِي عنده**))، فأعطى للعَالِم في هذا الستر علمًا أخبر به لم يكن عنده، وذلك أنه في الأول جعل نفسه بمنزلة المريض، فكأنه عين المريض، وفي تفسيره ذلك جعل نفسه بمنزلة العائد للمريض، فإن العائد للمريض عند المريض، أو جعل نفسه عند المرض الذي هو عند المريض، والستر في ذلك للعامي أن يقال له في قوله: ((**لوجدتنِي عنده**))، لأن حال المريض أبدًا الافتقار والاضطرار، والغالب عليه ذكر الله في دفع ما نزل به، بخلاف الأصحاء، وهو سبحانه قد قال: ((**أنا جليسُ من ذكرنِي**))، فيقنع العاميُّ بذلك، وهو وجهٌ صحيحٌ في نفس الأمر، ويبقى العالِم بما يعلمه على ذلك على علمه، ويسمى هذا التلبيس المحمود.
وهو وظيفة الكمَّل من الورثة رضي الله عنهم، فإنهم لو أظهروا للخلق ما يعلمونه من الأسرار لرموهم بالزندقة والكفر كالحلاج وأضرابه، والله يحفظ من يشاء كما يشاء.

فإن قال لنا قائلٌ: فما الصواب من القول في معاني هذه الصفات التي ذكرت، وجاء ببعضها كتاب الله ﷻ ووحيه، وجاء ببعضها رسول الله ﷺ؟

قيل: الصواب من هذا القول عندنا أن نثبت حقائقها على ما نعرف من جهة الإثبات ونفي التشبيه، كما نفى ذلك عن نفسه جلَّ ثناؤه فقال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١]، فيُقال: الله سميع بصير، له سمعٌ وبصرٌ؛ إذ لا يعقل مسمًّى سميعًا بصيرًا في لغة ولا عقل في النشوء والعادة والمتعارف إلا من له سمع وبصر.

كما قلنا آنفًا إنه لا يُعرف مقولٌ فيه: ((إنه)) إلا مثبتٌ موجودٌ؛ فقلنا ومخالفونا فيه: ((إنه)) معناه الإثبات على ما يُعقل من معنى الإثبات لا على النفي، وكذلك سائر الأسماء والمعاني التي ذكرنا.

وبعد..

فإن (سميعًا) اسم مبنيٌّ من سمع، وبصيرٌ من أبصر؛ فإن يكن جائزًا أن يُقال: تكلم من لا كلام له، ورحم من لا رحمة له، وعاقب من لا عقاب له.

وفي إحالة جميع الموافقين والمخالفين أن يُقال: يتكلم من لا كلام له، أو يَرحم من لا رحمة له، أو يُعاقب من لا عقاب له أدل دليل على خطإ قول القائل: يسمع

=

وتأمَّل الأعرابي لما سمع رسول الله ﷺ يصف الحق جلَّ جلاله بالضحك.

قال الأعرابي: لا نعدم خيرًا من ربٍّ يضحك؛ إذ كان كل من يضحك يُتَوَقع منه وجود الخير، فأتبع وجود الخير للضحك، وهذا كله مبنيٌّ على ما ثبت بالكشف أن جوهر العالم هو النفس الرحمانيُّ الذي ظهرت فيه صورة الموجودات.

ومن لم يعلم ذلك فإنه يدركه في نفسه تكلُّف ومشقَّةٌ في حق الحق، وحق كل ظاهرٍ في صورةٍ؛ لكونه يعلم أنها ما هي له حقيقةٌ، فيتأوَّل ويتعذَّر عليه في أوقات التأويل، فيؤمن ويسلِّم، ولا يدري كيف الأمر بخلاف العَالِم المُحَقَق الذي قد أطلعه الله على ما هي الأمور عليه في نفسها.

فمن أراد السلامة فليعبد ربًّا وصف نفسه بما وصف فلا حكم للتشبيه؛ فإن الحقائق ترمي بالمشابهة.

ومن لم يعلم ربَّه من خبره عن نفسه فقد ضلَّ ضلالاً مبينًا، فإنه فصل ووصل، ولا فصل ولا وصل، قال تعالى: ﴿فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ [الكهف:٢٩]، الميزان الذرية (ص٦٨) بتحقيقنا.

من لا سمع له، ويُبصر من لا بصر له.

فنثبت كل هذه المعاني التي ذكرنا أنها جاءت بها الأخبار والكتاب والتنزيل على ما يعقل من حقيقة الإثبات، وننفي عنه التشبيه؛ فنقول:

يسمع جلَّ ثناؤه الأصوات، لا بخرق في أذنٍ، ولا جارحةٍ كجوارح بني آدم، وكذلك يبصر الأشخاص ببصر لا يشبه أبصار بني آدم التي هي جوارح لهم.

وله يدان ويمين وأصابع، وليست جارحة، ولكن يدان مبسوطتان بالنعم على الخلق، لا مقبوضتان عن الخير.

ووجه لا كجوارح الخلق التي من لحم ودم.

ونقول: يضحك إلى من شاء من خلقه، ولا نقول: إن ذلك كَشرٌ عن أسنان. ويهبط كل ليلة إلى السماء الدنيا.

فمن أنكر شيئًا مما قلنا من ذلك قلنا له: إن الله تعالى ذكره يقول في كتابه: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر:٢٢]، وقال: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ أَن يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ﴾ [البقرة:٢١٠]، وقال: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ أَن تَأْتِيَهُمُ الْمَلائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ﴾ [الأنعام:١٥٨].

فهل أنت مصدِّقٌ بهذه الأخبار، أم أنت مكذِّبٌ بها؟!

فإن زعم أنه بها مكذِّبٌ سقطت المناظرة بيننا وبينه من هذا الوجه.

وإن زعم أنه بها مصدِّقٌ قيل له: فما أنكرت من الخبر الذي روي عن رسول الله ﷺ: ((إنه يهبط إلى السماء الدنيا فينزل إليها [1])).

فإن قال: أنكرت ذلك أن الهبوط نُقْلَةٌ، وأنه لا يجوز عليه الانتقال من مكان إلى مكان؛ لأن ذلك من صفات الأجسام المخلوقة!

قيل له: فقد قال جلَّ ثناؤه: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر:٢٢] فهل يجوز عليه المجيء؟.

فإن قال: لا يجوز ذلك عليه، وإنما معنى هذا القول: وجاء أمر ربك.

قيل: قد أخبرنا تبارك وتعالى أنه يجيء هو والملك؛ فزعمت أنه يجيء أمره لا هو؛ فكذلك تقول: إن الملك لا يجيء، إنما يجيء أمر الملك لا الملك؛ كما كان

---

(١) رواه أحمد (٤٠٣/١)، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (٢٧٥/٣) بنحوه.

معنى مجيء الرب تبارك وتعالى مجيء أمره.

فإن قال: لا أقول ذلك في الملك، ولكني أقول في الرب.

قيل له: فإن الخبر عن مجيء الرب تبارك وتعالى والملك خبرٌ واحدٌ فزعمت في الخبر عن الرب تعالى ذكره أنه يجيء أمره لا هو؛ فزعمت في الملك أنه يجيء بنفسه لا أمره، فما الفرق بينك وبين من خالفك في ذلك، فقال: بل الرب هو الذي يجيء، فأما الملك فإنما يجيء أمره لا هو بنفسه؟!

فإن زعم أن الفرق بينه وبينه: أن الملك خلقٌ لله جائزٌ عليه الزوال والانتقال وليس ذلك على الله جائزًا.

قيل له: وما برهانك على أن معنى المجيء والهبوط والنزول هو النقلة والزوال، ولا سيما على قول من يزعم منكم أن الله تقدست أسماؤه لا يخلو منه مكان، وكيف لم يجز عندكم أن يكون معنى المجيء والهبوط والنزول بخلاف ما عقلتم من النقلة والزوال من القديم الصانع، وقد جاز عندكم أن يكون معنى العالم والقادر منه بخلاف ما عقلتم ممن سواه، بأنه عالم لا علم له، وقادر لا قدرة له؟ وإن كنتم لم تعقلوا عالمًا إلا له علمٌ، وقادرًا إلا له قدرةٌ فما تنكرون أن يكون صائبًا لا مجيء له، وهابطًا لا هبوط له ولا نزول له، ويكون معنى ذلك وجوده هناك مع زعمكم أنه لا يخلو منه مكان!

فإن قال لنا منهم قائلٌ: فما أنت قائل في معنى ذلك؟

قيل له: معنى ذلك ما دلَّ عليه ظاهر الخبر، وليس عندنا للخبر إلا التسليم والإيمان به؛ فنقول: يجيء ربنا جلَّ جلاله يوم القيامة والملك صفًّا صفًّا، ويهبط إلى السماء الدنيا وينزل إليها في كل ليلة، ولا نقول: معنى ذلك ينزل أمره؛ بل نقول: أمره نازلٌ إليها كل لحظة وساعة وإلى غيرها من جميع خلقه الموجودين ما دامت موجودة، ولا تخلو ساعة من أمره؛ فلا وجه لخصوص نزول أمره إليها وقتًا دون وقت ما دامت موجودة باقية.

وكالذي قلنا في هذه المعاني من القول: الصواب من القيل في كل ما ورد به الخبر في صفات الله ﷻ وأسمائه تعالى ذكره بنحو ما ذكرناه.

فأما الرؤية، فإن جوازها عليه مما يدرك عقلاً، والجهل بذلك كالجهل بأنه عالمٌ وقادرٌ، وذلك أن كل موصوف فغير مستحيل الرؤية عليه؛ فإذا كان القديم موصوفًا

فاللازم لكل من بلغ حد التكليف أن يكون عالمًا بأن صانعه إذا كان عالمًا قادرًا له من الصفات ما ذكرنا، أنه لا يكون زائلاً عنه أحكام الكفار إلا باعتقاده أن ذلك له جائزة رؤيته؛ إذا كان موصوفًا، كما يلزمه اعتقاده أنه حيٌّ قديمٌ؛ إذ كان لا مدبرَ فعل إلا حيٌّ، و لا محدثَ إلا مصنوعٌ.

فأما إيجاب القول فإنه لا محالة يُرى، وفي أي وقت يُرى، وفي أي وقت لا يُرى؟ فذلك ما لا يدرك علمه إلا خبرًا وسماعًا.

وبالخبر قلنا: إنه في الآخرة يُرى، وإنه مخصوصٌ برؤية أهل الجنة دون غيرهم؛ فسبيل الجهل بذلك سبيل الجهل بما لا يدرك علمه إلا حسًّا حتى تقوم عليه حجة السمع به.

القول في الفروع التي تحدث عن الأصول التي ذكرنا أنه لا يسع أحدٌ الجهل بها من معرفة توحيد الله وأسمائه وصفاته[1].

---

(١) قال أبو المواهب الشعراني: اعلم يا أخي رحمك الله أن رؤية الحق سبحانه وتعالى لا يعرف حقيقتها إلا من عرف حقيقة رؤية رسول الله ﷺ، أو غيره من الأموات، وأنه مثالٌ ينتجه الله تعالى من تلك الذات المرئية في عالم الخيال، فيرتسم في النفس بصورة المرئي، فليس مراد الرائي الصادق برؤية رسول الله ﷺ في المنام رؤية حقيقة شخصه ﷺ الموقع في قبره الشريف بالمدينة؛ فإن ذاته الشريفة منزَّهةٌ عن كُلفة المجيء والرواح من البرزخ إلى مكان الرائي، وربما رآه ﷺ ألف واحدٍ في ليلةٍ واحدةٍ في ألف موضعٍ، وهو في كل موضعٍ على حالةٍ لا تشبه الأخرى، ومثل ذلك محالٌ في العقل، وإن كانت القدرة الإلهية أوسع من ذلك، وهذا هو معنى حديث:

((مَنْ رآنِي فِي المنامِ فَقَدْ رآنِي حقًّا؛ فإنَّ الشيطانَ لا يتمثَّل بِي)). فليس معناه أنه رأى روح النبي ﷺ ومظهر ذاته، وإنما معناه أنه رأى مثال روحه المقدَّسة، التي هي محلُّ النبوة.فإن روح رسول الله ﷺ الباقية بعد موته منزهةٌ عن الصورة والشكل؛ فافهم.

بخلاف المثال؛ فإنه لا يكون إلا مشتملاً على الشكل واللون والصورة، وهذا لا بدَّ منه في طريق التعريف، وإلا لم يكن يُعرف.

وكذلك القول في رؤية ذات الله ﷻ، فإنها منزَّهة عن الشكل والصورة، ولكن لا يتعقل عبدٌ معرفتها إلا بواسطة تخيل مثالٍ محسوسٍ في الصورة الجميلة التي تصلح أن يُمثَّل بها ذلك الجمال الحقيقي المعنوي، الذي لا صورة فيه ولا لون ولا شكل، ثم يطلق على ذلك المثال أنه حقٌّ وصدقٌ؛ لكونه واسطةً في التعريف.

ويقول النائم: (رأيت ربِّي في المنام)، وليس مراده أنه رأى ذات ربه حقيقةً، وإنما رأى مثال =

ذاته المتخيلة في وهمه.

فإن قيل: إن رسول الله ﷺ له مِثلٌ، والله تعالى لا مِثل له. **قلنا**: هذا كلام من هو جاهلٌ بالفرق بين الْمِثْل والمثال.

فإن المثل هو المساوي في جميع الصفات، والمثال لا يشترط فيه المساواة.

وتأمَّل العقل؛ فإنه معنًى لا يماثله غيره، وكثيرًا ما يمثل بالشمس وليس بينهما من المناسبة إلا شيءٌ واحدٌ.

وهو أن المحسوسات تنكشف بنور الشمس كما تنكشف المعقولات بالعقل.

وقد ضرب الله ﷻ المثل لنوره بقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ﴾ [النور: ٣٥] الآية.

وأيُّ مماثلةٍ بين نوره ونور الزجاج والمشكاة والشجرة والزيت.

وكذلك ضرب الله تعالى المثل للحياة الدنيا بالماء النازل من السماء.

وضرب رسول الله ﷺ المثل للإسلام بالقبة.

وضرب المثل للعمل باللبن، وضرب المثل للقرآن بالحبل.

فأيُّ مناسبةٍ بين هذه الأمور وبين الأشياء المضروب لها الأمثال، ولكن لما كان الحبل مثلا يتمسَّك به للنجاة والقرآن يتمسَّك به للنجاة صحَّ التمثيل به.

وقِسْ عليه، وكل ذلك من باب المثال لا من باب المثل.

فكما صحَّ ضرب الأمثلة لما ذكر صحَّ ضرب الأمثلة لكل عارفٍ لذات الله التي لا مِثل لها لمناسبةٍ معقولةٍ من صفات الله تعالى.

واعلم أننا لو أردنا أن نعرف مسترشدًا سألنا: كيف يخلق الله الأشياء؟ وكيف يعلمها؟ وكيف يريدها؟ وكيف يتكلم؟ وكيف يقوم الكلام بنفسه؟.

لا نقدر نعرفه معنى ذلك إلا بما عنده من صفات نفسه، ولولا أنه عرف نظير هذه الصفات من نفسه لما فهم مثال ذلك في حق الله ﷻ.

قلت: إن المثال جائزٌ، والمثل باطلٌ؛ وذلك لأن المثال هو ما يوضِّح الشيء، والمثل ما يشابه الشيء من جميع الوجوه، وليس شيءٌ في الوجود يُماثل الحق تعالى.

فالمثال هو المرئي في الدنيا والآخرة، كما سيأتي بسطه في الفصول الآتية إن شاء الله تعالى؛ لأنه لا يصحُّ لعبدٍ أن يرى الذات المقدسة؛ لأنها تنفي بذاتها أن يكون في حضرتها سواها.

وهذا المثال هو المراد بقوله ﷺ: ((**رأيتُ ربِّي في أحسنِ صورةٍ**)).

وفي روايةٍ: ((**في صورةِ شابٍّ**)).

وهو المراد أيضًا بقوله ﷺ: ((**خَلَقَ الله آدمَ عَلَى صورتِهِ**)).

وفي روايةٍ صححها ابن النجار وأيَّدها الكشف: ((**على صورةِ الرحمن**)).

فإنه لا يصحُّ أن يكون المراد بذلك صورة الذات؛ لأن الذات المقدَّسة لا صورة لها إلا من

حيث التجلي بالمثال، كما يشهد لذلك خبر مسلم في التجلي يوم القيامة.
وكما تجلى جبريل لرسول الله ﷺ في صورة دحية الكلبي.
ومعلومٌ أن تَمَثُّل جبريل في دحية ليس معناه أن ذات جبريل انقلبت صورة دحية، وإنما ظهرت تلك الصورة لرسول الله ﷺ مثالاً مؤدِّيًا عن جبريل ما أوحى به إليه.
ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ ٱجْعَل لِّيٓ ءَايَةً ۚ قَالَ ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ثَلَٰثَ لَيَالٍ سَوِيًّا﴾ [مريم:١٠]، فإذا لم يستحيل ذلك في حق الملك وأن جبريل كان باقٍ على حقيقته وصفته في حال ظهوره في صورة دحية فلا يستحيل ذلك في حق الله تعالى في يقظةٍ ولا منامٍ؛ لاتفاق جميع المحققين أن المرئي مثال الذات لا عين الذات، كما تقدَّم وكما سيأتي.
ومن فهم الفرق بين المثل والمثال لم يقف في مثل ذلك، وقد أشار رسول الله ﷺ بأن الله تعالى مثالاً يقع التجلي فيه حتى يُعرف بقوله: ((**إنَّ الله خَلَقَ آدمَ على صورتِهِ**)).
وذلك أنه تعالى لما كان موصوفًا بالوجود قائمًا بنفسه حيًّا عالمًا مريدًا قادرًا سمعيًا بصيرًا متكلمًا كذلك ولو لم يكن الإنسان موصوفًا بهذه الصفات ما صحَّ له معرفة هذه الصفات في جانب الحق تبارك وتعالى، ولا تعقُّلها.
ولهذا ورد في بعض الكتب الإلهية: ((**مَنْ عَرَفَ نفسَهُ فَقَدْ عَرَفَ ربَّهُ**)).
ذلك لأن كل ما لم يجد الإنسان له مثالاً في نفسه يعسر عليه التصديق والإقرار به، ومن شكَّ فيما قررناه فليتعقَّل لنا شيئًا لم يخلقه الله تعالى؛ فإنه لا يقدر قطُّ على ذلك، وهذا يصلح دليلاً لمن منع رؤية ذات الله تعالى لولا ما ورد.
ثم اعلم أن الفرق بين الحق تعالى والإنسان أن الحق تعالى يتقلَّب في الأحوال، والإنسان تتقلَّب عليه الأحوال؛ إذ يستحيل أن يكون للحال على الحق تعالى حكمٌ.
قال تعالى: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [الرحمن:٢٩].
فوقعت المشاركة في الأحوال كما وقعت في الأسماء، فافهم هذا الفرق؛ فإنه من أوضح الفروق وأجلاها، فَعُلِمَ أنه ليس المراد بالصورة المخلوق عليها آدم أنها ذات سبع فقط؛ لأن الحيوان كذلك له ذاتٌ، وهو حيٌّ عالمٌ مريدٌ قادرٌ متكلمٌ سميعٌ بصيرٌ، ولو كان المراد ذلك لكان يبطل وجه الخصوصية للإنسان، فإن هذه الصفة إنما جاءت له على جهة التشريف له.
فإن قيل: فما هذا التغيير الواقع للإنسان في نفسه وصورة الحق تعالى لا تقبل التغيير؟
قلنا: الله تعالى يقول: ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ﴾ [الرحمن:٣١].
ورسول الله ﷺ يقول: ((**فَرِغَ ربُّك مِنْ ثلاثٍ**)).
وفي حديث التجلي الأُخروي يتجلى لهم الرب في أدنى صورةٍ، ثم يتحوَّل عند إنكارهم إلى الصورة التي عرفوه فيها بالعلامة.
فهو تعالى هو الذي أضاف إلى نفسه هذا المقام، وهو عريٌّ عن مقام التغيير بذاته والتبديل، ولكن التجلي في المظاهر الإلهية على قدر العقائد التي تحدث للمخلوقات مع الأنات، وإذا

كان الأمر على ما ذكرنا وكذلك هو ارتفع الاعتراض الوهميُّ، تعالى الله عن ذلك.
وقد قررنا غير ما مرة أنه ينبغي للإنسان أن يعلم ميزانه من الحضرة الإلهية، فإن الجود الإلهي قد أدخله في الميزان، فيوازن العبد بصورته حضرة موجده ذاتًا وصفةً وفعلاً، ثم لا يلزم من الوزن الاشتراك في حقيقة الموزونين.
فإن الذي يوزن به الذهب أو المسك هو صبخة حديدٍ، فليس يشبه في ذاته ولا صفته ولا عدده، فلا يوزن بالصورة الإنسانية إلا ما تطلبه الصورة الإنسانية بجميع ما تحتوي عليه بالأسماء الإلهية التي توجهت على إيجاده، وأظهرت آثارها فيه.
وكما لم تكن صَبخة الحديد تُوازن الذهب في حدٍّ ولا في حقيقةٍ ولا صورةٍ ولا عينٍ كذلك العبد وإن خلقه الله تعالى على صورته فلا يجتمع معه في حدٍّ ولا حقيقةٍ؛ إذ لا حدَّ لذاته تعالى، والإنسان محدودٌ بحدٍّ ذاتيٍّ، لا رسميٍّ، ولا لفظيٍّ.
فالإنسان أكمل المخلوقات وأجمعها من حيث نشأته ومرتبته.
فإذا وقفت يا أخي على هذا الميزان زال عنك ما تتوهمه في الصورة من المشاركة للحق في الحقيقة؛ فإن الله تعالى هو الخالق، وأنت العبد المخلوق، وكيف للصنعة أن تعلم صانعها! إنما تطلب الصنعة من الصانع صورة علمه بها لا صورة ذاته، وأنت صنعة خالقك، فصورتك مطابقةٌ لصورة علمه بك، هكذا كل مخلوقٍ ولو لم يكن الأمر كذلك وكان يجمعكما حدٌّ واحدٌ وحقيقةٌ واحدةٌ كما يجمع زيدًا وعَمْرًا لكنت أنت إلهًا، والأمر كذلك على خلاف ذلك.
فاعلم بأيِّ ميزانٍ تزن نفسك، فإنك صبخة حديدٍ يوزن بها ما لا ثمن له، وإن اجتمعت مع الموزون في المقدار فما اجتمعت معه في القدر ولا في الذات.
تعالى الله عن ذلك، وإنما قال فيما تقدَّم: ((**مَنْ عَرَفَ نَفْسَهُ فَقَدْ عَرَفَ ربَّه**))، ولم يقل: (فقد عرف ذات ربه)؛ لأن الذات لها الغنى على الإطلاق، وأنَّى للمقيَّد معرفة المطلق الذي هو الله، بخلاف الاسم الرب؟! فإنه يطلب المربوب بلا شكٍّ، ففيه رائحة التقييد.
ولذلك أمر الله تعالى العبد أن يعلم: ﴿إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ [الأنعام:١٩]؛ لأن الإله يطلب المألوه، بخلاف اسم الذات الخصيص، فإنه غنيٌّ عن الإضافة.
وهنا أمرٌ ينبغي التفطُّن له، وهو أن معرفتنا بالربِّ لا تكون إلا فرعًا عن معرفتنا بالنفس؛ إذ هي الدليل.
وإن كان وجود الربِّ هو الأصل ففي مرتبةٍ يتقدَّم فيكون له الاسم الأول، وفي مرتبةٍ يتأخر، فيكون له الاسم الآخر، فيحكم له بالأصل من نسبةٍ خاصَّةٍ، ويحكم له بالفرع من نسبةٍ أخرى، كما قال تعالى: ﴿فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ﴾ [البقرة:١٥٢] هذا يعطيه النظر العقلي.
وأما الذي تعطيه المعرفة الذوقية فهو تعالى ظاهرٌ من حيث ما هو باطنٌ، وباطنٌ من حيث ما هو ظاهرٌ، وأوَّل من عيَّن ما هو آخرٌ، وآخر من عيَّن ما هو أولٌ، وإزار من نفس ما هو رداءٌ،
=

=

ورداءٌ من نفس ما هو إزارٌ، ولا يتَّصف بنسبتين مختلفتين أبدًا كما يقرره ويعقله العقل، من حيث ما هو ذو فكرٍ.

فافهم تعلم أنه لا يكلف الإنسان بمعرفة أخصِّ وصف لله تعالى؛ لأنه ليس لذلك الوصف الأخص في المبتدعات والمخلوقات مثالٌ، وكل ما لا مثال له فلا علم للإنسان به ولا اسم له عنده ولا علامة.

ومن هنا قال من قال: (لا يعرف الله إلا الله)، أعني أخصَّ وصفه وكُنْهَ معرفته، كما سيأتي بسط ذلك في الميزان إن شاء الله تعالى.

واعلم أيضًا أن مشاركتنا للحق في مطلق الصفات لا تشبيه فيه؛ لأن شرط التشبيه إثبات المشاركة في الوصف الأخصِّ، وهذا لا يصحُّ.

كما أن من قال: (إن السواد عرضٌ موجودٌ، وهو لونٌ، والبياض عرضٌ موجودٌ وهو لونٌ) لا يكون مشبِّهًا السواد بالبياض، فتأمَّل ذلك؛ فإنه نفيسٌ.

وأما رؤية الحق تبارك بعين البصر في هذا الدار ممنوعةٌ لغير سيِّدنا محمدٍ ﷺ، وما بقي لغيره إلا الشهود بالقلب دون الرؤية بالعين، ومن لازم ذلك الحجاب.

وإن تفاوت فيه الناس، ويسمَّى حجاب العظمة، الذي لا يرفع عن وجه الذات أبد الآبدين ودهر الداهرين.

كما أشار إليه: ((**وليسَ بين العبادِ وبين أن يَرَوا ربَّهم إلا رداءُ الكبرياء على وجهِهِ فِي جنَّةِ عَدْنٍ**)).

فجميع التجليات الواقعة للعباد في الدنيا والآخرة لا تخرج أبدًا عن رتبة التقييد؛ إذ التجلي الذاتي في غير مظهرٍ ممنوعٌ بين أهل الحقائق، كما سيأتي بسطه في الميزان.

وإيضاح ذلك: هو أن رؤية الباري جلَّ وعلا من أكبر النعيم، والحجاب عنه من أكبر الجحيم، ولا يصحُّ لنا نعيمٌ قطُّ ولا عذابٌ في غير مظهرٍ؛ لأن غير المظهر كحالة الفناء لا لذة فيه ولا ألم، فإذا وقع التجلي في المظاهر وقعت اللذات والآلام، وسرت في العالم، فلا حكم للنعيم والعذاب (في) البسيط في الوجود أبدًا، وإنما يوجد في المركب.

ومن هنا كان أبو يزيد البسطامي رحمه الله يقول: أهل أحدية الذات لا نعيم عندهم، ولا عذاب.

وكان يقول: ضحكت زمانًا، وبكيت زمانًا، وأنا اليوم لا أضحك، ولا أبكي.

ثم اعلم أن التجلي الإلهي لا يكون إلا للاسم (الرب) وللاسم (الإله)، فلا يكون للاسم (الله) ولا للاسم (الأحد) أبدًا.

ولذلك قال السامري: (هذا إلهكم وإله موسى)، ولم يقل: (هذا الله الذي يدعو إليه موسى)، فإن كل مشارٍ إليه ذو جهةٍ، والله والأحد لا جهة لهما، وهما عينان لا يطلبان أحدًا، فمن تعبَّد وتذلل للاسم (الأحد) فقد تعبَّد نفسه في غيرمعبودٍ، وطمع في غير مطمعٍ، وعلم في غير

=

معمل؛ لأن الأحدية لا تقبله، ولا يصحُّ له معرفتها؛ لمنافاتها وجود العابد، بخلاف الربِّ؛ فإنه أوجد العبد، فهو يتعبَّد له ويتذلَّل.

وكذلك الإله يطلب مألوهًا، كما سيأتي إيضاحه في فصل ارتباط العالم بالحق من بعض الوجوه.

ثم لا يخفى أن التجلي في المظاهر الإلهية لا يكون أبدًا إلا بصورة استعداد العبد، وغير ذلك لا يكون، كما أشار إليه قوله ﷺ: ((المؤمنُ مرآةُ المؤمنِ))، الذي هو الحق (مرآة المؤمن) الذي هو الخلق، فافهم.

فإذن العبد ما رأى في المرآة الإلهية إلا صورة نفسه، وما رأى الحق ولا يمكن أن يراه مع علمه أنه ما رأى صورته إلا فيه، كالمرآة في الشاهد إذا رأيت المنطبع فيها لا تراها إلا مع علمك أنك ما رأيت الصور أو صورتك إلا فيها، فأبرز الله تعالى ذلك مثلاً نصَّبه لتجليه المظهري؛ ليعلم المتجَلَّى له من الخلق أنه ما رآه.

وما ثمَّ مثالٌ أقرب ولا أشبه بالرؤية من هذا الذي ذكرناه.

واجهدْ في نفسك عندما ترى الصورة في المرآة أن ترى جرم المرآة، لا تراه أبدًا البتة.

ولكن إن قلت: إن المنطبع في المرآة صورتك صدقت؛ لأنها نشأت من مقابلتك، وإن قلت: إنها غير صورتك صدقت؛ لأن صورتك لم تنتقل، فافهم هذا؛ فإنه من أعظم ما قدرنا عليه في العلم[1].

ومن ذاقه فقد ذاق الغاية التي ليس فوقها غايةٌ في حقِّ المخلوق بالنظر للمرئي لا للرائي، فإن الناس متفاوتون في كثافة الحجب وصقالة المرائي، فلا تطمع يا أخي ولا تتعب نفسك في أن ترقى إلى أعلى من هذا المرقى، فما هو ثَمَّ أصلا، وما بعده إلا العدمِ المحض، فهو تعالى مرآتك في رؤيتك نفسك، وأنت مرآته في رؤيته أسمائه، ثم لا يخفى أن من المحال أن يكون لعبدٍ الرب كله.

كما أن من المحال أن يكون لعبدٍ القرآن كله، فلكل مخلوقٍ ربٌّ؛ فافهم.

وذلك هو الجزء والمدبر فيه لا غير، ولو اجتهدت أن تأخذ لنفسك من المرآة فوق ما يخصُّ صورتك لم تقدر؛ وذلك لأن الله تعالى واسعٌ عليمٌ، وتأمَّل المرآة إذا كانت كرةً وقُوبلت بالعالم العلوي والسفلي وسعته، وارتسم كله فيها، فلذلك قررنا غير ما مرة أن الحق تعالى قد تعرَّف إلى كل مخلوقٍ بوجهٍ لا يشاركه فيه غيره، فما أحاط به أحدٌ من كل وجهٍ، ولا جهله أحدٌ من كل وجهٍ.

حتى المعطل فإنه لا بدَّ أن يستند في وهمه إلى موجدٍ يلجأ إليه في الشدائد.

وغاية تعطيله أنه نفى صفةً أثبتها غيره لا غير؛ لقصور مطمح بصره وضعفه، فلم يحط بصفات الحق كلها، فما ثَمَّ لنا من يعتقد تعطيلاً على الإطلاق أبدًا.

فوجوه المعارف على عدد الخلق، والسلام.

وجميع من تكلّم في العقائد إنما تكلّم في عقيدة نفسه الناشئة من التجليات، لا يتعداها أبدًا، ولا يصحُّ له أن يوصل حقيقتها إلى غيره.
فعُلِمَ مما قررناه أن الحق تعالى لم يزل مجهولاً من حيث الوجوه التي لم يقع للخلق التجلي فيها أبد الآبدين ودهر الداهرين، ومن يراه منّا في الآخرة لا يرى عين ذاته الحقيقي.
وإنما هو كشفٌ صحيحٌ خياليٌّ مثاليٌّ، صرحت به الأخبار الصحيحة، وإلا فجلّت ذات الله أن يُحاط بها.
وكان شيخنا الشيخ عليٌّ الخوَّاص ﷺ يقول كثيرًا: ما عرف الحق تعالى أحدٌ من حيث ما يعرف الحق تعالى نفسه أبدًا؛ لأن الأرواح المدبرة إنما ظهرت بصورة مزاج القوابل، فلا تتعدى في التدبير ما تقتضيه الهياكل، ولا يمكن أن يظهر الحق تعالى فيها إلا بصورة ما تقبله، وما هي على صورة الحق في الحقيقة، وإنما المدبر على صورة المدبر؛ إذ لا يظهر فيه منه إلا على قدر قبوله لا غير، ((خلق الله آدم على صورته)).
فلا يعلم من الحق ولا يرى منه إلا ما هو عليه الخلق، فمن اعتمد على العالم من هذا الوجه فقد اعتمد على أمرٍ محققٍ لا يتغير دنيا ولا أخرى، فليس الحق إلا ما هو عليه الخلق من العلم به، وهو تعالى في نفسه على ما علم، وله في نفسه ما لا يصحُّ أن يُعلم أصلاً، وهو المشار إليه بقوله تعالى: ﴿ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [آل عمران:٩٧].
فالقدر الذي حصل تدبيره فيك هو ربك الذي عبدته، ولا تعرف إلا هو، وهو العلامة التي يعرف الحق تعالى بها في الآخرة، وهي في الدنيا في العموم على الغيب، وفي الآخرة على الكشف، فالعامة في الدنيا يعلمونها من أنفسهم، ولا يعلمون أنها المعلومة لهم.
ويقول فيها أحدهم: (ما عوَّدني الله إلا كذا وكذا)، وهذا العلم الذي نبَّهتك عليه من العلم بالله ما أظهرته باختياري، ولكن حكم الجبر حكم به عليَّ، فتحفَّظ به، ولا تغفل عنه؛ فإنه يعلِّمك الأدب مع الله تعالى.
وإذا فهمت هذا علمت أن الحق تعالى إنما هو معك بحسب ما أنت عليه وما أنت معه، قال الله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد:٤].
ولم يقل قط: (وأنتم معه)؛ إذ لا يصحُّ أن يكون أحدٌ مع الله، فالله مع كل أحدٍ بما هو عليه ذلك الواحد، ولا يصحُّ التجريد عن التدبير أبدًا؛ لأنه لو صحَّ لبطلت الربوبية، وهي لا تبطل؛ فالتجريد محالٌ، فلا تعقل إلهك إلا مدبِّرًا فيك، ولا تعرفه إلا من نفسك، فنفسك عرفت، والسلام.
وقد قال أبو بكر الشبليُّ ﷺ: إني لا أشتهي رؤية الله تعالى. فقيل له: لِمَ؟ فقال: أُنزِّهه عن رؤية مثلي.
فقال له بعض العارفين ﷺ: نفس شهودك أنك أنت الناظر أقبح من عدم تنزيهك، ويا ليت شعري! أيُّ نظرٍ لك من ذاتك حتى تنظر به، وهل ينظره تعالى إلا هو!.

وفي قوله ﷺ: ((إنَّكم سَتَرَون ربَّكم كما تَرَوْنَ القمرَ ليلةَ البدرِ)).

وفي روايةٍ: ((كَمَا تَرونَ الشمسَ فِي الظهيرةِ لَيْسَ دُوْنَهَا سَحَابٌ)).

واعلم أن النور الذي يتجلى الحق تعالى فيه في الآخرة إنما هو نورٌ لا شعاع له، فلا يتعدى ضوؤه نفسه، ويدركه البصر في غاية التجلي والوضوح.

فمعنى قوله: «كما ترون القمر ليلة البدر»: يعني إذا كُثِفَ ليلة بدره؛ لأن عند ذلك يدرك البصر المثال المشبَّه بالقمر إدراكًا محققًا.

ويؤيده قوله ﷺ لما قيل له: كيف رأيت ربَّك يا رسول الله؟ قال:

((نورٌ أنَّى أراه))، فما رأى ذلك النور، وهو نورٌ شعشعانيٌّ، والأشعة تذهب بالأبصار، وتمنع من إدراك من تنشقُّ عنه عند تلك الأشعة.

واعلم يا أخي أنه لم يبلغنا أن أحدًا رأى ربَّ العزة بعين رأسه في الدنيا غير رسول الله ﷺ وأما رؤيته تعالى في المنام فوقعت لكثيرٍ من الأمة ولرسول الله ﷺ.

فروى الطبراني وصححه عن حذيفة بن اليمان ﷺ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ((رأيتُ ربِّي ﷻ اللَّيلة فِي صورةِ شابٍّ له وفرةٌ، وفِي رجليه نعلان من ذهبٍ، وعلى وجهه فراشٌ من ذهبٍ، وعلى رأسه تاجٌ يلتمع البصر)) انتهى.

وقد استنكر بعض العلماء هذا الحديث، وما كان ينبغي له الاستنكار، وذلك لأن للحق تعالى تجليًا في خزانة الخيال في صورةٍ طبيعيةٍ، بصفاتٍ طبيعيةٍ، فيرى النائم في نومه تجسد المعاني في صور المحسوسات، هذه حقيقة الخيال، فيجسد ما ليس من شأنه أن يكون جسدًا، لا تعطي حضرته إلا ذلك، فحضرة الخيال هي أوسع الحضرات؛ لأن فيها يظهر وجود المحال، فإن الله تعالى لا يقبل الصور، وقد ظهر بالصورة في هذه الحضرة، كما قبلها في تجلِّيه يوم القيامة في صور المعتقدات، فقد قَبِلَ محال الوجود الوجود في هذه الحضرة، وفي هذه الحضرة أيضًا يرى الإنسان الجسم الواحد في مكانين في آنٍ واحدٍ، كما رأى رسول الله ﷺ موسى عليه الصلاة والسلام ليلة الإسراء في السماء في حال كونه في الأرض، وقال: ((رأيت موسى)).

وما قال: (رأيت روح موسى)، ولا (جسد موسى)، ونظير ذلك رؤية الإنسان في منامه جسمه في مدينةٍ أخرى، وعلى حالةٍ أخرى، يخالف حاله الذي هو عليه في بيته، وهو عينه لا غيره لمن عرف الوجود على ما هو عليه، ونظير ذلك أيضًا مشاهدة المقتول في المعركة في سبيل الله، وهو في حال رؤيتك عند ربِّه حيٌّ يُرزق ويأكل.

وقد رأيت في واقعةٍ وقعت لي طيرًا أبيض طويل العنق، أقبل، فابتلع الوجود العلوي والسلفي، وابتلعني من جملة العالم، فصرت أراه من خارجه، وأنا في جوفه، وما بقي له قرارٌ ينزل إليه ليستقرَّ، ولا سقفٌ يصعد إليه، ثم جاءت بعوضةٌ، فابتلعت ذلك الطائر بما حواه، ثم غابت عن العين.

قال أبو جعفر: قد دلَّلنا فيما مضى من قبل من كتابنا هذا أنه لا يسع أحدٌ بلغ حد التكليف الجهل بأن الله جلَّ ذكره عالمٌ له علمٌ، وقادرٌ له قدرةٌ، ومتكلمٌ له كلامٌ، وعزيزٌ له عزةٌ، وأنه خالقٌ، وأنه لا محدث إلا مصنوعٌ مخلوقٌ.

=

وهذا نظير رؤية آدم في حديث القبضتين، حين قيل له:
((يا آدمُ، اخترْ أيَّهما شئت. فقال: اخترتُ يمينَ ربِّي. وكلتا يديه يمينٌ مباركةٌ، فلما بسط الحق تعالى يده فإذا فيها آدم وذريته)) الحديث.
فآدم في هذه القصة في القبضة، وهو عينه خارجٌ عنها، فانسخ يا أخي حكم عقلك، حتى تجمع بين الضدين، وتصدق رسولك ﷺ فيما أخبرك به مما أحاله عقلك؛ لأنك لا تتعقل شيئًا قطُّ من ذلك، وميزان العقل موجودٌ معك، ولولا أن حضرة الخيال تقبل المحال ما قدر العقلاء على فرض المحال؛ لأن العاقل لولا صوَّره في نفسه ما قدر على فرضه، وإنما صحَّ لنا رؤية الحق تعالى في المنام مع حديث:
((إنَّكم لَنْ تروا ربَّكم حَتَّى تموتوا)).
لأن النوم أخو الموت، فلما كان الموت يطلق على النوم بضربٍ من التشبيه قلنا بصحة رؤية الحق تعالى فيه، وكذلك لما تجلى الحق تعالى للجبل خرَّ موسى صعقًا، وصار الجبل دكًّا، فما أطاق موسى الكلام حتى صُعق، وتحلل التركيب منه.
وكان الدكُّ للجبل بمنزلة الموت له، حتى أطاق سماع الخطاب؛ إذ السماع لمن لا مثل له كالرؤية لمن لا مثل له سواء. فهذا هو السبب المجوِّز لرؤية الحق تعالى في الحياة الدنيا في المنام.
وكان أبو يزيد ﷺ يقول: الحقيقة تأبى أن يكلم الحق تعالى غير نفسه، أو يسمعه غير نفسه؛ فإنه تعالى إذا أراد أن يكلِّم عبدًا لا بدَّ أن يحبَّه، وإذا أحبَّه كان سمعه وجميع قواه، فما سمعه تعالى حقيقةً إلا هو.
ومن المحال أن يطيق حادثٌ سماع كلام القدير أو يتعقَّله، ولم يكن الحق تعالى لسانه عند النحوي، ولذلك كان ﷺ مع كماله يغيب عن نفسه وإحساسه عند الوحي.
واعلم أن حقيقة النوم أنه برزخٌ بين الموت والحياة، فالنائم لا حيٌّ ولا ميتٌ، فله وجهٌ للموت ووجهٌ للحياة، فهو أخو الموت من وجهٍ واحدٍ، لا من الوجهين.
قال الله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا نَوْمَكُمْ سُبَاتًا﴾ [النبأ:٩]: يعني راحةً لكم، ولتألفوا حالكم في البرزخ بعد الموت، فإن حالكم فيه كالنوم في الصورة.
قال شيخنا ﷺ: ومحل النوم ما تحت الكواكب، ومقعر فلك القمر خاصَّةً، فالملك لا رؤيا له؛ لأن نشأته غير عنصريةٍ، هذا حكم الدنيا، وأما في الآخرة فمكان الرؤيا ما تحت مقعر فلك الكواكب الثابتة، ولذلك كان أهل النار ينامون في بعض الأوقات، نسأل الله العافية.

وقلنا: من جهل ذلك فهو بالله كافرٌ؛ فإذا كان ذلك صحيحًا بالذي به استشهدنا، فلا شك أن من زعم أن الله محدثٌ وأنه قد كان لا عالمًا، وأن كلامه مخلوقٌ، وأنه قد كان ولا كلام له، فإنه أولى بالكفر وبزوال اسم الإيمان عنه، وكذلك من زعم أن فعله محدثٌ، وأنه غير مخلوقٍ، فمثله لا شك أنه أولى باسم الكفر من الزاعم أنه لم يزل عالمًا لا علم له؛ إذ كان قائل ذلك أوجب أن يكون في سلطان الله ما لا يقدر عليه ولا يريده، وأن يكون مريدًا أمرًا فيكون غيره، ولا يكون الذي يريده، ذلك لا شك صفة العَجَزة، لا صفة أهل المقدرة، فإذا كان ذلك كذلك فلا شك أن من يزعم أن كلام الله يتحول بتلاوته إذا تلاه، وبحفظه إذا حفظه، أو بكتابه إذا كتبه محدثًا مخلوقًا؛ فبالله تعالى ذكره كافرٌ.

وكذلك القول فيه إن شك أنه غير مخلوق: مقروءًا كان، أو محفوظًا، أو مكتوبًا، كما لو قال قائل: إن بارئ الأشياء يتحول بذكره، أو بمعرفته، أو بكتابه مصنوعًا لا صانعًا؛ كان لا شك في كفره.

وكذلك القول فيه لو شك في أنه يتحول عمّا هو به من صفاته بذكر ذاكر له، أو علم عالم له، أو كتابة كاتب واسمه؛ كان كافرًا.

وكذلك القول أن صفة من صفاته تتحول عما هي به بذكر ذاكر، أو معرفة عارف بها، أو كتابة كاتب؛ أو شك في أنه لا يجوز تحولها أو تبديلها أو تغيرها عما لم يزل الله تعالى ذكره بها موصوفا، كما كان غير جائز أن يتحول كلام الله ﷻ مخلوقًا بقراءة قارئٍ، أو كتابة كاتبٍ؛ أو حفظ حافظٍ، أو يتحول الصانع مصنوعًا، أو القديم محدثًا بذكر محدثٍ مصنوعٍ إياه.

فكذلك غير جائز أن تتحول قراءة قارئ، أو تلاوته، أو حفظه القرآن قرآنًا أو كلام الله تعالى ذكره؛ بل القرآن هو الذي يُقرأ ويُكتب ويُحفظ، كما أن الرب جلَّ جلاله هو الذي يُعبد ويُذكر، وشكر العبد ربه عبادته إياه، وذكره له غيره، والشاكُّ في ذلك لا شك في كفره.

وكما كان ذلك كذلك، فكذلك القول في الزاعم أن شيئًا من أفعال العباد أو غير ذلك من المحدثات غير مخلوقٍ، أو غير كائنٍ بتكوين الله جلَّ ثناؤه إياه، وإنشائه عينه؛ فبالله كافرٌ.

وسواء كان ذلك ذكر العبد ربه أو ذكره الشيطان إلا أن بعضهم يقصد بزعمه أن

ذكره ربه مخلوقٌ إلى أن ربه مخلوقٌ؛ فيكون بذلك كافرًا حلال الدم والمال.

وكذلك القول في قائل لو قال: (قراءتي القرآن مخلوقةٌ) وزعم أنه يريد بذلك القرآن مخلوقٌ، فكافرٌ لا شك فيه عندنا، ولا أحسب أحدًا أُعطي شيئًا من الفهم والعقل يزعم ذلك أو يقوله.

فأما إن قال: أعني بقول (قراءتي): فعلي الذي يأجرني الله عليه، والذي حدث مني بعد أن لم يكن موجودًا، لا القرآن الذي هو كلام الله تعالى ذكره الذي لم يزل صفةً قبل كون الخلق جميعًا، ولا يزال بعد فنائهم الذي هو غير مخلوقٍ؛ فإن القول فيه نظير القول في الزاعم أن ذكره الله جلَّ ثناؤه بلسانه مخلوقٌ، يعني بذلك فعله لا ربه الذي خلقه وخلق فعله.

قال أبو جعفر: قد قلنا في تبصير المستهدي إلى صواب القول فيما تنازعت فيه أمة محمد ﷺ بعد فراقه إياهم من توحيد الله تعالى ذكره وأسمائه وصفاته وعدله، وفيما يسع الجهل به من ذلك ولا يسع ذلك فيه، وفي حكم من جهل منه ما يضيق الجهل به وفي فروع ذلك، وحكم من جهل من فروعه ما وقع التشاجر فيه إلى يومنا هذا، أو فيما عسى أن يحدث بعد، بما فيه الكفاية لمن وفِّق لفهمه وأُعين عليه فهدي لرشده.

القول في الاختلاف الأول

قال أبو جعفر: ونحن مبتدئون القول الآن فيما تنازعت فيه الأئمة مما لا يُدرك علمه إلا سماعًا وخبرًا.

فأول ذلك أمر الخلافة؛ فإن أول اختلاف حدث بعد رسول الله ﷺ بين الأمة فيما هو من أمر الدين مما ليس بتوحيدٍ ولا هو من أسبابه مما ثبت الاختلاف فيه بين الناس من لدن اختلفوا فيه إلى يومنا هذا الاختلاف في أمر الخلافة وعَقْد الإمامة. وكان الاختلاف الذي اختلفوا فيه من ذلك بعد فراق رسول الله ﷺ إيَّاهم الاختلاف الذي كان بين الأنصار وقريش عند اجتماعهم في السقيفة: سقيفة بني ساعدة قبل دفن رسول الله ﷺ وبعد وفاته، فقالت الأنصار لقريش: منا أميرٌ ومنكم أميرٌ، فقال خطيب قريش: نحن الأمراء وأنتم الوزراء، فأقرت الأنصار بذلك، وسلموا الأمر لقريش ورأوا أن الذي قال خطيب قريش صواب، ثم لم ينازع ذلك

قريشًا أحدٌ من الأنصار بعد ذلك إلى يومنا هذا.

فإذا كان ذلك كذلك، وكان تسليم الإمرة من جميع الصحابة من المهاجرين والأنصار يومئذ لقريش عن رضًا منهم، وتصديق من جميعهم خطيبهم القائل: (نحن الأمراء وأنتم الوزراء)، إلا من شذَّ منهم عن جميعهم الذين كان التسليم لقولهم به أولى، وكان الحق إنما يُدرَك علمه ويوصل إلى المعرفة به، مما كان من العلوم لا تدرك حقيقته إلا بحجة السمع:

أ- إما بسماع شفاهًا من الرسول ﷺ.

ب- وإما بخبر متواتر يقوم في وجوب الحجة به مقام السماع من الرسول ﷺ قولاً، أو بنقل الحجة ذلك عملاً.

وكان الخبر قد تواتر بالذي ذكرناه من فعل المهاجرين والأنصار وتسليمهم الخلافة والإمرة لقريش، وتصديقهم خطيبهم: (نحن الأمراء وأنتم الوزراء) من غير إنكارٍ منهم، إلا من شذَّ وانفرد بما كان عليه التسليم لما نقلته الحجة عن رسول الله ﷺ من أن: ((**الإمارة لقريش دون غيرها**[1]))، كان معلومًا بذلك أن لا حظَّ لغيرها فيها. فإذا كان صحيحًا أن ذلك كذلك فلا شكَّ أن من ادَّعى الإمارة وحاول ابتزاز جميع قريش الخلافة فهو للحق في ذلك مخالفٌ، ولقريش ظالمٌ، وأن على المسلمين معونة المظلوم على الظالم إذا دعاهم إلى الحق؛ لمعونة المظلوم ودفع الظالم عنه ما أطاقوا، وإذا كان ذلك كذلك فلا شك أن الخوارج من غير قريش.

وأما ما كان بين قريش من منازعة في الإمارة وادِّعاء بعضهم على بعض أنه أولى منه بالخلافة ومناصبته له على ذلك المحاربة بعد تسليمهم الأمر له العامة فيها يجب على أهل الإسلام معونة المظلوم منهما على الظالم.

فأما ما كان من منازعة غير القرشيِّ الذي قد عقد له أهل الإسلام عقد البيعة وسلموا له الخلافة والإمرة على وجه طلبها إياها لنفسه أو لمن لم يكن من قريش فذلك ظلمٌ وخروج عن إمام المسلمين، يجب على المسلمين معونة إمامهم القرشي وقتال الخارج عليه؛ إذ لم يكن هناك أمرٌ دعاه إلى الخروج عليه إلا ادعاؤه بأنه أحق بالإمارة منه من أجل أنه من غير قريش، إلا أن يكون خروجه عليه بظلم ركب منه

---

(١) رواه مسلم (١٤٥١/٣) بنحوه.

في نفسٍ أو أهلٍ أو مالٍ؛ فطلب الإنصاف فلم يُنصف؛ فيجب على المسلمين حينئذٍ الأخذ على يد إمامهم المرضية إمرته عليهم؛ لإنصافه من نفسه إن كان هو الذي ناله بالظلم، أو أخذ عامله بإنصافه إن كان الذي ناله بالظلم عاملاً له، ثم يكون على الخارج عليه لما وصفنا أن يفيء إلى الطاعة: طاعة إمامه بعد إنصافه إياه من نفسه أو من عامله، فإن لم يفئ إلى طاعته حينئذٍ كان على المسلمين هنالك معونة إمامهم العادل عليه حتى يؤوب إلى طاعته.

وقد بيَّنا أحكام الخوارج في كتابنا: ((كتاب أهل البغي)) بما أغنى عن إعادته في هذا الموضع.

وأما الذين نقموا على أهل المعاصي معاصيهم وشهدوا على المسلمين بمعصيةٍ أتوها وخطيئة فيما بينهم وبين ربهم تعالى ذكره ركوبها بالكفر، واستحلوا دماءهم وأموالهم من الخوارج، والذين تبرَّأوا من بعض أنبياء الله ورسله بزعمهم أنهم عصوا الله فاستحقُّوا بذلك من الله جلَّ ثناؤه العداوة، والذين جحدوا من الفرائض ما جاءت به الحجة من أهل النقل بنقله عن رسول الله ﷺ ظاهرًا مستفيضًا قاطعًا للعذر، كالذين أنكروا من وجوب صلاة الظهر والعصر، والذين جحدوا رجم الزاني المحصن الحر من أهل الإسلام، وأوجبوا على الحائض الصلاة في أيام حيضها، ونحو ذلك من الفرائض، فإنهم عندي بما دانوا به من ذلك مَرَقَةٌ من الإسلام، خرجوا على إمام المسلمين أو لم يخرجوا عليه إذا دانوا بذلك بعد نقل الحجة لهم الجماعة التي لا يجوز في خبرها الخطأ، ولا السهو والكذب، وعلى إمام المسلمين استتابتهم مما أظهروا أنهم يدينون به بعد أن يظهروا الديانة به والدعاء إليه، فمن تاب منهم خُلِّي سبيله، ومن لم يتب من ذلك منهم قتله على الردة؛ لأن من دان بذلك فهو لدين الله الذي أمر به عباده بما لا نعذر بالجهل به ناشئًا نشأ في أرض الإسلام جاحدٌ، ومن جحد من فرائض الله ﷻ شيئًا بعد قيام الحجة عليه به فهو من ملة الإسلام خارجٌ.

القول في الاختلاف الثاني

قال أبو جعفر: ثم كان الاختلاف الآخر الذي حدث في منتحلي الإسلام بعد الذي ذكرت من الاختلاف في أمر الإمارة، الاختلاف في الحجة التي هي لله حجةٌ

على خلقه فيما لا يُدرك علمه إلا سماعًا، ولا يُدرك استدلالاً ولا استنباطًا.

فقال بعضهم: لا يُدرى علم شيءٍ من ذلك إلا سماعًا من الله تبارك وتعالى عمّا قالوا من ذلك علوًّا كبيرًا.

فزعموا أن الأرض لا تخلو منه، غير أنه يظهر لخلقه في صورٍ مختلفةٍ في الزمان الذي قبله وفي الزمان الذي بعده.

وهو قولٌ يُذكر عن عبد الله بن سبأ وأصحاب له تبعوه على ذلك، فقالوا لعليٍّ ﷺ: أنت أنت. فقال لهم عليٌّ: من أنا؟ قالوا: أنت ربهم. فقتلهم رضوان الله عليه، ثم حرقهم بالنار.

قال أبو جعفر: وقد بقي في غمار المسلمين ممن ينتحل هذا المذهب خلقٌ كثيرٌ.

وقال آخرون: لا يدرك علم شيء من ذلك إلا من واسطة بين الله وبين خلقه، زعموا أنه من القديم مكان وزير الملك من الملك، وقد استكفاه الأمور كلها فكفاه إياها.

وقال آخرون: لا يدرك علم ذلك إلا من رسول الله ﷺ إلى خلقه، لا تخلو الأرض منه.

وقالوا: لن يموت منهم أحدٌ حتى يخلفه آخر.

وقال آخرون: لا يدرك علم ذلك إلا من وصيٍّ لرسول الله ﷺ أو من وصي وصيٍّ.

قالوا: وذلك كذلك إلى قيام الساعة.

قال أبو جعفر: وكل هذه الأقوال عندنا ضلالٌ وخروجٌ من الملة، وقد بيَّنا فساد كل ما قالوا واعتلوا به لمذاهبهم في غير هذا الموضع بما أغنى عن إعادته في هذا الموضع.

وقال آخرون: لا يُدرك علم شيء من ذلك إلا ضرورة.

ثم اختلفوا في الأسباب التي تضطر القلوب إلى علمه بما يطول بحكايته الكتاب.

وقال آخرون: لا يدرك علم شيء من ذلك إلا اكتسابًا.

قالوا: وإذ كان ذلك كذلك عُلم أن الذي يُكتب من ذلك هو ما جرت به عادات

الخلق بينهم، ولم يزل عليه نشوؤهم وفطرهم، وذلك الخبر المستفيض الذي لم تزل العادات بالسكون إليه جاريةً، وبالطمأنينة إليه ماضيةً مضيها بأن النيران محرقة والثلج مبرد.

قالوا: وكل مدَّعٍ ادَّعى أن ما لا تدرك حقيقة علمه إلا سماعًا تدرك حقيقته وصحته بغير ذلك فقد ادَّعى خلاف الجاري من العادات وغير المعروف في الفطر، كالمدعي نارًا غير مسخنةٍ وثلجًا غير مبردٍ، فمدعٍ غير الذي جرت به العادات وغير المعروف في الفطرة.

قال أبو جعفر: وهذا القول أولى الأقوال عندنا بالصحة، وقد بيَّنا العلة الموجبة صحته في غير هذا الموضع بما أغنى عن إعادته في هذا الموضع.

فأما خبر الواحد العدل فإنه معنًى مخالفٌ هذا النوع، وقد بيناه في موضعه.

القول في الاختلاف الثالث

قال أبو جعفر: الثالث بعد ذلك الاختلاف في أفعال الخلق.

فقالت فرقة ممن ينتحل جملة الإسلام: ليس لله ﷻ في أفعال خلقه صنعٌ غير المعرفة التي أعطاها للفعل كما أعطاهم الجوارح التي بها يعملون، ثم أمرهم ونهاهم، فمن شاء منهم أطاع فله الثواب، ومن عصا فله العقاب.

قالوا: فلو كان لله جل ثناؤه صنعٌ في أفعال الخلق غير الذي قلنا بطل الثواب والعقاب. وهذا قول القدرية.

وقال آخرون منهم جهم بن صفوان وأصحابه: ليس للعباد في أفعالهم وأعمالهم صنعٌ، وإنما يضاف إليهم ذلك كما تضاف حركة الشجرة إذا حركتها الريح إلى الشجرة، وليست لها حركة وإنما حرَّكتها الريح، وكما يضاف طلوع الشمس إلى الشمس وليس لها فعلٌ، وإنما أطلعها الله، وكذهاب الحجر إذا رمي به وليس له عملٌ، وإنما ذهب بدفع دافع[1].

---

(١) قال أبو معين النسفي في إثبات خلق أفعال العباد: فقد اختلف الناس في الأفعال الاختيارية للخلق.

رأي المعتزلة في أفعال العباد: فزعمت المعتزلة أن تدبيرات الله تعالى عنها مُنْطَبِعة، والخلق =

=

هم الذين يتولون إخراجها من العدم إلى الوجود، وإحداثها وإيجادها واختراعها، وإذ معنى هذه الألفاظ كلها الإخراج من العدم إلى الوجود، غير أن أوائلهم ما كانوا يتجاسرون على إثبات اسم الخلق للفاعل، ويساعدون أهل الحق في قولهم: ألا خالق إلا الله تعالى، وكانوا يسمون الخلق موجدين محدثين، مخترعين، إلى أن نشأ أبو علي الجبائي، فرأى ألا فرق بين الإيجاد والتخليق، فسمى العباد خالقين لأفعالهم، ولم يبال من خرق الإجماع.

مذهب الجبرية: وزعمت الجبرية ورئيسهم جهم بن صفوان الترمذي: أن التدبير في أفعال الخلق كلها لله تعالى، وهي كلها اضطرارية، لا اختيار للخلق فيه ولا قدرة، كحركات المرتعش، وحركات العروق النابضة وإضافتها إلى الخلق مجاز، وهي على حسب ما يضاف الشيء إلى محله، دون ما يضاف إلى محصله، فكان قولنا: جاء زيد، وذهب عمرو، وتكلم عبد الله بمنزلة قولنا: طال الغلام، ومات زيد، وابيض الشعر.

مذهب أهل السنة: وقال أهل الحق رضي الله عنهم: للخلق أفعال بها صاروا عصاة ومطيعين، وهي مخلوقة لله تعالى، فيتعلق الثواب والعقاب بفعلهم دون تخليق الله تعالى.

الرد على مذهب الجبرية: ومذهب الجبرية باطل: بدليل الكتاب وهو قوله تعالى: ﴿**اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ**﴾ [فصلت:٤٠]، وقوله تعالى: ﴿**وَافْعَلُوا الْخَيْرَ**﴾ [الحج:٧٧]، وقوله تعالى: ﴿**جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ**﴾ [السجدة:١٧]، أثبت لهم أسماء العمال، ولفعلهم اسم الفعل، وأمر بذلك ونهى، وقابلة بالوعد والوعيد، ومحال الأمر بما لا فعل للمأمور، والنهي عما لا فعل للمنهي، ثم من الأفعال ما هو طاعة، ومنها ما هو معصية، ويثاب المطيع ويعاقب العاصي، ولو كان ذلك كله من الله تعالى لا فعل للعبد فيه البتة، لكان الله تعالى هو المطيع العاصي، المثاب المعاقب المجزي بصنيعه، وذلك كله كفر وضلال، وكذا بعيد في العقل، محال أن يأمر أحد نفسه، وينهاها ويثيبها ويعاقبها، وكذا محال أن يكون الله تعالى سفيهاً، جائراً، ظالماً، وقد سمى الله تعالى بذلك الذين نهاهم، فلو كان الفعل منه والنهي له لكان الموصوف بذلك كله هو الله تعالى، والقول به كفر، ثم إن كل أحد يعرف بطريق الضرورة الفرق بين ما هو فيه مختار وله فيه صنع وبين ما هو فيه مضطر، فمن سَوَّى بين الأمرين، فقد عرف بطلان قوله بالضرورة على أن لا معنى لاشتغال من هذا قوله بمناظرة خصومه، إذ المناظرة تكون بالقول ولا قول له، بل الله تعالى هو الذي يناظر ويسأل ويجيب ولا صنع للعبد فيه، وبطلان هذا ثابت في البداية، وإذا كان الأمر كذلك لا معنى لإطالة الكتاب بالاشتغال بمحاجتهم، مع أن أهل هذه المقالة قد انقرضوا عن آخرهم، وكفينا مؤنة مجادلتهم، وبالله العصمة والتوفيق.

شبه المعتزلة: والمعتزلة يتعلقون بالأمر والنهي، والوعد والوعيد، والثواب والعقاب، ويقولون: لو كان الله تعالى هو الذي تولى تخليق أفعال العباد لصار هو المأمور المنهي، المثاب المعاقب، ولكان هو المطيع والعاصي، وكذا الذم والمدح على أفعال الخلق ينبغي

=

=

أن يكونا عائدين إليه، إذ هو الموجد لهما، وكذا يقولون: إن دخول مقدور واحد تحت قدرة قادرين محال، اعتباراً بالشاهد الذي هو دليل الغائب، فلو كانت أفعال الخلق داخله تحت قدرة البارئ عز وجل لاستحالة دخولها تحت قدرة الخلق، وصح مذهب الجبرية، ولو كانت داخلة تحت قدرة الخلق لاستحال دخولها تحت قدرة الله تعالى، والجبر باطل عرف بطلانه بالضرورة، وبما ذكرتم من الدلائل، فصح ما ذهبنا إليه.

يحققه: أن تعلق الفعل بقدرة قادرين، وحصولهما بما يؤدي إلى اشتراك القادرين في الفعل، فكان فيما ذهبتم إليه إثبات الشركاء لله تعالى: وكذا من أفعال الخلق ما هو قبيح وسفه، وإيجاد القبيح قبيح، وموجد السفه سفيه، إذ الإيجاد فوق الاكتساب، ومكتسبه سفيه، فموجده أولى على أن الوجود إذا كان بالله تعالى، وليس وراء الوجود معنى يعقل ليتعلق بقدرة الخلق، صارت الأفعال كلها حاصلة بالجبر.

أدلة أهل السنة: وأهل الحق يتعلقون بقوله تعالى: ﴿اللهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الزمر:٦٢]، والآية خارجة مخرج التمدح، ولا تمدح إلا بما لا يساويه، وفي إخراج فعل غيره عن تخليقه إزالة التمدح، لأنه يصير في التقدير كأنه قال: خالق كل شيء هو فعله، أو خالق كل شيء، ليس بفعل لغيره، ويساويه في هذا عندهم كل ما دبّ ودرج، وهذا باطل، وبالله التوفيق.

وبقوله تعالى: ﴿وَاللهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات:٩٦]: أي وعملكم، كقوله تعالى: ﴿جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [السجدة:١٧]، أي بعملهم، والله الموفق.

والمعقول لنا: أن إثبات قدرة التخليق للعبد محال، لأنه من شرط قدرة التخليق ثبوت العلم للخالق بالمخلوق بدليل قوله تعالى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الملك:١٤]، وكذا بداية العقول، واعتراف الخصوم باشتراط العلم يدلان على هذا، ثم الخلق لا علم لهم بكيفية الاختراع، والإخراج من العدم إلى الوجود، وكذا لا علم لهم بما يخرج عليه فعلهم من المقادير والأحوال، إذ لا علم لأحد بقدر ما يقطع بفعله من أجزاء الهواء والمكان، وبقدر ما يشغله من الزمان، ولا بقدر ما يفعله من صفتي الحسن والقبيح، بل يوجد الكفر، وعبادة غير الله تعالى على صفة القبح، ويظنه الكافر حسناً، وعند فوت شرط قدرة التخليق لا وجه لإثباتها، وكذا من خاصية التخليق: أن الفعل يخرج على حسب إرادة الخالق، ثم إرادة الكافر أن يخرج كفره حسناً، وإرادة الماشي أن يوجد مشيه غير متعب ولا مؤذٍ، ولم يوجد على حسب مرادهما، فدل أن الفعل ما وجد بقدرتهما وإيجادهما، ولا وجه إلى القول بالوجود بلا موجد، لما فيه من تعطيل الصانع، فدل أنه وجد بإيجاد الله تعالى.

ويحققه: أن إثبات قدرة التخليق للعباد يؤدي إلى تعجيز الصانع، أو منعه عن الفعل، فإن الله تعالى قادر على أن يخلق في يد زيد حركة، ولو خلق زيد فيها سكوناً لم يبق الله تعالى فيه قدرة تخليق الحركة، لما فيه من الإحالة، فكانت قدرته ثابتة بشرط ألا يعجزه العبد عن ذلك بتخليقه السكون، ولا يمنعه، وهذا محال، وفي هذا أيضًا إبطال دلالة التمانع، والعجز عن

=

=

إثبات التوحيد إذ لما كان للعبد أن يوجد فعلاً ويعجز الله تعالى عن ذلك أو يمنعه عن تحصيل ما كانت له عليه القدرة، ومع ذلك لم تبطل ألوهيته، فكذا إذا عجزه شريكه أو منعه.
والمعتزلة تقول: لا تبطل ألوهيته إذا عجزه العبد، لأن العالم أعيان وأعراض والله تعالى يتولى تخليق الأعيان وتخليق بعض الأعراض عند جمهورهم، سوى معمر، فإنه زعم ألا قدرة لله تعالى على تخليق عرض ما البتة، بل محالها هي التي خلقتها، بعضها بطريقة الاختيار، وبعضها بطريق الاضطرار، ثم لو كان للعباد قدرة تخليق أفعالهم، وهي أعراض لكان بعض العالم حاصلاً بإيجاد الله تعالى، وبعضه بإيجاد غيره وهذا إثبات الشركة لغير الله تعالى مع الله تعالى في إيجاد العالم، كما فعلت المجوس، بل المجوس أسعد حالاً منهم، فإن عندهم: ليس لله تعالى إلا شريك واحد، وعند المعتزلة: لله تعالى شركاء في تخليق العالم لا يحصون كثرة إذ كل له فعل اختياري من أنواع الحيوانات، فهو خالق مع الله تعالى، وكذا المجوس ينفون عنه القبائح لا غير، والمعتزلة ينفون عنه قدرة تخليق كل ما هو في نفسه حسن كالطاعات، بل يفضلون غير الله تعالى على الله تعالى، إذ حسن ما يوجده الله تعالى ويخلقه طبيعي، وحسن ما يخلقه العباد عقلي، والحسن العقلي حقيقي دون الحسن الطبيعي، وتقاضل الفاعلين بتفاضل أفعالهم.
ولقد صدق رسول الله ﷺ حيث قال: ((**القدرية مجوس هذه الأمة**)). والله الموفق.
يحققه: أن أفعال العباد لو كانت مخلوقة لهم، وكانت قدرة الله تعالى عنها منتفية لكانت القدرة عندهم من صفات الفعل إذ ما ينفى ويثبت ويخص ولا يعم فهو عندهم صفة فعل، فلا يكون موصوفاً به في الأزل عندهم، وفي هذا هدم قواعدهم وإثبات التناقض حيث زعموا أن الله تعالى قادر لذاته، وكان في الأزل قادراً، وبالله العصمة.
يحققه: أن العبد لو كان خالقاً لفعله لوقع التشابه بين فعله وفعل الله تعالى، إذ لكل واحد منهما إخراج من العدم إلى الوجود، والإخراج والمخرج، والإيجاد والموجد عندهم واحد، والله سبحانه وتعالى نفى ذلك بقوله تعالى: ﴿**أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهَ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ**﴾ [الرعد:١٦]، والمعتزلة يثبتون ما نفاه الله تعالى وفيه ما فيه من تخطئة الله تعالى ونسبته إلى الخطأ، وبالله العصمة.
وإذا ثبت بما ذكرنا استحالة ثبوت قدرة التخليق للعبد، وثبت بالضرورة التي يصير دافعها مكابراً، وبما ذكرنا من الدلائل السمعية والعقلية على الجبرية أن العبد له فعل حصل بمجموع الدليلين أن العبد له فعل ليس هو خالقاً له، ولم يصر العبد بخلق الله تعالى إياه فيه مضطراً لمكان فعله فعلاً اختيارياً كما لا يصير بعلم الله تعالى أنه يفعل مضطراً، وإن كان لا وجه للخروج عن معلوم الله تعالى لما أنه تعالى خلق فعله الاختياري، فلم يصر به ضرورياً، كما علم بفعله الاختياري، فلم يصر ضروريًّا.
وثبت بمجموع الدلائل أن دخول مقدور واحد تحت قدرتين أحدهما قدرة الاختراع،

=

والأخرى قدرة الاكتساب جائز، وإنما الممتنع دخوله تحت قدرتين، ولكل واحد منهما قدرة الاختراع، أو قدرة الاكتساب، واعتبارهم بالشاهد فاسد لما أنه لا قدرة في الشاهد لأحد على ما هو خارج عن محل قدرته، فلم يتصور دخول مقدور تحت قدرة قادرين لهذا، وفي الغائب الأمر بخلافه، واعتبار الغائب بالشاهد من غير إثبات دليل التسوية بينهما فاسد، فعند قيام دليل التفرقة أولى أن يكون فاسداً.

يحققه: أن الله تعالى هو الذي يعطي القدرة للعبد، ومن لا قدرة له على فعل يستحيل منه إقدار غيره عليه، كمن لا علم له بشيء يستحيل منه إثبات العلم لغيره به وإذا كان هذا معقولاً، والله تعالى هو المقدر للعبد، كانت قدرته أيضاً ثابتة، فكان الفعل مقدوراً للقادرين ضرورة، والله تعالى الموفق.

وما يزعمون من إثبات الشركة، فذاك كلام صدر عن جهلهم بالشركة، فإن الشركة أن ينفرد كل شريك بما هو له دون شريكه، كشركاء القرية والمحلة كما يفعله المجوس، فإن ما هو لأحد الشريكين لم يكن للآخر بوجه من الوجوه، وهو عين ما يقوله المعتزلة، لا ما نقوله نحن، فإن ثبوت شيء مضافاً إلى ذاتين إلى كل واحد منهما بجهة لن يعرف شريكه، فإن الله تعالى ملّك العباد أشياء، وتلك الأشياء ملك لله تعالى ملك تخليق، ولم يكن العباد شركاء الله تعالى في الأملاك، لما أن ما هو ملك الله تعالى بالتخليق، عينه ملك العبد لثبوت التصرف فيه، ولم يكن الله تعالى مختصاً بملك شيء والعبد بملك شيء آخر، لتثبيت الشركة كما في حق شركاء القرية، فكذا ما نحن فيه، وتبين أنهم هم المثبتون لله تعالى شركاء في العالم، لا خصومهم، والله الموفق.

وما يزعمون أن من أفعال العباد ما هو قبيح، وإيجاد القبيح قبح، قلنا: ومن أفعالهم ما هو حَسَنٌ، فما جوابكم فيه؟ ثم نقول: لما بينا بالدليل أن ليست للعبد قدرة الإيجاد ولا موجد للفعل إلا الله تعالى، وثبت أنه تعالى حكيم ليس بسفيه، ثبت أن إيجاد القبيح ليس بقبيح، وأنه حكمة، غير أنكم جاهلون بحقيقة الحكمة والسفه، وتلقيتم ما تلقيتم عن إخوانكم المجوس والوثنية.

ثم نقول: الحكمة ما له عاقبة حميدة، والسفه ما ليس له عاقبة حميدة، فلمَ قلتم: إنه ليس لتخليق الكفر عاقبة حميدة، وبمَ عرفتم خلوها عنها؟ لأجل أنكم لم تقفوا على ما فيه من جهة الحكمة، وما لا تقفون عليه لا يكون حكمة؟ فإن قالوا: نعم، بان عنادهم، إذ لا وقوف لهم بعقولهم على كثير من الحكم البشرية، فضلاً عن الحكم الربوبية، وإن قالوا: من الجائز أن يكون حكمة لا نقف عليها، قلنا: فلمَ نكرتم أن يكون الله تعالى في تخليق الكفر والمعاصي حكمة قصرت عنها عقولكم الضعيفة؟.

ثم نقول متبرعين: إن لله تعالى في تخليق الكفر والمعاصي حكماً لا يحيط بها الإحصاء، ولا يبلغها كنه الاستقصاء.

منها: أن بتخليقه ما حسن من الأفعال، وما قبح منها يستدل على كمال قدرته ونفاذ مشيئته، حيث قدر على تخليق المتضادين، وإيجاد المتقابلين، وهو آية كمال القدرة، إذ من يوجد منه نوع واحد لا غير كان مضطراً على ذلك، ولهذا كان تخليق ما حسن من الأجسام وقبح وطلب وخبث ونفع وضر، وألم ولذة، حكمة بالغة وتدبيرًا صائبًا، فكذا هذا في الأفعال والأعراض، وفيه أيضاً إظهار القدرة على فعل الغير بتخليق الضدين، وبه تمتاز القدرة الأزلية من القدرة الحادثة، والمشيئة الشاملة من المشيئة القاصرة، فيظهر بذلك أنه قادر على محل قدرة غيره، متصرف في مقدور عباده، مستبد بتحصيل مراده وغيره مفتقر إليه، محتاج إلى إعانته، والله الموفق.

ومنها: أنه تعالى بتخليقه الأفعال كلها، خيرها وشرها وحسنها وقبحها بيّن أنه يفعل ما يفعل لا عن حاجة، ولا لجلب نفع أو دفع مضرة، إذ من ذلك فعله لا يفعل إلا ما ينتفع به.

ومنها: أن بذلك يظهر أنه تعالى غني عن خلقه، عزيز بذاته لا يتعزز بكثرة أوليائه وأتباعه، ولا يتقوى بأعوانه وأنصاره ولا يضعف بكثرة أعدائه ولا يتضرر بتوفر عصاته، بل هو العزيز في ذاته، المنيع في سلطانه، القوي أيده، المتين كيده، ووراء هذه حكم ذكرها أئمة أهل الكلام، لا وجه لإطالة الكتاب بذكرها عند حصول الغنية عنها بما ذكرت منها، ثم لما كان إيجاد ما خبث من الأجساد حكمة، لما تعلقت به من العاقبة الحميدة، فكذا إيجاد ما قبح من الأفعال، على أنا نقول لا على الإطلاق: إنه خلق الكفر، بل نقول: خلق الكفر قبيحاً، باطلاً، شراً فاسداً، والحكمة تقتضي كون الكفر على هذه الصفات، فإيجاده عليها كان حكمة، وإنما السفه تحصيله حكمة حسناً، صواباً، كما يقصده الكافر، والله الموفق.

وبهذا يبطل قولهم: أنه تعالى لو كان هو الذي تولى إيجاد الكفر لجاز ذمه عليه، لأن الإيجاد فوق الاكتساب، فإن استحقاق الذم بفعل السفه، لا بفعل الحكمة، وقد مرّ أن الله تعالى في إيجاده حكيم، والعبد في اكتسابه سفيه، لما له في حقه من وخيم العاقبة، ولما يقصد تحصيله على ما تقتضيه الحكمة من الصفات، فيستحق العبد المذمة دون الله تعالى، بل هو المستحق لكل حمد على ما قررنا، والله الموفق.

وما زعموا: أن ليس وراء الوجود معنى تتعلق به القدرة، قلنا: مجموع ما ذكرنا من الدليلين أن العبد له فعل، وليست له قدرة التخليق يبطل هذا الكلام، ولا حاجة بنا إلى بيان الجهة التي تتعلق بها قدرة العبد، بل بنا الحاجة إلى إثبات أنه ليس بمجبور، وأنه فاعل عن اختيار، وأنه ليس بمخترع، وقد فرغنا عن ذلك كله بحمد الله تعالى.

ثم لما ثبت أن الإيجاد ليس من قبل العبد، وأن له فعلاً فيتعلق بما هو فعله الثواب والعقاب، والوعد والوعيد والأمر والنهي والحمد والذم، وإن كان ذلك غير متعلق بالإيجاد، على أن عندنا: الموجد بإيجاد الله تعالى باختيار العبد، هو فعل العبد، وليس بفعل الله تعالى بل مفعوله، وهذه المعاني كلها متعلقة بمفعوله، لا بفعله الذي هو الإيجاد، والله الموفق.

وقالوا: لو جاز أن يكون فاعلٌ غير الله جاز أن يكون خالقٌ غيره.

وقالوا: لا ثواب ولا عقاب، وإنما هما طينتان خلقتا: إحداهما للنار، وأخرى للجنة.

وقال آخرون وهم جمهور أهل الإثبات وعامة العلماء والمتفقهة من المتقدمين والمتأخرين: إن الله تعالى ذكره وفَّق أهل الإيمان، وأهل الطاعة للطاعة، وخذل أهل

=

ثم إن مذهب جمهور المعتزلة: أن المعدوم شيء وأكثرهم يزعمون أنه عرض، وكذا هو ذات وحركة والشيء شيء لنفسه، والموجود موجود لنفسه والقدرة متعلقة بالوجود دون المشيئة، وإن كان كل واحد منهما راجعاً إلى الذات، وتعلق القدرة بالوجود لا يوجب تعلقها بالشيئية ولا بالعرضية، ولا بالذاتية، ولا بكونه حركة، وإن لم يكن الوجود معنى وراءها، وكذا قدرة الصانع جل وعلا متعلقة بالوجود لا غير، ولا تعلق لها بالجوهرية، ولا بالشيئية ولا بالعرضية، وانعدام تعلق القدرة بهذه الوجوه،لم يمنع من تعلقها بالوجود، وإن كان الوجود راجعاً إلى الذات، وليس بمعنى وراء الذات فإذا هم قالوا بمثل ما قلنا في حق أفعال العباد، فإنا لا نأبى إلا تعلق قدرة العبد بالشيئية وهم قالوا به، وأقروا بجميع ما أنكروا علينا، ثم إنا جعلنا الشيئية والعرضية متعلقة بقدرة الله تعالى، وهم أبوا ذلك، وفيه تعطيل الصانع، والقول بقدم العالم، ثم أي فرق في حق العبد إذا لم تكن قدرته متعلقة بالشيئية بين أن تكون الشيئية ثابتة لا بقدرة أحد وبين أن تكون ثابتة بقدرة غير العبد، وبهذا يتبين عوار مذهب المعتزلة، وتناقض أصولهم الفاسدة.

وكذا عندهم: الثواب والعقاب، والأمر والنهي، والحمد والذم متعلقة بالوجود لا بالشيئية والعرضية، وهو عين ما يذهب إليه خصومهم، بل ما يذهبون إليه اتباع الدلائل العقلية والسمعية، وانقياد لها، واعتراف بحدوث العالم من جميع الوجوه، وثبوت الصانع ووحدانيته، وهم يقولون بعين ما يقوله الخصوم في المتنازع فيه مع القول بما يؤدي إلى القول بقدم العالم، وتعطيل الصانع، عصمنا الله تعالى عن كل قول هذا عقباه.

الفرق بين الخلق والكسب: ثم إن عبارات أصحابنا رحمهم الله اختلفت في الفرق بين الخلق والكسب، فقال بعضهم: كل مقدور وقع في محل قدرته فهو كسب وما وقع لا في محل قدرته فهو خلق، واسم الفعل يشملهما جميعاً، وقيل: ما وقع بآلة فهو كسب وما وقع لا بآلة فهو خلق، وقيل ما وقع المقدور به من حيث يصح انفراد القادر فهو خلق، وما وقع المقدور به مع تعذر انفراد القادر به فهو كسب، والله الموفق.

وهذه مسألة عظيمة تكثر فيها دلائل أهل الحق وشبهات الخصوم، وفي هذا القدر كفاية لمن لم يكن هَمّه التعنت والتعصب والميل إلى الهوى، والله تعالى الهادي بفضله ورحمته.

وانظر: التمهيد (٥٧) بتحقيقنا.

الكفر والمعاصي، فكفروا بربهم، وعصوا أمره.

قالوا: فالطاعة والمعصية من العباد بسبب من الله تعالى ذكره، وهو توفيقه للمؤمنين، وباختيار من العبد له.

قالوا: ولو كان القول كما قالت القدرية الذين زعموا أن الله تعالى ذكره قد فوَّض إلى خلقه الأمر فهم يفعلون ما شاءوا، ولبطلت حاجة الخلق إلى الله تعالى ذكره في أمر دينه، وارتفعت الرغبة إليه في معونته إياهم على طاعته.

قالوا: وفي رغبة المؤمنين في كل وقت أن يعينهم على طاعته ويوفقهم ويسددهم ما يدل على فساد ما قالوا.

قالوا: ولو كان القول كما قالوا من أن من أُعطي معونةً على الإيمان فقد أُعطيها قوةً على الكفر وجب ألا يكون لله جلَّ ثناؤه خلقٌ هو أقوى على الإيمان والطاعة من إبليس، وذلك أنه لا أحد من خلق الله يطيق من الشر ومن معصية الله ما يطيقه.

قالوا: وكان واجبًا أن يكون إبليس أقدر الخلق على أن يكون أقربهم إلى الله وأفضلهم عنده منزلةً.

قالوا: وأخرى: أن القوة على الطاعة لو كانت قوةً على المعصية والقوة على الكفر قوة على الإيمان لوجب أن يوجد الكفر والإيمان معًا في جسمٍ واحدٍ في حالٍ واحدةٍ؛ لأن السبب إذا وُجد وجب أن يكون مسببه موجدًا معه، كالنار إذا وُجدت وجب وجود الإسخان مع وجودها، وكالثلج إذا وجد وجب التبريد معه.

قالوا: فإن كانت القوة جائزًا وجودها وعدم أحدهما كاليد التي قد توجد وهي لا متحركة ولا ساكنة لعجز محلها، فقد يجب أن يكون جائزًا وجود القدرة على الطاعة والمعصية والعجز عنهما في حالٍ واحدةٍ في جسمٍ واحدٍ.

قالوا: ففي استحالة اجتماع العجز والقدرة في حالٍ واحدةٍ في جسمٍ واحدٍ الدليل الواضح على اختلاف حكم القدرة في الجوارح للفعل والجوارح، والقدرة للعمل سببٌ وليس كذلك الجوارح.

قالوا: وإذا كانت القدرة للفعل سببًا وجب وجود مسببه معه.

قالوا: وإذا كان ذلك كذلك وكان محالاً اجتماع الكفر والإيمان في جسمٍ واحدٍ في حالٍ واحدةٍ عُلِم أن القدرة على الطاعة غير القدرة على المعصية، وأن الذي تُعمل به الطاعة فيوصل به إليها من الأسباب غير الذي تُعمل به المعصية فيوصل به

إليها من الأسباب.

وصحَّ بذلك فساد قول من زعم أن الله عزَّ ذكره قد فوَّض إلى خلقه الأمر فهم يعملون ما شاءوا من طاعةٍ ومعصيةٍ، وإيمانٍ وكفرٍ، وليس لله جلَّ ثناؤه في شيء من أعمالهم صنعٌ.

قالوا: فإذا فسد قول القدرية الذين وصفنا قولهم، فقول جهم وأصحابه الذين زعموا أن الله تعالى ذكره اضطر عباده إلى الكفر وإلى الإيمان وإلى شتمه والفرية وأنه ليس للعباد في أفعالهم صنعٌ أبطل وأفسد.

قالوا: وذلك أن الله تعالى ذكره أمر ونهى، ووعد الثواب على طاعته، وأوعد العقاب والعذاب على معصيته؛ فقال في غير موضع من كتابه إذ ذكر ما فعل بأهل طاعته وولايته من أهل كرامته لهم: ﴿جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الواقعة:٢٤]، وإذ ذكر ما فعل بأهل معصيته وعداوته من عقابه إياهم: ﴿جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [التوبة:٨٢].

قالوا: فلو كانت الأفعال كلها لله لا صنع للعباد فيها لكان لا معنى للأمر والنهي؛ لأن الآمر يأمر غيره لا نفسه، وإذا أمر غيره فإنما يأمره ليطيعه فيما أمره، وكذلك نهيه إياه إذا نهاه.

قالوا: فهذا أمر الله تعالى ذكره ونهي في قولنا وقول جهم وأصحابه؛ فأثاب وعاقب، فلن يخلو من أن يكون أمر نفسه ونهاها، وأمر عبده ونهاه.

قالوا: ومن المحال أن يكون أمر نفسه ونهاها عندنا وعندهم؛ فالواجب أن يكون أمر غير نفسه ونهى غيرها.

قالوا: وإذا كان ذلك كذلك فلن يخلو من أن يكون أمر ليطاع أو لا يطاع، وإن كان أمر ليطاع فمعلومٌ أن الطاعة فعل المطيع والمعصية فعل العاصي، وأن فعل الله وخلقه الذي ليس بكسبٍ للعبد لا طاعة ولا معصية كما خلقُهُ السموات والأرض ليس فوق الله جلَّ ثناؤه أحدٌ يأمره وينهاه، فيكون فعله طاعةً أو معصيةً؛ فالطاعة إنما هي الفعل الذي بحذائه أمرٌ، والمعصية كذلك، فإن كان أمرٌ لا يطاع فقد زالت المآثم عن الكفرة، واللائمة عن العصاة؛ فارتفع الثواب والعقاب؛ إذ كان الثواب ثوابًا على طاعته والعقاب عقابًا على معصيته.

قالوا: وفساد هذا القول أوضح من أن يحتاج إلى الإكثار في الإبانة عن جهل

قائله.

فإذا كان فساد قول القدرية القائلين بالتفويض، وخطأ قول جهم وأصحابه القائلين بالإخبار، صح قول القائلين من أهل الإثبات بالذي استشهدنا من الدلالة، وهذا القول أعني قول أهل الإثبات المخالفين القدرية والجهمية هو الحق عندنا والصواب لدينا للعلل التي ذكرناها.

القول في الاختلاف الرابع

قال أبو جعفر: ثم كان الاختلاف الرابع الذي حدث بعد هذا الاختلاف الثالث الذي ذكرناه، وذلك اختلافهم في الكبائر.

فقال بعضهم: هم كفار، وهو قول الخوارج.

وقال بعضهم: ليسوا بالكفار الذين تحلُّ دماؤهم وأموالهم، ولكنهم كفار نعمة، وهم منافقون؛ لأن لهم حكم المؤمنين.

وقال آخرون: ليسوا بمؤمنين ولا كفار، ولكنهم فسقةٌ أعداء الله، ويوارثون في الدنيا المسلمين ويناكحونهم ويحكم لهم بحكم الإسلام، غير أنهم من أهل النار مخلدون فيها.

وهذا قولٌ، وكل أهل هذه المقالات الثلاث التي وصفنا صفة قائليها يزعمون أن أهل الكبائر من أهل التوحيد مخلدون في النار لا يخرجون منها.

وقال آخرون: أهل الكبائر من أهل التوحيد الذين وحَّدوا وصدَّقوا رسول الله ﷺ، وأقرُّوا بشرائع الإسلام مؤمنون بإيمان جبريل وميكائيل، وهم من أهل الجنة. **وقالوا:** لا يضرهم مع الإيمان ذنبٌ، صغيرةٌ كانت أو كبيرةٌ، كما لا ينفع مع الشرك عملٌ.

قالوا: والوعيد إنما هو لأهل الكفر بالله، المكذِّبين بما جاء به رسوله ﷺ.

وقال آخرون: هم مؤمنون غير أنهم لما ركبوا من معاصي الله فاجترحوا الذنوب في مشيئة الله إن شاء عفا عنهم بفضله فأدخلهم الجنة، وإن شاء عاقبهم بذنوبهم، فإنه يعاقبهم بقدر الذنب ثم يُخرجهم من النار بعد التمحيص فيدخلهم الجنة.

قالوا: ولا يجوز في عدله أن يعاقب عبده على ذنوبه، ولا يجازيه على طاعته إياه.

قالوا: بل الذي هو أولى به الأخذ بالصفح والفضل عن الْجُرم.

قالوا: فإن هو لم يصفح عن الْجُرم وعاقب عليه فغير جائزٍ ألا يثيب على الطاعة؛ لأن ترك الثواب على الطاعة مع العقاب على المعصية جورٌ.

قالوا: والله عدلٌ لا يجور، وليس ذلك من صفته.

وقال آخرون فيهم: هم مسلمون وليسوا بمؤمنين؛ لأن المؤمن هو الولي المطيع لله.

قالوا: وقول القائل: فلانٌ مؤمنٌ مدح منه لمن وصفه.

قالوا: والفاسق مذمومٌ غير ممدوحٍ، عدوُّ الله لا ولي له.

قالوا: فغير جائزٍ أن يُوصف أعداء الله بصفة أوليائه، أو أولياؤه بصفة أعدائه.

قالوا: فاسمه الذي هو اسمه الفاسق الخبيث الرديء لا المؤمن.

قالوا: وتسميته مسلمًا باستسلامه لحكم الله الذي جعله حكمًا له ولأمثاله من الناس.

قال أبو جعفر: والذي نقول: معنى ذلك أنهم مؤمنون بالله ورسوله، ولا نقول: هم مؤمنون بالإطلاق؛ لعلل سنذكرها بعد، ونقول: هم مسلمون بالإطلاق؛ لأن الإسلام اسمٌ للخضوع والإذعان، فكل مذعنٍ لحكم الإسلام ممن وحَّد الله وصدَّق رسوله ﷺ بما جاء به من عنده، فهو مسلمٌ، ونقول: هم مسلمون فسقةٌ عصاةٌ لله ولرسوله، ولا ننزلهم جنَّةً ولا نارًا، ولكنا نقول كما قال الله تعالى ذكره: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾ [النساء:٤٨].

فنقول: هم في مشيئة الله تعالى ذكره، إن شاء أن يعذبهم عذبهم وأدخلهم النار بذنوبهم، وإن شاء عفا عنهم بفضله ورحمته فأدخلهم الجنة، غير أنه إن أدخلهم النار فعاقبهم بها لم يخلِّدهم فيها، ولكنه يعاقبهم فيها بقدر إجرامهم، ثم يخرجهم بعد عقوبته إياهم بقدر ما استحقوا فيدخلهم الجنة؛ لأن الله جلَّ ثناؤه وعد على الطاعة الثواب، وأوعد على المعصية العقاب، ووعد أن يمحو بالحسنة السيئة ما لم تكن السيئة شركًا، فإذا كان ذلك كذلك فغير جائزٍ أن يبطل بعقاب عبدٍ على معصيته إياه ثوابه على طاعته؛ لأن ذلك محوٌ بالسيئة الحسنة لا بالحسنة السيئة، وذلك خلاف الوعد الذي وعد عباده، وغير الذي هو به موصوفٌ من العدل والفضل والعفو عن الجرم، والعدل: العقاب عن الجرم، والثواب على الطاعة.

فأما المؤاخذة على الذنب وترك الثواب والجزاء على الطاعة فلا عدل ولا فضل، وليس من صفته أن يكون خارجًا من إحدى هاتين الصفتين.

وبعد.. فإن الأخبار المروية عن رسول الله ﷺ متظاهرةٌ بنقل من يمتنع في نقله الخطأ والسهو والكذب، ويوجب نقله العلم، أنه ذكر أن الله جلَّ ثناؤه يُخرج من النار قومًا بعدما امتحشوا وصاروا حُممًا بذنوبٍ كانوا أصابوها في الدنيا ثم يدخلهم الجنة، وأنه ﷺ قال: ((**شفاعتِي لأهلِ الكبائر من أمَّتِي**[1])).

وأنه عليه السلام يشفع لأمته إلى ربه ﷻ ذكره، فيُقال: ((**أخرجْ منها منهم مَنْ كان في قلبه مثقالُ حبَّةٍ من خردلٍ من إيمانٍ**[2])).

في نظائرها لما ذكرنا من الأخبار التي إن لم تثبت صحتها لم يصح عنه خبَر ﷺ.

القول في الاختلاف الخامس

قال أبو جعفر: ثم كان الاختلاف الخامس وهو الاختلاف فيمن يستحقُّ أن يسمَّى مؤمنًا، وهل يجوز أن يُسمَّى أحدٌ مؤمنًا على الإطلاق، أم ذلك غير جائزٍ إلا موصولاً بمشيئة الله جلَّ ثناؤه؟

فقال بعضهم: الإيمان معرفةٌ بالقلب وإقرارٌ باللسان وعملٌ بالجوارح، فمن أتى بمعنيين من هذه المعاني الثلاثة ولم يأتِ بالثالث فغير جائزٍ أن يُقال: إنه مؤمنٌ، ولكنه يُقال له: إن كان اللذان أتى بهما المعرفة بالقلب والإقرار باللسان وهو في العمل مفرطٌ فمسلمٌ.

وقال آخرون من أهل هذه المقالة: إذ كان كذلك فإننا نقول: هو مؤمن بالله ورسوله، ولا نقول: مؤمن على الإطلاق.

وقال آخرون من أهل هذه المقالة: إذا كان كذلك فإنه يقال له: مسلم، ولا يقال له: مؤمن إلا مقيدًا بالاستثناء؛ فيقال: هو مؤمن إن شاء الله.

وقال آخرون: الإيمان معرفةٌ بالقلب، وإقرارٌ باللسان، وليس العمل من الإيمان

---

(١) رواه الترمذي (٤/٦٢٥)، وابن حبان (١٤/٣٨٧)، والحاكم في المستدرك (١/١٣٩).

(٢) رواه البخاري (١/١٦)، والطبراني في الصغير (٢/١١٤)، والديلمي في الفردوس (٥/٥٠٨).

في شيءٍ؛ لأن الإيمان في كلام العرب التصديق.

قالوا: والعامل لا يقال له: مصدِّقٌ، وإنما التصديق بالقلب واللسان.

قال: فمتى صدَّق بقلبه ولسانه فهو مؤمنٌ مسلمٌ.

وقال آخرون: الإيمان المعرفة بالقلب، فمن عرف الله بقلبه وإن جحده بلسانه وفرط في الشرائع فهو مؤمنٌ.

وقال آخرون: الإيمان نفسه التصديق باللسان، والإقرار بدون المعرفة والعمل.

قالوا: لأن ذلك هو المعرفة في كلام العرب.

قالوا: وبعد، فإن معرفة الله جلَّ ثناؤه ليس بكسبٍ للعبد فيكون من معاني الإيمان، والعمل من فرائض الله التي شرعها لعباده وليس ذلك بتوحيدٍ أيضًا.

قالوا: وإيمانٌ بلا كسب العبد من العمل الذي هو توحيد الله تعالى ذكره وإقرارٌ منه بوحدانيته ونبوة رسوله ﷺ وما جاء به من شرائع دينه.

قالوا: فمتى أتى بذلك فهو مؤمنٌ لا شكَّ فيه.

قال أبو جعفر: والصواب من القول في ذلك عندنا أن الإيمان اسم للتصديق كما قالته العرب، وجاء به كتاب الله تعالى ذكره خبرًا عن إخوة يُوسف من قولهم لأبيهم يعقوب: ﴿وَمَا أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾ [يوسف:١٢]، بمعنى: ما أنت بمصدِّقٍ لنا على قولنا، غير أن المعنى الذي يستحق به اسم مؤمن بالإطلاق هو الجامع لمعاني الإيمان، وذلك أداء جميع فرائض الله تعالى ذكره: من معرفةٍ وإقرارٍ وعملٍ، وذلك أن العارف المعتقد صحة ما عرف من توحيد الله تعالى ذكره وأسمائه وصفاته مصدِّقٌ لله في خبره عن وحدانيته وأسمائه وصفاته؛ فكذلك العارف بنبوة نبي الله ﷺ المعتقد صحة ذلك، وصحة ما جاء به من فرائض الله، وذلك أن معارف القلوب عندنا اكتساب العباد وأفعالهم، وكذلك الإقرار باللسان بعد ثبوته، وكذلك العمل بفرائض الله التي فرضها على عباده تصديقٌ من العامل بعمله ذلك لله جلَّ ثناؤه ورسوله ﷺ.

كما إقراره بوجوب فرض ذلك عليه تصديقٌ منه لله ورسوله بإقراره أن ذلك له لازمٌ، فإذ كلُّ هذه المعاني يستحق على كل واحدٍ منهما على انفراده اسم إيمان.

وكان العبد مأمورًا بالقيام بجميعها كما هو مأمورٌ ببعضها، وإن كانت العقوبة على تضييع بعضها أغلظ، وفي تضييع بعضها أخفُّ، كان بيِّنا أنه غير جائزٍ تسمية

أحدٍ مؤمنًا ووصفه به مطلقًا من غير وصلٍ إلا لمن استكمل معاني التصديق الذي هو جماع أداء جميع فرائض الله.

كما أن العلم الذي يأتي مطلقًا هو العلم بما ينوب أمر الدين.

فلو أن قائلاً قال لرجل عرف منه نوعًا، وذلك كرجل كان عالمًا بأحكام المواريث دون سائر علوم الدين، فذكره ذاكرٌ عند من يعتقد أن اسم عالمٍ لا يلزمه بالإطلاق في أمر الدين إلا من قلنا: إنه يلزمه، فقال: فلانٌ عالمٌ بالإطلاق ولم يصله.

فيقال: فلانٌ عالمٌ بالفرائض أو بأحكام المواريث، كان قد أخطأ في العبارة وأساء في المقالة؛ لأنه وضع اسم العموم على خاص عند من لا يعلم مراده، إن كان قائل ذلك أراد الخصوص.

وإن كان أراد العموم وهو يعلم أن هذا الاسم لا يستحق إلا من كان جامعًا علم جميع ما ينوب أمر الدين فقد كذب.

وكذلك القائل لمن لم يكن جامعًا أداء جميع فرائض الله عزَّ ذكره: من معرفةٍ، وإقرارٍ، وعملٍ: (هو مؤمن) إما كاذبٌ، وإما مخطئٌ في العبارة، مسيءٌ في المقالة، إذا لم يصل قوله: هو مؤمن بما هو به مؤمن؛ لأن وصفنا من وصفنا بهذه الصفة وتسميتناه هذه التسمية بالإطلاق إنما هو للمعاني الثلاثة التي قد ذكرناها.

فمن لم يكن جامعًا ذلك فإنما له ذلك الاسم بالخصوص؛ فغير جائزٍ وصف من كان له من صفات الإيمان خاصٌّ.

ومن أسمائه بعضٌ بصيغة العموم، وتسميته باسم الكل، ولكن الواجب أن يصل الواصف إذا وصف بذلك أن يقول له إذا عرف وأقرَّ وفرَّط في العمل هو مؤمنٌ بالله ورسوله، فإذا أقرَّ بعد المعرفة بلسانه وصدَّق وعمل ولم تظهر منه مُوبِقَةٌ ولم تُعرف منه إلا المحافظة على أداء الفرائض. قيل: هو مؤمنٌ إن شاء الله.

وإنما وصلنا تسميتنا إياه بذلك بقولنا إن شاء الله؛ لأنَّا لا ندري هل هو مؤمن ضيَّع شيئًا من فرائض الله عزَّ ذكره أم لا؛ بل سكون قلوبنا إلى أنه لا يخلو من تضييع ذلك أقرب منها إلى اليقين، فإنه غير مضيّعٍ شيئًا منها ولا مفرّطٍ.

فلذلك من وصفناه بالإيمان بالمشيئة إذ كان الاسم المطلق من أسماء الإيمان إنما هو الكمال، فمن لم يكن مكملاً جميع معانيه والأغلب عندنا أنه لا يكملها

أحدٌ لم يكن مستحقًّا اسم ذلك بالإطلاق والعموم الذي هو اسم الكمال.

لأن الناقص غير جائزٍ تسميته بالكمال، ولا البعض باسم التام، ولا الجزء باسم الكل.

القول في الاختلاف السادس

قال أبو جعفر: ثم كان الاختلاف السادس، وذلك الاختلاف في زيادة الإيمان ونقصانه.

فقال بعضهم: الإيمان يزيد وينقص، وزيادته بالطاعة، ونقصانه بالمعصية.

قالوا: وإنما جازت الزيادة والنقصان عليه لأنه معرفةٌ وقولٌ وعملٌ؛ فالناس متفاضلون بالأعمال، فأكثرهم له طاعةً أكثرهم إيمانًا، وأقلُّهم طاعةً أقلُّهم إيمانًا.

وقال آخرون: يزيد ولا ينقص.

وقالوا: زيادته الفرائض، وذلك أن العبد في أول حالٍ تلزمه الفرائض إنما يلزمه الإقرار بتوحيد الله جلَّ ثناؤه دون غيره من الأعمال، وذلك بلوغ نوعٍ من أنواع الإيمان، ثم فرض الطهارة للصلاة، والغسل من جنابة إن كان أجنب مثل ذلك، ثم الصلاة، ثم كذلك سائر الفرائض إنما يلزمه كل فرضٍ منها بمجيء وقته.

قالوا: وإنما يزداد إيمانه وفرائضه بمجيء أوقاتها ولا ينتقص.

قالوا: فلا معنى لقول القائل: الإيمان ينقص؛ لأنه لا يسقط عنه فرضٌ لزمه بعد لزومه إياه، وهو بالحال التي لزمه فيها إلا بأدائه.

قالوا: فالزيادة معروفةٌ، ولا يعرف نقصانه.

وقال آخرون: الإيمان لا يزيد ولا ينقص؛ وذلك أن الإيمان معرفة الله وتوحيده والإقرار بذلك بعد المعرفة وبما فرض عليه من فرائضه.

قالوا: والجهل بذلك وجحود شيءٍ منه كفرٌ، فلا وجه للزيادة فيما لا يكون إيمانًا إلا بتمامه وكماله، ولا للنقصان فيما النقصان عنه كفرٌ.

قالوا: فقول القائل: الإيمان يزيد وينقص كفرٌ وجهلٌ لما وصفنا.

قال أبو جعفر: والحق في ذلك عندنا أن يُقال: الإيمان يزيد وينتقص؛ لما وصفنا قبل من أنه معرفةٌ وقولٌ وعملٌ، وأن جميع فرائض الله تعالى ذكره التي فرضها على عباده من المعاني التي لا يكون العبد مستحقًّا اسم مؤمن بالإطلاق إلا

بأدائها، وإذا كان ذلك كذلك وكان لا شكَّ أن الناس متفاضلون في الأعمال مقصِّرٌ وآخر مقتصدٌ مجتهدٌ، ومن هو أشد منه اجتهادًا كان معلومًا أن المقصر أنقص إيمانًا من المقتصد، وأن المقتصد أزيد منه إيمانًا، وأن المجتهد أزيد إيمانًا من المقتصد والمقصر، وأنهما أنقص منه إيمانًا؛ إذ كان جميع فرائض الله كما قلنا قبل؛ فكل عاملٍ فمقصِّرٌ عن الكمال، فلا أحد إلا وهو ناقص الإيمان غير كامله؛ لأنه لو كمُل لأحد منهم كمالاً تجوز له الشهادة به لجازت الشهادة له بالجنة؛ لأن من أدَّى جميع فرائض الله فلم يبق عليه منها شيءٌ واجتنب جميع معاصيه فلم يأت منها شيئًا ثم مات على ذلك فلا شكَّ أنه من أهل الجنة؛ ولذلك قال عبد الله بن مسعود في الذي قيل له: إنه قال: إني مؤمن: ((ألا قال: إني من أهل الجنة[1])).

لأن اسم الإيمان بالإطلاق إنما هو للكمال، ومن كان كاملاً كان من أهل الجنة، غير أن إيمان بعضهم أزيد من إيمان بعضٍ، وإيمان بعضٍ أنقص من إيمان بعضٍ؛ فالزيادة فيه بزيادة العبد بالقيام باللازم له من ذلك.

قال أبو جعفر: وقد دلَّلنا على خطأ قول من زعم أن الإيمان معرفةٌ وإقرارٌ دون العمل، وعلى فساد قول الزاعم أنه الإقرار دون المعرفة والعمل بما أغنى عن تكراره في هذا الموضع، وفي فساد ذلك القول فساد علة الزاعمين أنه لا يجوز الزيادة والنقصان في الإيمان، وصحة القول الذي اخترناه.

القول في الاختلاف في أمر القرآن

قال أبو جعفر: ثم كان الاختلاف الحادث بعد ذلك في أمر القرآن.

فقال بعضهم: هو مخلوقٌ.

وقال آخرون: ليس بمخلوقٍ ولا خالقٍ.

وقال آخرون: لا يجوز أن يُقال: هو مخلوقٌ ولا غير مخلوقٍ.

قال أبو جعفر: والصواب في ذلك من القول عندنا قول من قال: ليس بخالقٍ ولا مخلوقٍ؛ لأن الكلام لا يجوز أن يكون كلامًا إلا لمتكلمٍ؟ لأنه ليس بجسمٍ، فيقوم بذاته قيام الأجسام بأنفسها.

---

(١) رواه عبد الله بن أحمد في السنة (٣٢٦/١)، والآجري في الشريعة (١٤٤/١).

فمعلومٌ إذ كان ذلك كذلك أنه غير جائزٍ أن يكون خالقًا؛ بل الواجب إذ كان ذلك كذلك أن يكون كلامًا للخالق، وإذ كان كلامًا للخالق وبطل أن يكون خالقًا لم يكن أن يكون مخلوقًا؛ لأنه لا يقوم بذاته وأنه صفةٌ والصفات لا تقوم بأنفسها، وإنما تقوم بالموصوف بها، كالألوان والطعوم والأراييح والشم، لا يقوم شيءٌ من ذلك بذاته ونفسه، وإنما يقوم بالموصوف به.

فكذلك الكلام صفةٌ من الصفات لا تقوم إلا بالموصوف بها.

وإذ كان ذلك كذلك صحَّ أنه غير جائزٍ أن يكون صفةً للمخلوق والموصوف بها الخالق؛ لأنه لو جاز أن يكون صفةً لمخلوق والموصوف بها الخالق جاز أن يكون كل صفةٍ لمخلوق فالموصوف بها الخالق، فيكون إذ كان المخلوق موصوفًا بالألوان والطعوم والأراييح والشم والحركة والسكون أن يكون الموصوف بالألوان وسائر الصفات التي ذكرنا الخالق دون المخلوق، في اجتماع جميع الموحِّدين من أهل القبلة وغيرهم على فساد هذا القول ما يوضِّح فساد القول بأن يكون الكلام الذي هو موصوفٌ به رب العزة كلامًا لغيره.

فإذا فسد ذلك وصحَّ أنه كلامٌ له وكان قد تبين ما أوضحنا قبلُ أن الكلام صفةٌ لا تقوم إلا بالموصوف بما صحَّ أنه صفةٌ للخالق.

وإذ كان ذلك كذلك صحَّ أنه غير مخلوقٍ.

ومن أبى ما قلنا في ذلك قيل له: أخبرنا عن الكلام الذي وصفت أن القديم به متكلمٌ مخلوقٌ، أخلقه إذ كان عنده مخلوقًا في ذاته، أم في غيره، أم قائمٌ بنفسه؟

فإن زعم خلقه في ذاته فقد أوجب أن تكون ذاته محلاً للخلق، وذلك عند الجميع كفرٌ.

وإن زعم أنه خلقه قائمٌ بنفسه. قيل له: أفيجوز أن يخلق لونًا قائمًا بنفسه وطعمًا وذواقًا؟.

فإن قال: لا. قيل له: فما الفرق بينك وبين من أجاز ما أَبَيْتَ من قيام الألوان والطعوم بأنفسها، وأنكر ما أجزت من قيام الكلام بنفسه؟! ثم يسأل الفرق بين ذلك، ولا فرق.

وإن قال: بل خلقه قائمًا بغيره. قيل له: فخلقه قائمٌ بغيره وهو صفةٌ له؟!

فإن قال: بلى. قيل له: أفيجوز أن يخلق لونًا في غيره فيكون هو المتلوِّن، كما

خلق كلامًا في غيره، فكان هو المتكلم به. وكذلك يخلق حركةً في غيره فيكون هو المتحرك بها.

فإن أبى ذلك سُئل الفرق.

وإن أجاز ذلك أوجب أن يكون تعالى ذكره إذا خلق حركةً في غيره فهو المتحرك، وإذا خلق لونًا في غيره فهو المتلون به.

وذلك عندنا وعندهم كفرٌ وجهلٌ.

وفي فساد هذه المعاني التي وصفنا الدلالة الواضحة؛ إذ كان لا وجه لخلق الأشياء إلا بعض هذه الوجوه صحَّ أن كلام الله صفةٌ له، غير خالقٍ ولا مخلوقٍ، وأن معاني الخلق عنه منفيَّةٍ(1).

---

(١) قال اللامشي: إن كلام الله تعالى صفة أزلية لله تعالى عند أهل السنة والجماعة.

وقالت المعتزلة: ((إنه مُحدَثٌ مخلوقٌ)). والخلاف بيننا وبينهم في الحقيقة في ماهية الكلام. فعندنا كلام الله تعالى صفة أزلية قائمة بذات الله تعالى ليس من جنس الحروف والأصوات وأنه واحد غير متجزئ وليس بعبري ولا سوري ولا عربي، غير أن المخلوقين يعبرون عن هذا الواحد بعبارات مختلفة. فإذا عبروا عنه بالعبرية سمي توراة وإذا عبروا عنه بالسورية سمي إنجيلاً، وإذا عبروا عنه بالعربية سمي قرآناً. وصار القول فيه كالقول في ذات الله تعالى فإنه يعبر عنه بعبارات مختلفة حتى يُسمى بكل لسان باسم آخر مع أن ذات الله تعالى واحد لا يتعدد. فكذلك في ما نحن فيه.

والدليل على أن كلام الله تعالى صفة أزلية قائمة بذاته أنه لو كان حادثاً لكان الحال لا يخلو إما أن يكون حادثاً في ذاته أو في محل آخر أو لا في محل، والكل باطل.

أما الأول: فلأن ذات الله تعالى ليس بمحل للحوادث.

وأما الثاني: فلأن صيرورة الذات متكلماً بكلام قام بمحل آخر كصيرورة الذات ذاهباً بذهاب قام بمحل آخر وكصيرورة المحل أسود بسواد قام بمحل آخر وكصيرورة الشخص قادراً بقدرة قامت بشخص آخر. وكل ذلك باطل.

وأما الثالث: فلأن الكلام الحادث عرض وقيام العرض لا في محل محال.

وقالت المعتزلة: ((كلام الله تعالى عين هذه العبارات وإنها محدثة مخلوقة)).

وشبهتهم أن كلام الله تعالى لو كان أزلياً لكان الله تعالى به في الأزل آمراً ناهياً مخبراً مستخبراً والأمر والنهي للمعدوم سفة، والإخبار للمعدوم والاستخبار عنه كذلك ولأن الله تعالى قال في كلامه: ﴿وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى﴾. [طه:١٢١]، وقال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِناً﴾. [إبراهيم:٣٥]، وقال: ﴿فَأَلْقَى مُوسَى عَصَاهُ﴾. [الشعراء:٤٥]، وقال: ﴿وَجَاء إِخْوَةُ يُوسُفَ﴾. [يوسف:٥٨]، وأخبر عن فرعون أنه: ﴿فَحَشَرَ فَنَادَى﴾. =

القول في الاختلاف في عذاب القبر

قال أبو جعفر: ثم كان الاختلاف بعد ذلك في ألفاظ العباد بالقرآن، وقد بيَّنا ذلك فيما مضى من كتابنا هذا.

واختُلف في عذاب القبر، وهل يعذِّب الله تعالى أحدًا في قبره أو ينعِّمه فيه؟

فقال قومٌ: جائزٌ أن يكون الله جلَّ ذكره يعذِّب في القبر من شاء من أعدائه وأهل معصيته.

وقال آخرون: بل ذلك كائنٌ لا محالة؛ لتواتر الأخبار عن رسول الله ﷺ بأن الله جلَّ جلاله يعذِّب قومًا في قبورهم بعد مماتهم.

وقال آخرون: ذلك من المحال ومن القول خطأٌ؛ وذلك أن الميت قد فارقه الروح، وزايلته المعرفة، فلو كان يألم وينعم لكان حيًّا لا ميِّتًا، والفرق بين الحيِّ والميت الحسُّ، فمن كان يحسُّ الأشياء فهو حيٌّ، ومن كان لا يحسُّها فهو ميِّتٌ.

وقالوا: ومحالٌ اجتماع الحسِّ وفقد الحسِّ في جسمٍ واحدٍ؛ فلذلك كان عندهم محالاً أن يُعذَّب الميت في قبره.

قال أبو جعفر: والحق في ذلك عندنا ما تظاهرت به الأخبار عن رسول الله ﷺ

[النازعات:٧٩]، والإخبار عن وجود هذه الأشياء قبل وجودها كذب، والكذب على الله محال منفي عن الله تعالى. وحجتنا ما ذكرنا.

وشبهتهم فاسدة لأنهم يوافقوننا على أن المُنزل على محمد ﷺ أمرٌ ونهيٌ لنا وإن كنا معدومين يومئذٍ. وكان المعنى فيه وهو أن الأمر للمعدوم إنما يكون سفهاً إذا كان أمراً له ليجب عليه الائتمار به في الحال. فأما إذا كان أمراً له ليجب عليه الائتمار بعد وجوده وبعد بلوغه الأمر إليه، فهو حُكمه وليس بسفه.

وما قالوا: ((إنه خبر عن وجود هذه الأشياء قبل وجودها)) فهو فاسد لأن القَبْليّة والبَعْديّة أمران يتعلقان بالزمان، وكلام الله تعالى لا يتعلق بالزمان ولا يوصف بالقَبْليّة والبَعْديّة ولا تصير القَبْليّة والبَعْديّة صفة له، فيكون إخباراً عن وجودها مطلقاً. وإنما التغير وقع على الموجود الحادث لا على ذات الإخبار. فصار كما إذا كان الرجل مقبلاً على شجرة فما دام مُقبلاً عليها تكون الشجرة قبله. فإذا جاوزها صارت بعده. وهذا التغير وقع على ذات الشخص لا على ذات هذه الشجرة لأنها قائمة على حالها كما كانت. فكذلك في ما نحن فيه وبالله المعونة. وانظر: التمهيد (ص٢٠) بتحقيقنا.

أنه قال: ((استعيذُوا بالله من عذابِ القبرِ؛ فإنَّ عذابَ القبرِ حقٌّ[١])).

ويُقال لمن أنكر ذلك: أتجيزون أن يحدث الله حياةً في جسمٍ ويُعدمه الحسَّ؟

فإن أنكروا ذلك قيل لهم: وما المعنى الذي دعاكم إلى الإنكار لذلك؟

فإن زعموا أن الذي دعاهم إلى ذلك هو أن الحياة علةٌ للحس وسببٌ له، وغير جائزٍ أن يوجد سبب شيءٍ ويعدم مسببه، وأوجبوا أن يكون الْمُبرسم والمغمى عليه يحسَّان الآلام في حال زوال أفهامهما.

فيقال لهم: أتنكرون جواز فقد الآلام واللذات مع وجود الحياة؟

فإن أنكروا جواز ذلك، وقالوا: لا يكون حيٌّ إلا من يألم ويلذ.

قلنا لهم: أفتحيلون أن يكون حيًّا إلا مطيعًا أو عاصيًا أو فاعلاً أو تاركًا؟

فإن قالوا: نعم. خرجوا من حد المناظرة لدفعهم الموجود المحسوس؛ وذلك أن الأطفال والمجانين موجودون أحياءً لا مطيعين ولا عاصين، وأن المغمى عليه والمبرسم لا فاعل ولا تارك اختيارًا.

وإن قالوا: بل لا نحيل ذلك، ونقول: جائزٌ وجود حيٍ لا مطيعًا، ولا عاصيًا، ولا فاعلاً، ولا تاركًا. قيل لهم: فأجيزونا وجود حيٍ لا حاسٍ ولا مدركٍ كما أجزتم وجوده لا فاعلاً ولا تاركًا.

فإن أبوا سُئلوا الفرق بينهما.

وإن أجازوا وجود حيٍ لا حاسٍ ولا مدركٍ. قيل لهم: فإذ كان جائزًا عندكم وجود حيٍ لا حاسٍ ولا مدركٍ فقد جاز وجود الحياة في جسمٍ وارتفاع الحسِّ عندكم منه.

فإذا جاز ذلك عندكم فما أنكرتم من وجود الحسِّ في جسمٍ مع ارتفاع الحياة منه؟! ويُسألون الفرق بين ذلك.

ويقال لهم: أليس من قولكم: إنه جائزٌ وجود الحياة في جسمٍ وفقد العلم منه في حالٍ واحدةٍ؟

فإن قالوا: نعم. قيل لهم: فما أنكرتم من وجود العلم في جسمٍ مع فقد الحياة؟

---

(١) رواه أحمد (٨١/٦)، وذكره الهيثمي في المجمع (٥٥/٣)، وابن حجر في فتح الباري (٢٣٦/٣).

وهل بينكم وبين مَنْ أنكر وجود الحياة في جسمٍ مع فقد العلم، فأجازوا وجود العلم مع فقد الحياة؟.

فإن قالوا: الفرق بيننا وبينه أنَّا لم نجد عالمًا إلا حيًّا، وقد نجد حيًّا لا عالمًا.

قيل لهم: أوكل ما لم تشاهدوه أو تعاينوه أو مثله فغير جائزٍ كونه عندكم؟

فإن قالوا: نعم. قيل لهم: أفشاهدتم جسمًا حيًّا له حياةٌ لا تفارقه الحياة بالاحتراق بالنار؟

فإن زعموا أنهم قد شاهدوا ذلك وعاينوه أكذبتهم المشاهدة مع ادِّعائهم ما لا يخفى كذبهم فيه.

وإن زعموا أنهم لم يعاينوا ذلك ولم يشاهدوه. قيل لهم: أفتقرُّون بأن ذلك كائنٌ، أم تنكرونه؟

فإن زعموا أنهم ينكرونه خرجوا من ملة الإسلام بتكذيبهم محكم القرآن؛ وذلك أن الله تعالى ذكره قال فيه: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لاَ يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا وَلاَ يُخَفَّفُ عَنْهُم مِّنْ عَذَابِهَا﴾ [فاطر:٣٦].

فإن قالوا: بل نقرُّ بأن ذلك كائنٌ. قيل لهم: فما أنكرتم من جواز وجود العلم وحِسِّ الألم واللذة مع فقد الحياة؟ وإن لم تكونوا شاهدتم ولا عاينتم عالمًا ولا حاسًّا إلا حيًّا له حياةٌ، كما جاز عندكم وجود الحياة في جسمٍ تحرقه النار، وإن لم تكونوا عاينتم جسمًا تتعاقبه الحياة مع احتراقه بالنار.

فإن قالوا: إنما أجزنا ما أجزنا من بقاء الحياة في الجسم الذي تحرقه النار في حال إحراقه النار تصديقًا منا بخبر الله جلَّ ثناؤه.

قيل لهم: فصدَّقتم بخبر الله جلَّ ثناؤه بما هو ممكنٌ في العقول كونه أو بما هو غير ممكنٍ فيها كونه؟

فإن زعموا أنهم أجازوا ما هو غير ممكنٍ في العقول كونه زعموا أن خبر الله ﷻ بذلك تكذِّب به العقول وترفع صحته، وذلك بالله كفرٌ عندنا وعندهم، ولا أخالهم يقولون ذلك.

فإن زعموا أنه تعالى ذكره أخبر من ذلك بما تصدقه العقول.

قيل لهم: فإذا كان خبره بذلك خبرًا يصدِّقه العقل، وإن لم تكونوا عاينتم مثله، فأجيزوا كذلك أن عذاب الله تعالى ذكره ألمًا ولذَّةً وعِلمًا في جسم لا حياة فيه.

وإن لم تكونوا عاينتم مثله فيما شاهدتم، ولا صحَّ بذلك عندكم خبر عن الله تعالى ذكره، أو عن رسوله ﷺ، كما كان غير محال عندكم في العقل وجود الحياة في جسمٍ قد أحرقتهُ النَّار قبل مجيء الخبر به، وإن كان الخبر قد حقَّق صحة كون ذلك حتى يصح به عندكم خبرٌ من الله أو من رسوله ﷺ.

قال أبو جعفر:

والمسألة على من أنكر مُنكرًا ونكيرًا، ودفع صحة الخبر الذي روي عن رسول الله ﷺ أنه قال: ((**إن الميت ليسمع خفق نعالهم**[١])) يعني: نعال من حضر قبره إذا ولَّوا مدبرين.

والخبر الذي روي عنه ﷺ: ((أنه وقف على أهل القليب فناداهم بأسمائهم: يا عتبةَ بنَ ربيعةَ، وشَيبةَ بن رَبيعةَ، ويا أبَا جَهل بن هشام، هل وجدتم ما وعد ربُّكُم حقًّا، فإني قد وجدت ما وعدني ربي حقًّا، قالوا: يا رسول الله أتكلم قومًا قد ماتوا وجيَّفوا؟!

قال: ما أنتم بأسمع لما أقول منهم[٢])).

وما أشبه ذلك من الأخبار الواردة عن رسول الله ﷺ في الموتَى، كالمسألة على من أنكر عذاب القبر سواء؛ لأنَّ علَّتهم في جميع إنكار ذلك علَّةٌ واحدة، وعلَّتُنَا في الإيمان بجميعه والتصديق به علَّة واحدة؛ وهو تظاهر الأخبار عن رسول الله ﷺ به، مع جوازه في العقل وصحته فيه.

وذلك أنَّ الحياة معنىً، والآلام واللَّذات والمعلوم معانٍ غيره، وغير مستحيل وجود الحياة مع فقد هذه المعاني، ووجود هذه المعاني مع فقد الحياة، لا فرق بين ذلك.

قال أبو جعفر:

قد أوضحت سبيل الرشاد، وبينت طريق السداد لمن أُيِّد بنُصح نفسه، وطلب منه السلامة منها لها، والنجاة من المهالك، وترك التعصُّب للرؤساء، والغضب

---

(١) رواه ابن حبان (٣٨٩/٧)، والطبري في التفسير (٢١٥/١٣)، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (٥٤/٣).

(٢) رواه مسلم (٢٢٠٣/٤)، وأحمد (١٠٤/٣)، وابن حبان (٤٢٣/١٤).

للكبراء، وإعراضٌ منه عن تقليد الجهال، ودعاة الضلال، في جميع ما اختلفت فيه أمة نبيّنا ﷺ بعده إلى يوم القيامة، هذا وما عساها أن تختلف فيه بعد اليوم من توحيد الله جلَّ ثناؤه، وأسمائه، وصفاته، وعدله، ووعده، ووعيده، وأحكام أهل الإجرام، والقول في أهل الآثام العظام وأسمائهم وصفاتهم.

والقول في أهل الاستحقاق للإمارة والخلافة، وأحكام المَرَقَة من الخوارج على الأئمة، والصحيح من القول فيما لا يدرك علمه إلا حسًّا وسماعًا، وفيما لا يدرك علمه إلا استدلالاً، وما الذي لا يسع جهله من ذلك، وما الذي يسع جهله منه بما فيه الكفاية لمن وُفِّق لفهمه إن شاء الله.

القول في الاختلاف في الرؤية

قال أبو جعفر: اختلفت أهل القبلة في جواز رؤية العباد صانعهم:

فقال جماعة القائلين بقول جهم:

لا تجوز الرؤية على الله تعالى ذكره، ومن أجاز الرؤية عليه فقد حدَّه، ومن حدَّه فقد كفر.

وقال ضرار بن عمرو: الرؤية جائزة على الله تعالى ذكره، ولكنه يُرى في القيامة بحاسَّة سادسة.

وقال هشام وأصحابه وأبو مالك والنخعي ومقاتل بن سليمان:

الرؤية على الله جلَّ ثناؤه جائزة بالأبصار التي هي أبصار العيون.

وقال جماعة متصوفة ومن ذكر ذلك عنه مثل بكر بن أخت عبد الواحد:

الله ﷻ يُرى في الدنيا والآخرة، وزعموا أنهم قد رأوه، وأنهم يرونه كلَّما شاءوا، إلا أنهم زعموا أنه يراه أولياؤه دون أعدائه.

ومنهم من يقول: يراه الولي والعدو في الدنيا والآخرة، إلا أن الولي يثبته إذا هو رآه؛ لأنه يتراءى في صورة إذا رآه بها عرفه، وأن العدو لا يثبته إذا رآه.

وقال بعض **أهل الأثر**: يراه المؤمنون يوم القيامة بأبصارهم، ويدركونه عيانًا ولا يحيطون به.

وقال آخرون منهم: يراه المؤمنون بأبصارهم ولا يدركونه.

قالوا: وإنما زعمنا أنهم لا يدركونه؛ لأنه قد نفى الإدراك عن نفسه بقوله: ﴿لاَّ

تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الأَبْصَارَ﴾ [الأنعام:١٠٣] فهذه جملة أقاويلهم.

واعتلَّ الذين نفوا الرؤية عنه بأن قالوا: إن كل من رأى شيئًا فلن يخلو في حال رؤيته إيَّاه من يكون يراه مباينًا لبصره أو ملاصقًا.

قالوا: وغير جائز أن يرى الرائي، ويُبصر المُبصر ما لاصق بصره؛ لأن ذلك لو كان جائزًا لوجب أن يرى الرائي عين نفسه.

فلما كان ذلك غير جائز في الدنيا، كان كذلك غير جائز في الآخرة؛ لأن ذلك إن جاز في الآخرة وهو غير جائز في الدنيا جاز أن يرى بسمعه في الآخرة، ويسمع ببصره، فإذا كان ذلك في الدنيا محالاً، وإن كان ذلك غير جائز كان كذلك رؤية البصر ما لاصَقَهُ في الآخرة محالاً كما كان في الدنيا محالاً.

قالوا: وإذا فسد ذلك لم يبقَ إلا يقال: إن العبد في الآخرة يرى ربه مباينًا ببصره؛ إذ كانت الأبصار في الدنيا لا ترى إلا ما باينها، فكذلك الواجب في الآخرة مثلها في الدنيا لا ترى إلا ما باينها، وجب أن يكون العبد إذا رآه في الآخرة مباينًا ببصره أن يكون بينه وبينه فضاء.

وإذا كان ذلك كذلك كان معلومًا أنَّ ذلك الفضاء لو كان الصانع فيه كان أعظم مما مر به، وليس هو فيه.

قالوا: وفي وجوب ذلك كذلك وجوب حد له، والقول بأنه يحد لو توهَّم بأكثر من ذلك الحد كان أعظم مما هو به.

قالوا: وذلك صفة الله ﷻ باللُّطف والصِّغر، وإيجاب الحدود له، وذلك عندهم خروج من الإسلام.

قالوا: وبعدُ بعض من يخالفنا من أهل هذه المقالات ينفون الحدود عنه، ويوافقوننا على ذلك.

قالوا: وفي نفيهم ذلك عنه مع إجازتهم الرؤية عليه نقض منهم لقولهم: إذا أثبتوه مرئيًّا على المباينة التي وصفنا، نقضوا قولهم بذلك أنه غير محدود.

وفي قولهم: إنه غير محدود نقضٌ منهم لقولهم: إنه يرى؛ لأنه إذا كان مرئيًّا لم يكن مرئيًّا إلاَّ على المباينة التي وصفنا، وذلك إيجاب حدٍّ لله تعالى ذكره.

قالوا: فكلُّ قولٍ من ذلك ناقضٌ لصاحبه، ولن يسلم مُخالفُنا من المناقضة.

قالوا: وفي تناقض القولين الدلالة الواضحة على فساد قول مخالفنا القائل:

برؤية الصَّانع، وصحة قولنا [..............................[1]]

[آخره والحمد لله رب العالمي وصلى الله على سيدنا محمدٍ وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين، وسلم تسليمًا كثيرًا]

❁❁❁❁

(١) إلى هنا وقفت المخطوطة وانتهت حيث يوجد خرم بآخرها، وانظر كلام المصنف رحمه الله في تفسيره للرؤية (٧/٢٠٢). هذا وبالله التوفيق. كتبه: أبو الحسن أحمد فريد المزيدي الأثري القاهري.

الإيمان

للحافظ محمد بن يحيى العدني

المتوفى ٢٤٣هـ

تحقيق وتخريج وتعليق

أحمد فريد المزيدي



بسم الله الرحمن الرحيم

[ترجمة مختصرة للمصنف]

هو الحافظ الإمام المسند الفقيه القاضي: أبو عبد الله محمد بن يحيى بن أبي عمر المكي العدني الدراوردي.

ولد سنة ١٥٣ هـ تقريبًا.

وتوفي سنة ٢٤٣ هـ.

من شيوخه:

- إسحاق بن يوسف الأزرق.
- إسماعيل بن إبراهيم الصائغ.
- بشر السري.
- حسين الجعفي.
- سفيان بن عيينة.
- عبد الرزاق بن همام.. وغيرهم كثير.

من تلاميذه:

- مسلم.
- الترمذي.
- ابن ماجه.
- زكريا بن يحيى السجزي.
- محمد بن إسحاق السراج.
- أبو حاتم الرازي.
- أبو زرعة الدمشقي.. وغيرهم كثير.

من مصنفاته:

- كتاب المسند.
- كتاب الإيمان.

وانظر: تذكرة الحفاظ للذهبي (٢/٥٠٠).

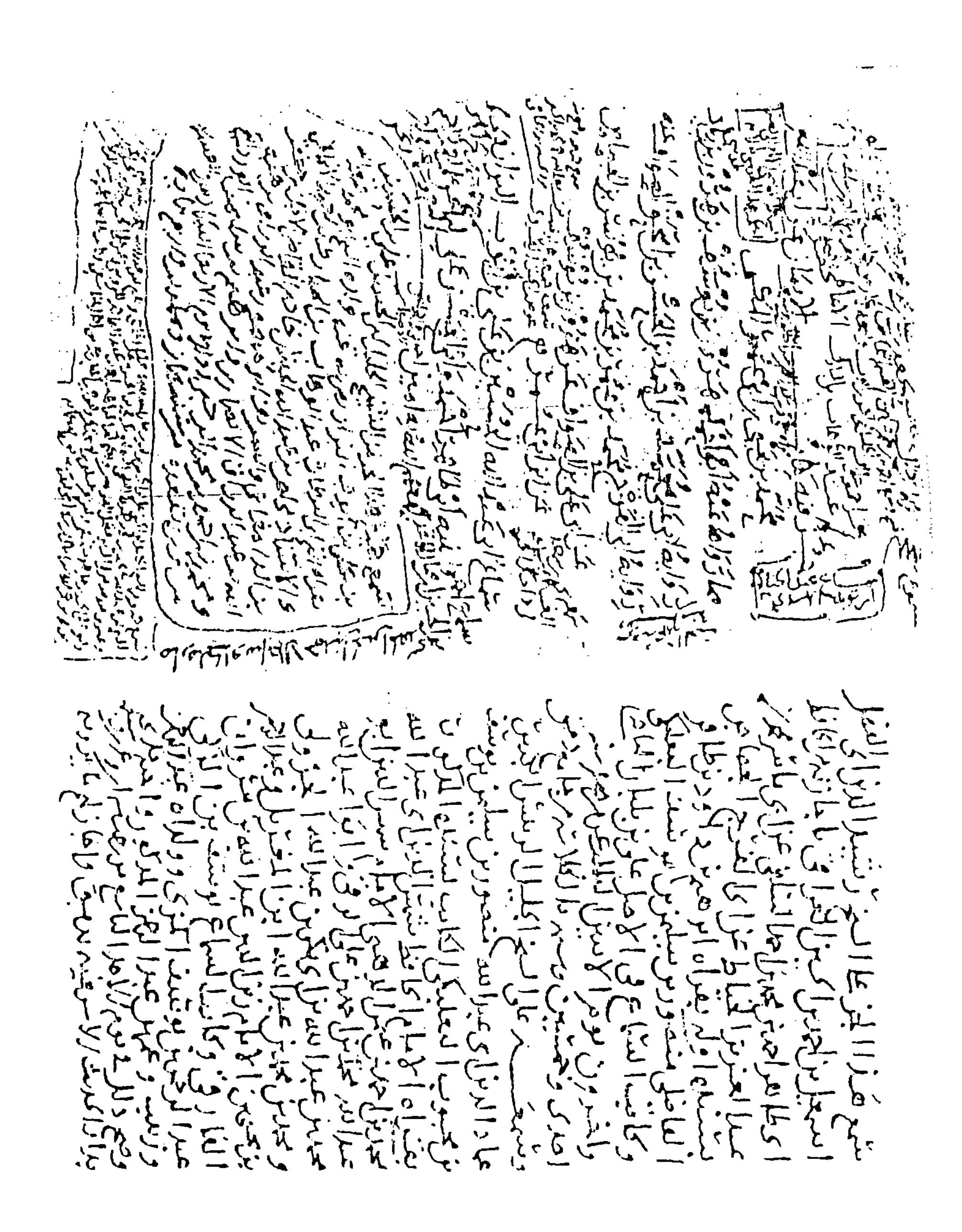
- شرح منظومة ابن وهبان.
- تحفة الأكمل.
- التحقيقات القدسية وتعرف برسائل الشرنبلالي، وعدتها ٤٨ رسالة.
- العقد الفريد في التقليد.
- مراقي السعادات.
- غنية ذوي الأحكام.
- حاشية على درر الحكام لملا خسرو.
- فتح الألطاف بجدول طبقات مستحقي الأوقاف.
- إتحاف ذوي الإتقان بحكم الرهان.
- الاستفادة من كتب الشهادة.
- مراقي العلا (كتابنا هذا).

تُوفي رحمه الله في القاهرة سنة ١٠٦٩هـ.

انظر في ترجمته:

خلاصة الأثر للمحبي (٢/٣٨)، والأعلام للزركلي (٢/٤٢٦).

صور من المخطوط



الورقة الأولى من كتاب الإيمان



بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الإيمان

١- باب في القتال على كل ركنٍ من أركان الإسلام

١ - أخبرنا أبو الفرج محمد بن عمر بن محمد بن يونس الجصَّاص، قال: أخبرنا أبو علي محمد بن أحمد بن الحسن بن إسحاق الصوَّاف قراءة عليه وأنا أسمع، قال: أخبرنا أبو أحمد هارون بن يوسف بن هارون بن زياد قُرِئ عليه وأنا أسمع، قال: حدَّثنا أبو عبد الله محمد بن يحيى بن أبي عمر المكي، قال: أخبرنا عبد الله بن وهب المصري عن أسامة بن زيد، قال: حدثني ابن شهاب عن حنظلة بن علي الأسلمي، قال: بعث أبو بكر الصدِّيق خالد بن الوليد، وأمره أن يقاتل الناس على خمسٍ، فمن ترك واحدة منهنَّ قاتله عليها كما يقاتله على الخمس على: ((**شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم شهر رمضان، وحج البيت**[1])).

٢ - باب الصلاة من الإيمان

٢ - أخبرنا محمد، قال: أخبرنا أبو أحمد، قال: حدَّثنا محمد، قال: حدَّثنا عبد الله بن وهب المصري عن عمرو بن الحارث، عن دراج أبي السمح، عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد الخدري، قال: قال: رسول الله ﷺ: ((**إذا رأيتم الرجل يتعاهد المسجد فاشهدوا له بالإيمان** [2])).

قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللهِ مَنْ آمَنَ بِاللهِ﴾ [التوبة:١٨].

٣ – أخبرنا محمد، قال: أخبرنا أبو أحمد، قال: حدَّثنا محمد، قال: حدَّثنا عبد العزيز الدراوردي عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن كعب الأحبار قال: قال رسول الله ﷺ:

---

(١) رواه المروزي في تعظيم قدر الصلاة (٢/٩٢٣).

(٢) رواه الترمذي (٢٦١٧)، وابن ماجه (٨٠٣)، وأحمد (٣/٦٨).

((اختار الله البلاد، فأحب البلاد إلى الله تعالى البلد الحرام.

واختار الله الشهور فأحب الشهور إلى الله الشهر الحرام، وأحب هذه الأشهر إلى الله ذو الحجة، وأحب ذي الحجة إليه العشر الأولى.

واختار الأيام فأحب الأيام إلى الله يوم الجمعة.

واختار الليالي فأحب ليلة إلى الله ليلة القدر.

واختار الساعات، فأحب الساعات إلى الله ساعات الصلوات المكتوبات، واختار الكلام فأحب الكلام إلى الله: لا إله إلا الله، والله أكبر، وسبحان الله، والحمد لله، فمن قال: (لا إله إلا الله) فهي كلمة الإخلاص، كُتب له عشرون حسنة، ومُحي عنه عشرون سيئة، ومن قال: (الله أكبر) كُتب له عشرون حسنة، ومُحي عنه عشرون سيئة، ومن قال: (سبحان الله) فإن الله لما خلق كل شيءٍ واستوى على العرش سبَّحه، ومن قال: (الحمد لله) كُتب له ثلاثون حسنة ومُحي عنه ثلاثون سيئة، ومن أقام الصلاة، وآتى الزكاة وصام رمضان، وأحب لله وأبغض لله، وأعطى لله، ومنع لله، فقد استكمل الإيمان))[١].

٣ - باب التشديد في التخلف عن الجمعة

٤ - أخبرنا محمد، قال: أخبرنا أبو أحمد، قال: حدَّثنا محمد، قال: حدَّثنا عبد الرزاق، قال: أخبرنا معمر عن يحيى بن أبي كثير، عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، رفع الحديث، قال ﷺ:

((من سمع الأذان ثلاث جمعات، ولم يحضر الجمعة، كُتب من المنافقين[٢]**))**.

٤ - باب في ترك المراء

٥ - أخبرنا محمد، قال: أخبرنا أبو أحمد، قال: حدَّثنا محمد، قال: حدَّثنا أبو الحكم مروان بن عبد الواحد، قال: حدَّثنا موسى بن أبي درهم عن وهب بن منبه قال: بلغ عبد الله بن عباس عن مجلس كان في المسجد الحرام، في ناحية باب بني

---

(١) رواه أبو داود (٤٥٢٠)، والترمذي (٢٦٤٢)، وأحمد (٣/٤٣٨).

(٢) رواه الحاكم في المستدرك (١/١٩٢)، وابن خزيمة (١٨٥٧).

سهم، يجلس فيه ناس من قريش، فيجتمعون فترتفع أصواتهم، فقال ابن عباس: انطلق بنا إليهم، فانطلقنا إليهم حتى وقفنا عليهم، فقال لي ابن عباس: أخبرهم عن الكلام الذي كلم به الفتى، أيوب عليه السلام، وهو في ملأه، قال: قلت: قال الفتى: يا أيوب ما كان في عظمة الله، وذكر الموت ما يكل لسانك، ويقطع قلبك، ويكسر حجتك؟ يا أيوب، أما علمت أن لله عبادًا أسكتتهم خشية الله من غير عي ولا بكم، وأنهم لهم النبلاء، الطلقاء الفصحاء، الألباء العالمون بالله وأيامه، ولكنهم إذا ذكروا عظمة الموت تقطعت قلوبهم، وكلَّت ألسنتهم، وطاشت عقولهم وأحلامهم، فرقًا من الله وهيبةً له، فإذا استفاقوا من ذلك استبقوا إلى الله بالأعمال الزاكية، لا يستكثرون لله الكثير، ولا يرضون له بالقليل، ويعدون أنفسهم مع الظالمين والخاطئين، وإنهم لأنزاه أبرارٌ، ومع المضيعين والمفرطين، وإنهم لأكياس أقوياء، ناحلون دائبون، يراهم الجاهل فيقول مرضى وليسوا بمرضى، وقد خولطوا وقد خالط القوم أمر عظيم.

قال أبو الحكم: وكتب إليَّ رجل أن ابن عباس قال لهم على أثر هذا الكلام: كفى بك ظالماً أن لا تزال مخاصمًا، وكفى بك إثما أن لا تزال مماريا، وكفى بك كاذبا أن لا تزال محدثا بغير ذكر الله[1].

٥ - باب فيما بني عليه الإسلام

٦ - أخبرنا محمد، قال: أخبرنا أبو أحمد، قال: حدَّثنا محمد، قال: حدَّثنا أبو عبد الرحمن المقرئ، قال: حدَّثنا المسعودي عن عبد الملك بن عمير عن عبد الله بن عمر، قال: أتاني آت، فقال: ما يمنعك أن تجاهد يا عبد الله بن عمر؟ فقال: ((يا ابن أخي، إن الإسلام بني على خمس، على شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وحج البيت، وصوم رمضان، فجعل الرجل يريد أن يقول: وصوم رمضان، وحج البيت فيأبى عليه عبد الله إلا أن يقول: حج البيت وصوم رمضان. وإن من العمل الصالح، الصدق، والجهاد في سبيل الله

---

(١) رواه الترمذي (٢٠٦٢)، والطبراني في الكبير (١١٠٣٢).

عز وجل))[١].

٦ - باب في صفات المنافقين

٧ - أخبرنا محمد، قال: أخبرنا أبو أحمد، قال: حدَّثنا محمد حدَّثنا المقرئ، قال: حدَّثنا عبد الرحمن بن زياد قال: حدثني زياد بن مسلم أن رسول الله ﷺ قال: ((ثلاث أي مسلم كانت فيه واحدة منهن فشعبة من الإيمان، فإن كانت اثنتان فشعبتان من الإيمان فإن كن ثلاث فقد أدمج بالإيمان من شعر رأسه إلى ظفر قدمه، من إذا قال: صدق وإذا ائتمن أدى، وإذا عاهد وفى، وثلاث من كانت فيه واحدة منهن، فشعبة من النفاق، وإن كانت اثنتان فشعبتان من النفاق، وإن كن ثلاث فقد أدمج بالنفاق من شعر رأسه إلى ظفر قدمه من إذا قال: كذب، وإذا ائتمن خان، وإذا عاهد لم يف[٢])).

٧- باب في شروط كمال الإيمان

٨- أخبرنا محمد، قال: أخبرنا أبو أحمد، قال: حدَّثنا محمد، قال: حدَّثنا عبد الرزاق، قال: أخبرنا عبد العزيز بن أبي رواد، قال: سمعت محمد بن كعب يقول في قوله: ((﴿وَالْعَصْرِ﴾ [العصر:١] أقسم به ربنا، ﴿إِنَّ الإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾ [العصر:٢]، قال: الناس كلهم، ثم استثنى فقال: ﴿إِلاَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ ثم لم يدعهن وذاك حتى قال: ﴿وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ﴾ ثم لم يدعهن وذاك حتى قال: ﴿وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾ [العصر:٣] شروط يشترط عليهم))[٣].

٩- أخبرنا محمد، قال: أخبرنا أبو أحمد، قال: حدَّثنا محمد، قال: حدَّثنا سفيان عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، أنه سمع عكرمة مولى ابن عباس يقول: لما نزلت: ((﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلامِ دِيناً فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الآخِرَةِ مِنَ الخَاسِرِينَ﴾ [آل عمران:٩٧]، قالت اليهود: فنحن مسلمون، فقال الله ﷻ لنبيه: فحجهم، يقول:

---

(١) رواه البخاري (١/٤٩)، ومسلم (٢٠).

(٢) لم أقف عليه عند غير المصنف.

(٣) ذكره السيوطي في الدر المنثور (٦/٣٩٢)، وعزاه للفريابي وعبد بن حميد وابن جرير بنحوه.

أخصمهم، فأنزل الله ﷻ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً وَمَن كَفَرَ﴾ من أهل الملل ﴿فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران:٩٧].

فقال الله لنبيه: قل لهم: فإن الله قد فرض على المسلمين حج البيت، فأبوا وقالوا: ليس علينا حج))[١].

٨- باب فرائض الإسلام وسهامه

١٠- أخبرنا محمد، قال: أخبرنا أبو أحمد، قال: حدَّثنا محمد، قال: حدَّثنا المقرئ، قال: حدَّثنا المسعودي عن القاسم قال: قال عبد الله: ((ثلاث أحلف عليهنَّ، والرابعة لو حلفت عليها لرجوت ألا آثم: لا يجعل الله ذا سهمٍ في الإسلام كمن لا سهم له. وأسهم الإسلام: الصلاة، والزكاة، والصيام، ولا يحب رجل قومًا إلا بعثه الله معهم، ولا يتولَّى الله ﷻ عبدًا في الدنيا فيوليه سواه يوم القيامة، والرابعة لو حلفت عليها لرجوت ألا آثم: لا ستر الله على عبدٍ في الدنيا إلا رجوت أن يستر عليه في الآخرة))[٢].

٩- باب إطلاق الكفر على من ترك الصلاة

١١ - أخبرنا محمد، قال: أخبرنا أبو أحمد، قال: حدَّثنا محمد، قال: حدَّثنا المقرئ عن المسعودي، عن القاسم، قال: قال عبد الله: ((الكفر ترك الصلاة[٣])).

١٠ - باب ملازمة العمل للإيمان

١٢ - أخبرنا محمد، قال: أخبرنا أبو أحمد، قال: حدَّثنا محمد، قال: حدَّثنا حكَّام بن سلم عن أبي سنان، عن عمرو بن مرة الجملي، عن محمد بن علي، قال: قال رسول الله ﷺ: ((الإيمان بالله والعمل قرينان، لا يصلح واحد منهما إلا مع

(١) رواه الطبري في تفسيره (٣/٣٣٩).

(٢) رواه أحمد في المسند (٦/١٤٥)، والطبراني في الكبير (٨٨٠٠).

(٣) رواه الطبراني (٨٩٣٩)، وقال في المجمع: إسناده منقطع (١/٢٩٥)، قلت: وللحديث شواهد في الصحيح.

صاحبه [١])).

١٣ - أخبرنا محمد، قال: أخبرنا أبو أحمد، قال: حدَّثنا محمد، قال: حدَّثنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن سهيل بن أبي صالح، عن كعب الأحبار، قال: ((ومن أقام الصلاة وآتى الزكاة، وصام رمضان، وأحب لله، وأبغض لله، وأعطى لله، ومنع لله، فقد استكمل الإيمان)) [٢].

١٤ - أخبرنا محمد، قال: أخبرنا أبو أحمد، قال: حدَّثنا محمد، قال: حدَّثنا يحيى بن عيسى، قال: حدَّثنا الأعمش، قال: حدَّثني عدي بن ثابت عن زر بن حبيش، عن علي بن أبي طالب، قال: ((عهد إلَي النبي ﷺ أنه لا يحبك إلا مؤمنٌ، ولا يبغضك إلا منافق))[٣].

١١ - باب في القدر

١٥ - أخبرنا محمد، قال: أخبرنا أبو أحمد، قال: حدَّثنا محمد، قال: حدَّثنا يحيى بن عيسى، قال: حدَّثنا الأعمش عن تميم بن أبي سلمة، عن أبي عبيدة، قال: قال عبد الله:

((لا يجد عبدٌ طعم الإيمان حتى يعلم أن ما أخطأه لم يكن ليصيبه، وأن ما أصابه لم يكن ليخطئه [٤])).

١٦ - أخبرنا محمد، قال: أخبرنا أبو أحمد، قال: حدَّثنا محمد، قال: حدَّثنا يحيى ابن عيسى، قال: حدَّثنا الأعمش عن خيثمة عن عدي بن حاتم، قال: قال رسول الله ﷺ: ((ما منكم من أحدٍ إلا سيكلمه الله يوم القيامة، ليس بينه وبينه ترجمان [٥])).

١٢ - تابع باب فرائض الإسلام وسهامه

١٧ - أخبرنا محمد، قال: أخبرنا أبو أحمد، قال: حدَّثنا محمد، قال: حدَّثنا

---

(١) رواه اللالكائي في اعتقاد أهل السنة (٨٣٩/٤).

(٢) رواه ابن أبي شيبة في الإيمان (١٢٨).

(٣) رواه مسلم (١٣١)، والترمذي (٣٧٣٦)، والنسائي (١١٥/٨)، وابن ماجه (١١٤).

(٤) رواه عبد الرزاق (٢٠٠٨١)، نحوه، وللحديث شواهد عدة.

(٥) انظر: تخريجه في الحديث الآتي.

يحيى بن عيسى، قال: الأعمش حدَّثنا عن عمرو بن مرة، عن المغيرة بن سعد الأخرم، عن أبيه، أو عن عمه ((شك الأعمش)) قال: أتيت رسول الله ﷺ أريد أن أسأله، فاستقبلته فصاح بي ناسٌ من أصحابه، فقال رسول الله: ((دعوه، فارب ما جاء به)) فأخذت بزمام الناقة فقلت: يا رسول الله، دلّني على عمل يقربني من الجنة، ويباعدني من النار، قال: ((إن كنت أوجزت)) فسكت ساعة، ثم رفع رأسه إلى السماء، فقال: ((تعبد الله ولا تشرك به شيئًا، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصوم رمضان، وتحب للناس ما تحب أن يؤتى إليك، وما كرهت أن يؤتى إليك، فدع الناس منه خل عن زمام الناقة [1])).

١٨ - أخبرنا محمد، قال: أخبرنا أبو أحمد، قال: حدَّثنا محمد، قال: حدَّثنا سفيان عن سعير بن الخمس التميمي، عن حبيب بن أبي ثابت، عن ابن عمر قال: قال النبي ﷺ:

((بُني **الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا** رسول **الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم شهر رمضان، وحج البيت** [2])).

١٩ - أخبرنا محمد، قال: أخبرنا أبو أحمد، قال: حدَّثنا محمد، قال: حدَّثنا سفيان عن السري بن إسماعيل، عن الشعبي، قال: قال علي: ((خذوا مني هذه الكلمات الخمس، فإنكم والله لو ركبتم المطي حتى تنصبوها ما أدركتم مثلهنَّ: لا يرجو عبد إلا ربه، ولا يخافن إلا ذنبه، ولا يستحي إذا سُئل عمَّا لا يعلم أن يقول: لا أعلم، ولا يستحي أن يتعلم إذا لم يعلم، وأن الصبر من الإيمان بمنزلة الرأس من الجسد، لا خير في جسدٍ لا رأس له)) [3].

٢٠ - أخبرنا محمد، قال: أخبرنا أبو أحمد، قال: حدَّثنا محمد، قال: حدَّثنا سفيان بن عيينة، قال: أخبرنا أبو حمزة الثمالي، قال: دخل عبد الله بن الأهتم على عمر بن عبد العزيز فقال: يا أمير المؤمنين أتحب أن أطريك؟ قال: لا، قال: فتحب أن أعظك؟ فقال: نعم، قال: فحمد الله وأثنى عليه.

---

(١) رواه أحمد (٥/٣٧٢)، والبيهقي في الشعب (٥/٧٠٢)، بنحوه.

(٢) رواه البخاري (١/٤٩)، ومسلم (١/٤٥)، والترمذي (٢٥٠٩).

(٣) رواه ابن أبي شيبة في الإيمان (١٣٠).

وقال: ((أما بعد.. فإن الله ﷻ بجلاله وعظمته، وقدرته، خلق الخلق، غنيا على طاعتهم، آمنا لمعصيتهم، والناس يومئذٍ مختلفون في الرأي والمنازل، والعرب بشر تلك المنازل، أهل الدبر وأهل الوبر، وأهل الحجر، وأهل الحضر تحتاز دونهم طيبات الدنيا، ورخام عيشها، لا يسألون الله جماعة، ولا يتلون كتابًا عمى نجسو وميتهم في النار، مع ما لا يحصى من المزهود فيه، والمرغوب عنه، فلما أراد الله أن يبعث إليهم نبيهم ﷺ وينشر فيهم رحمته، بعث فيهم رسولاً من أنفسهم عزيز عليه ما عنتم، حريص عليهم بالمؤمنين رؤوف رحيم محمد، فلم يمنعهم ذلك أن جرّحوه في جسمه، ولقبوه في اسمه، وأخرجوه من داره، ومعه موعظة من ربه، لا يتقدم إلا بأمره، ولا يرحل إلا بإذنه، وقد أخذ حبل الذمَّة من الأعلى، وقد اضطروه إلى بطن غار، فاختفى فيه اختفاء، فلما أمر بالعزم، وحمل على الجهاد، اسبطر لأمر الله لوثا، وقد استقام على الذي أمره الله به من تبليغ رسالته، ومجاهدة المدبر، حتى قبضه الله، وقد أدَّى الذي عليه من حقه.

ثم أن أبا بكر قام من بعده فأخذ بسنته، ودعا إلى سبيله، ومضى على أمره، حيث ارتدت العرب عليه أو من ارتد منهم، فحرصوا أن يقيموا الصلاة، ولا يؤتوا الزكاة، فأبى أن يقبل منهم إلا ما كان رسول الله ﷺ قابلاً منهم في حياته، فانتزع السيوف من أغمادها، وأوقد النار في شعلها، وحمل أهل الحق على أكتاف أهل الباطل، فلم يبرح يقطع أوصالهم، ويسقي الأرض دماءهم، حتى أدخلهم في الباب الذي خرجوا منه، وقررهم بالذي نفروا عنه، فقبضه الله إليه على منهاج نبيه، ورحمه الله وغفر له))[1].

٢١ - أخبرنا محمد، قال: أخبرنا أبو أحمد، قال: حدَّثنا محمد، قال: حدَّثنا سفيان عن الزهري، قال: قيل لأبي بكر: أقبل منهم ألا يؤدوا الزكاة، فقال: لو منعوني شيئًا مما أقروا به لرسول الله لقاتلتهم عليه، فقيل لأبي بكر: أليس قد قال رسول الله ﷺ:

((أُمرت أن أُقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها، وحسابهم على الله)).

---

(١) رواه الدارمي (١/٥٥)، بنحوه.

فقال أبو بكر: هذا من حقها، لو منعوني شيئًا مما أعطوا رسول الله لقاتلتهم عليه، لا تفرقوا بين ما جمع الله.

قال سفيان: يعني الصلاة والزكاة [1].

١٣ - باب المحافظة على الوضوء من الإيمان

٢٢ - أخبرنا محمد، قال: أخبرنا أبو أحمد، قال: حدَّثنا محمد، قال: حدَّثنا سفيان عن منصور، عن سالم بن أبي الجعد، عن ثوبان قال: قال رسول الله ﷺ: ((**استقيموا، ولن تحصوا، واعلموا أن خير أعمالكم الصلاة، ولا يحافظ على الوضوء إلا مؤمن**[2])).

٢٣ - أخبرنا محمد، قال: أخبرنا أبو أحمد، قال: حدَّثنا محمد، قال: حدَّثنا وكيع، قال: حدَّثنا الأعمش عن سالم بن أبي الجعد، عن ثوبان، عن النبي ﷺ نحوه[3].

١٤ - باب في كلام الله ﷻ ورؤيته يوم القيامة

٢٤ - أخبرنا محمد، قال: أخبرنا أبو أحمد، قال: أخبرنا محمد، قال: حدَّثنا يحيى بن عيسى، قال: حدَّثنا الأعمش عن خيثمة، عن عدي بن حاتم، قال: قال رسول الله ﷺ:

((**ما منكم من أحدٍ، إلا سيكلمه الله، ليس بينه وبينه ترجمان، فينظر أيمن منه فلا يرى إلا ما قدم، وينظر أشأم منه فلا يرى إلا ما قدم، وينظر أمامه فيرى النار، فمن استطاع منكم أن يقي وجهه عن النار ولو بشق تمرة فليفعل**[4])).

١٥ - باب صلاة الجماعة من سنن الهدى

٢٥ - أخبرنا محمد، قال: أخبرنا أبو أحمد، قال: حدَّثنا محمد، قال: حدَّثنا

---

(١) رواه البخاري (١٣٩٩)، ومسلم (١/٥١)، بنحوه.

(٢) رواه ابن ماجه (٢٧٧)، وأحمد (٥/٢٧٦).

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) رواه البخاري (٦٥٣٩)، ومسلم (١/٢٥٥).

سفيان عن الهجري، عن أبي الأحوص قال: سمعت عبد الله بن مسعود يقول:

((من سرَّه أن يلقى الله غدًا مسلمًا فليحافظ على هذه الصلوات المكتوبات حيث يُنادى بهن، فإنهن من سنن الهدى، وإن الله شرع لنبيكم ﷺ سنن الهدى، ولقد رأيتنا وما يتخلف عنها إلا منافقٌ معلوم نفاقه، حتى لقد رأيت الرجل يهادي بين الرجلين حتى يقام في الصف))[١].

١٦ - تابع باب إطلاق الكفر على من ترك الصلاة

٢٦ - أخبرنا محمد، قال: أخبرنا أبو أحمد، قال: حدَّثنا محمد، قال: حدَّثنا المقرئ عن المسعودي، عن الحسن بن سعد، عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود، قال: قيل لعبد الله بن مسعود: إن الله ليكثر ذكر الصلاة في القرآن ﴿الَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلاتِهِمْ دَائِمُونَ﴾ [المعارج٢٣]، ﴿الَّذِينَ هُمْ فِي صَلاتِهِمْ خَاشِعُونَ﴾ [المؤمنون٢]، فقال عبد الله: ((على مواقيتها))، فقيل: ما كنا نرى ذاك يا أبا عبد الرحمن إلا أن تُترك، فقال عبد الله: ((تركها كفرٌ)).

١٧- باب حرمة دم المؤمن وماله

٢٧ - أخبرنا محمد، قال: أخبرنا أبو أحمد، قال: حدَّثنا محمد، قال: حدَّثنا المقرئ، قال: حدَّثنا عبد الرحمن بن زياد عن عبد الله بن يزيد، عن عبد الله بن عمرو، قال: جاء رجلٌ إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله، من المسلم؟ قال:

((من سلم المسلمون من لسانه ويده)). قال: فمن المؤمن؟ قال: ((من أمّنه الناس على أموالهم وأنفسهم)). قال: فمن المهاجر؟ قال: ((من هجر السيئات)). قال: فمن المجاهد؟ قال: ((من جاهد نفسه لله تعالى))[٢].

١٨ - باب في زيادة الإيمان ونقصانه

٢٨ - أخبرنا محمد، قال: أخبرنا أبو أحمد، قال: حدَّثنا محمد، قال سفيان:

---

(١) رواه مسلم (١/٤٥٣).

(٢) رواه أحمد في المسند (٢/٢٠٦).

الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، وقال له أخوه إبراهيم بن عيينة: يا أبا محمد، لا تقل ينقص، فغضب وقال: اسكت يا صبي بل ينقص حتى لا يبقى منه شيء[(١)].

١٩- باب أقوال المرجئة والجهمية في الإيمان

٢٩ - أخبرنا محمد، قال: أخبرنا أبو أحمد، قال: حدَّثنا محمد، قال وكيع: أهل السُّنة يقولون: الإيمان قول وعمل، والمرجئة يقولون: إن الإيمان قول بلا عملٍ، والجهمية يقولون: إن الإيمان المعرفة [(٢)].

٢٠ - باب وجوب الطمأنينة في الصلاة وأنها من الإيمان

٣٠ - أخبرنا محمد، قال: أخبرنا أبو أحمد، قال: حدَّثنا محمد، قال: حدَّثنا سفيان عن جعفر بن محمد، عن أبيه أن رسول الله ﷺ أبصر رجلاً يصلي ينقر كما ينقر الغراب، فقال النبي ﷺ: «**لو مات هذا مات على غير دين محمد ﷺ**[(٣)]».

٣١ - أخبرنا محمد، قال: أخبرنا أبو أحمد، قال: حدَّثنا محمد، قال: حدَّثنا سفيان عن يحيى بن صبيح الخراساني، عن جعفر بن محمد، عن عمرو بن دينار، عن عبد الرحمن بن سابط الجمحي، عن النبي ﷺ مثله [(٤)].

٢١- باب حرص السلف على أداء الصلاة

٣٢ - أخبرنا محمد، قال: أخبرنا أبو أحمد، قال: حدَّثنا محمد، قال: حدَّثنا سفيان عن أيوب السختياني، عن ابن أبي مليكة، عن المسور بن مخرمة، قال: لما طعن عمر قال: إنكم لستم تفزعون لشيء إن كانت به حياة إلا بالصلاة، فقالوا: الصلاة يا أمير المؤمنين، قال: الصلاة، ولا حظ في الإسلام لمن ترك الصلاة [(٥)].

---

(١) رواه ابن عبد البر في التمهيد عن الحميدي (٩/٢٥٤).

(٢) رواه اللالكائي (٤/٨٤٨).

(٣) رواه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (١/٣٧٢)، والرامهرمزي في المحدث الفاصل (ص ١٨٩).

(٤) تقدم في سابقه، وسابط لم تثبت له صحبة.

(٥) رواه مالك في الموطأ (١/٣٩)، والدارقطني (٢/٥٢).

٣٣ - أخبرنا محمد، قال: أخبرنا أبو أحمد، قال: حدَّثنا محمد، قال: حدَّثنا سفيان عن ابن عجلان، ويزيد بن يزيد بن جابر سمعا مكحولاً يقول: أوصى النبي ﷺ بعض أهله فقال: ((**ولا تتركنَّ صلاة متعمدًا، فإنه من ترك صلاة مكتوبة متعمدًا، فقد برئت منه ذمة الله** [(١)])).

٢٢ - باب المجاهدة على ترك الحج

٣٤ - أخبرنا محمد، قال: أخبرنا أبو أحمد، قال: حدَّثنا محمد، قال: حدَّثنا سفيان عن داود بن أبي هند، عن سعيد بن جبير، قال: أراد عمر بن الخطاب أن يعرض على الناس عدة في كل بلدٍ يوافون الحج في كل عامٍ، فلما رأى تسارع الناس فيه كفَّ عن ذلك، وقال: لو تركوه لجاهدناهم عليه، كما نجاهدهم على الصلاة والزكاة [(٢)].

٢٣ - باب نقصان الإيمان بنقصان الطاعات

٣٥ - أخبرنا محمد، قال: أخبرنا أبو أحمد، قال: حدَّثنا محمد، قال: حدَّثنا سفيان عن منصور، عن ذر الهمداني، عن وائل بن مهانة، عن ابن مسعود، قال: قال رسول الله ﷺ:

((**يا معشر النساء، تصدقنَّ ولو من حليكن، فإنكنَّ من أكثر أهل النار، فقامت امرأة ليست من علية النساء فقالت: ولِمَ يا رسول الله؟ قال: إنكنَّ تكثرن اللعن، وتجحدنَّ النعم، وتكفرنَّ العشير**)).

قال عبد الله: ما وجدنا من ناقص العقل والدين أغلب على عقول الرجال ذوي الرأي على أمورهم من النساء، فقيل له: يا أبا عبد الرحمن ما نقصان عقلها ودينها؟ فقال: أما نقصان عقلها فشهادة امرأتين بشهادة رجل، وأما نقصان دينها فإنها تمكث كذا وكذا لا تصلي لله سجدة [(٣)].

---

(١) رواه أحمد في المسند (٦/٢٤١).

(٢) رواه الفاكهي في أخبار مكة (١/٣٨٤).

(٣) رواه النسائي في الكبرى (٥/٣٩٨)، وأحمد في المسند (١/٤٢٣، ٤٣٦).

٢٤ - تابع لباب الإيمان بالقدر

٣٦ - أخبرنا محمد، قال: أخبرنا أبو أحمد، قال: حدَّثنا محمد، قال: حدَّثنا سفيان، عن ابن جدعان، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد الخدري ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ:

((ألا وإن بني آدم، خلقوا على طبقات، فمنهم من يولد مؤمنا ويحيا مؤمنًا ويموت مؤمنًا، ومنهم من يولد كافرًا ويحيا كافرًا ويموت كافرًا، ومنهم من يولد مؤمنًا ويحيا مؤمنًا ويموت كافرًا، ومنهم من يولد كافرًا ويحيا كافرًا، ويموت مؤمنًا))[١].

٢٥ - تابع باب المجاهدة على ترك الحج

٣٧ - أخبرنا محمد، قال: أخبرنا أبو أحمد، قال: حدَّثنا محمد، قال: حدَّثنا هشام، عن ابن جريج، قال: وحدثت عن عبد الرحمن بن عبد الله بن سابط أن النبي ﷺ قال:

((من كان عنده زاد وراحلة، فلم يحج، ولم يحبسه مرض حابس، أو سلطان جائر، أو حاجة ظاهرة، فليمت يهودياً، أو نصرانياً، أو ميتة جاهلية))[٢].

٣٨ - أخبرنا محمد، قال: أخبرنا أبو أحمد، قال: حدَّثنا محمد، قال: حدَّثنا هشام، عن ابن جريج، قال: أخبرني عبد الله بن نعيم أن الضحاك بن عبد الرحمن بن غنم الأشعري أخبره أن عمر بن الخطاب، قال: ليمت يهوديا، أو نصرانيًا ثلاث مرات، رجُل مات ولم يحج وجد لذلك سعة، وخليت سبيله[٣].

٣٩ - أخبرنا محمد، قال: أخبرنا أبو أحمد، قال: حدَّثنا محمد، قال: حدَّثنا هشام، عن ابن جريج، قال: أخبرني عمرو بن دينار، أن حسن بن محمد أخبره أن عمر بن الخطاب رأى ناسا بعرفة، في الحج عليهم قمص، وعمائم، فضرب عليهم الجزية، فقلت: ممن هم؟ قال: لا أدري، قلت: أين رآهم؟ قال: لا أدري[٤].

---

(١) رواه أحمد في المسند (١٩/٣)، والترمذي (١٩١١).

(٢) رواه الدارمي (٤٥/٢).

(٣) رواه البيهقي في الكبري (٣٤٣/٤).

(٤) لم أقف عليه، وفي متنه اضطراب، وبسنده انقطاع.

٤٠ - أخبرنا محمد، قال: أخبرنا أبو أحمد، قال: حدَّثنا محمد، قال: حدَّثنا هشام، قال: أخبرني ابن جريج، قال: أخبرني سليمان مولى لنا، عن عبد الله بن المسيب بن أبي السائب، أنه سمعه يقول: سمعت عمر بن الخطاب يقول:
من لم يكن حج فليحج العام، فإن لم يستطع فعام قابل، فإن لم يستطع فعام قابل، فإن لم يستطع أو لم يفعل، كتبنا في يده يهوديًّا أو نصرانيًّا[1].

٢٦- باب في رفع الأمانة والإيمان من بعض القلوب

٤١ - أخبرنا محمد، قال: أخبرنا أبو حامد، قال: حدَّثنا محمد، قال: حدَّثنا سفيان، عن الأعمش، عن زيد بن وهب، قال: سمعت حذيفة يقول: ويظل الناس يتبايعون وليس فيهم رجل يؤدي الأمانة، حتى يقال للرجل: ما أجلده، وما أظرفه، وما أعقله، وما في قلبه مثقال: حبة من خردل من إيمان[2].

٢٧ - باب في زوال الإيمان عند ارتكاب المعاصي

٤٢ - أخبرنا محمد، قال: أخبرنا أبو حامد، قال: حدَّثنا محمد، قال: حدَّثنا سفيان، عن عبد الله بن محمد المليكي، عن إبراهيم بن أبي عبلة، عن رجل، عن أبي الدرداء أنه قال: ما الإيمان إلا بمنزلة قميص أحدكم يلبسه مرة، وينزعه مرة.
ثم قال أبو الدرداء: ما أمن عبد قط أن يسلب إيمانه، إلا سلبه سريعًا ثم لا يجد له فقدًا[3].

٢٨ - باب العمل الصالح يرفع الكلام الطيب

٤٣ - أخبرنا محمد، قال: أخبرنا أبو أحمد، قال: حدَّثنا محمد، قال: حدَّثنا سفيان، قال: حدَّثنا ليث بن أبي سليم، عن شهر بن حوشب في قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر١٠]، قال: العمل الصالح يرفع

(١) رواه الفاكهي في أخبار مكة (١/٣٨٢).
(٢) رواه البخاري (٦٤٩٧).
(٣) لم أقف عليه.

الكلام الطيب[١].

٢٩ - باب الحياء من الإيمان

٤٤ - أخبرنا محمد، قال: أخبرنا أبو أحمد، قال: حدَّثنا محمد، قال: حدَّثنا سفيان، عن الزهري عن سالم، عن أبيه، أن رسول الله ﷺ مرَّ برجلٍ يعظ أخاه في الحياء.

فقال ﷺ: ((**الحياء من الإيمان** [٢])).

٣٠ - باب كف اللسان في الفتنة

٤٥ - أخبرنا محمد، قال: أخبرنا أبو أحمد، قال: حدَّثنا محمد، قال: حدَّثنا سفيان، قال: حدَّثنا زياد بن سعد عن الزهري عن علي بن حسين أن النبي ﷺ قال: ((**من حُسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه** [٣])).

٣١ - باب البذاذة من الإيمان

٤٦ - أخبرنا محمد، قال: أخبرنا أبو أحمد، قال: حدَّثنا محمد، قال: أخبرنا سفيان، عن محمد بن إسحاق، عن محمد بن كعب بن مالك، عن أبيه أو عن عمه أن رسول الله ﷺ قال: ((**تعلموا يا هؤلاء أن البذاذة من الإيمان**[٤])).

٣٢ - باب المدح الكاذب ينافي الإيمان

٤٧ - أخبرنا محمد، قال: أخبرنا أبو أحمد، قال: حدَّثنا محمد، قال: حدَّثنا سفيان عن أيوب الطائي، عن قيس بن مسلم، عن طارق بن شهاب قال: سمعت ابن مسعود يقول:

---

(١) رواه الطبري (١٢١/٢٢)، والبيهقي في الشعب (٣٣٨/٥).

(٢) رواه البخاري (٢٤)، ومسلم (٥٩).

(٣) رواه أحمد (٢٠١/١).

(٤) رواه أبو داود (٧٥/٤)، وابن ماجه (١٣٧٩/٢)، وعبد الله بن أحمد في السنة (٣٦٢/١).

إن الرجل لا يملك ضرًا، ولا نفعًا، فيحلف له إنك لذيت وذيت ،فلعله لا يحلا منه بشيء، ثم يرجع إلى بيته وما معه من دينه شيء، قد ذهب دينه، ثم قرأ عبد الله: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يُزَكُّونَ أَنفُسَهُمْ بَلِ اللَّهُ يُزَكِّي مَن يَشَاءُ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿إِثْمًا مُبِينًا﴾ [النساء: ٤٩ ، ٥٠] (١).

٣٣ - باب في الأمر بطاعة ولي الأمر وإخلاص العمل لله

٤٨ - أخبرنا محمد، قال: أخبرنا أبو أحمد، قال: حدَّثنا محمد، قال: حدَّثنا عبد الوهاب عن هشام عن محمد بن سيرين، قال: كان أبو بكر وعمر يعلمان الرجل إذا دخل في الإسلام يقولان: تعبد الله ولا تشرك به، شيئًا وتصلي الصلاة التي افترضها الله عز وجل عليك لميقاتها، فإن في تفريطها الهلكة، وتؤدي الزكاة طيبة بها نفسك، وتصوم رمضان، وتسمع وتطيع لمن ولاه الله الأمر، قال: وقد قالا لرجل: وتعمل لله، ولا تعمل للناس(٢).

٣٤- باب في العصبية

٤٩ - أخبرنا محمد، قال: أخبرنا أبو أحمد، قال: حدَّثنا محمد، قال: حدَّثنا سفيان عن أيوب السختياني، عن غيلان بن جرير، عن زياد بن رباح، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال:

((من خرج من الطاعة، وفارق الجماعة، فمات مات ميتة جاهلية، ومن قاتل تحت راية عصبية، يتعصب للعصبية، ويقاتل للعصبة، ويدعو إلى العصبة فقتلة جاهلية(٣))).

٣٥- باب في اتباع السُّنة

٥٠ - أخبرنا محمد، قال: أخبرنا أبو أحمد، قال: حدَّثنا محمد، قال: حدَّثنا

---

(١) رواه الفريابي في صفة المنافق (ص٨٠)، والطبراني في الكبير (٨٥٦٣).

(٢) رواه ابن عبد البر في التمهيد (٢٣/٢٩٤).

(٣) رواه مسلم (٣/١٤٧٧).

سفيان عن عمرو بن عبيد، عن الحسن قال: قال رسول الله ﷺ: **((من استن بسنتي فهو مني، ومن رغب عن سنتي فليس مني، وعملٌ قليلٌ في السُّنة خيرٌ من كثيرٍ في بدعة**[1]**))**.

٣٦ - باب دعائم الإيمان

٥١ - أخبرنا محمد، قال: أخبرنا أبو أحمد، قال: حدَّثنا محمد، قال: حدَّثنا سفيان، قال: سمعت من غير واحد وحدَّثنا أصحابنا قال: قال علي: الإيمان على أربع دعائم: على الصبر، واليقين، والعدل، والجهاد.

والصبر على أربع شعب: على الشوق، والشفق، والزهادة، والترقب للموت فمن اشتاق إلى الجنة مسلا عن الشهوات، ومن أشفق من النار رجع عن الحرمات، ومن زهد في الدنيا تهاون في المصيبات، ومن ترقب الموت سارع في الخيرات.

واليقين على أربع شعب:

تبصرة الفطنة، وتأويل الحكمة، وموعظة العبرة، وسنة الأولين، فمن تبصر الفطنة تأول الحكمة، ومن تأول الحكمة عرف العبرة، ومن عرف العبرة فكأنما كان في الأولين. والعدل على أربع شعب:

على غايص الفهم، وزهرة العلم، وشرائع وروضة الحلم . فمن فهم فسر جميل العلم، ومن عرف شرائع الحكم ومن حلم لم يفرط وعاش في الناس محمودًا.

والجهاد على أربع شعب:

على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وشِنان الفاسقين، والصدق في المواطن، فمن أمر بالمعروف شدَّ ظهر المؤمن، ومن نهى عن المنكر أرغم أنف المنافق، ومن صدق في المواطن قضى الذي عليه، ومن غضب لله غضب الله عز وجل له[2].

٥٢ - أخبرنا محمد، قال: أخبرنا أبو أحمد، قال: حدَّثنا محمد، قال: حدَّثنا

---

(١) رواه معمر في جامعه (٢٩١/١١)، والمروزي في السنة (٨٨) بتحقيقنا، والبيهقي في الشعب (٧٢/٧).

(٢) رواه البيهقي في الشعب (٣٧١/٧)، والزهد الكبير (٣٦٧/٢)، واللالكائي في الاعتقاد (٨٤٣/٤)، وأبو نعيم في الحلية (٧٤/١).

سفيان، قال: وبلغني عن وهب بن منبه، قال: ما عبد الله بمثل العقل، ولن يبلغ العبد حقيقة الإيمان حتى يكون فيه عشر خصال:

حتى يكون الرشد منه مأمولاً، والكبر منه مأمونًا، وحتى يكون الذل أحب إليه من العز، وحتى يكون الفقر أحب إليه من الغنى، وحتى يستقل من الغنى، وحتى يستقل كثير المعروف من نفسه ويستكثر قليله من غيره، ولا يتبرم بمن طلب إليه الحوائج، ولا يسأم من طلب العلم ما بقي من عمره شيء، وحتى يكون القوت أحب إليه من الفضل، والعاشرة وما العاشرة بها ساد مجده وعلا ذكره يخرج من بيته، فلا يرى أحدًا من الناس إلا ظنَّ أنه دونه[1].

٣٧ - باب النهي عن النهبة

٥٣ - أخبرنا محمد، قال: أخبرنا أبو أحمد، قال: حدَّثنا محمد، قال: حدَّثنا سفيان عن عمرو بن دينار، عن أبي معبد، قال: من انتهب نهبة ذات شرف يرفع المسلمون إليه أنظارهم فليس بمسلم[2].

٣٨ - باب مجانبة الكذب للإيمان

٥٤ - أخبرنا محمد، قال: أخبرنا أبو أحمد، قال: حدَّثنا محمد، قال: حدَّثنا سفيان عن بيان، وابن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم قال: سمعت أبا بكر الصديق يقول:

«**أيها الناس، إياكم والكذب فإن الكذب مجانب للإيمان**[3]».

٥٥ - أخبرنا محمد، قال: أخبرنا أبو أحمد، قال: حدَّثنا محمد، قال: حدَّثنا حسين بن علي الجعفي، عن زائدة قال: حدَّثنا بيان، عن قيس، قال أبو بكر: «**إياكم والكذب فإن الكذب مجانب للإيمان** [4]».

٥٦ - أخبرنا محمد، قال: أخبرنا أبو أحمد، قال: حدَّثنا محمد، قال: حدَّثنا

---

(١) رواه ابن أبي عاصم في الزهد (ص٣٧٢).

(٢) رواه أبو داود (١٣٨/٤)، عن جابر، والترمذي (١٤١/٣)، عن عمران بن الحصين.

(٣) رواه أحمد (٥/١)، وأبو داود (٥٩٣/٢)، والترمذي (٣٤٧/٤).

(٤) تقدم في سابقه.

مروان بن معاوية الفزاري، عن إسماعيل، عن قيس، قال: سمعت أبا بكر الصديق يقول: ((إياكم والكذب، فإن الكذب مجانب للإيمان))(١).

٥٧ - أخبرنا محمد، قال: أخبرنا أبو أحمد، قال: حدَّثنا محمد، قال: حدَّثنا المرزيان بن مسعود الكندي، عن إسماعيل عن قيس، عن أبي بكر رحمه الله مثله، إلا أنه قال:

سمعت أبا بكر وهو يقول، أو هو يخطب(٢).

٣٩ - باب الوضوء نصف الإيمان

٥٨ - أخبرنا محمد قال: أخبرنا أبو أحمد، قال: حدَّثنا محمد، قال: حدَّثنا سفيان عن يونس بن أبي إسحاق، قال: سمعت أبا عثمان النهدي يحدث عن رجل من بني سليم قال: عدهن رسول الله ﷺ في يدي قال: «**الوضوء نصف الإيمان، والصيام نصف الصبر، وسبحان الله نصف الميزان، والحمد لله تملؤه، والله أكبر تملأ ما بين السماء والأرض**(٣)».

٥٩ - أخبرنا محمد، قال: أخبرنا أبو أحمد، قال: حدَّثنا محمد، قال: حدَّثنا سفيان عن يحيى بن سعيد، عن رجل يقال: له إسماعيل بن أوسط الشامي قال: قال رسول الله ﷺ:

((**اعملوا، وخير أعمالكم الصلاة، ولا يحافظ على الوضوء إلا مؤمن**(٤))).

٦٠ - أخبرنا محمد، قال: أخبرنا أبو أحمد، قال: حدَّثنا محمد، قال: حدَّثنا سفيان، قال: حدَّثنا عمرو بن دينار عن عبيد بن عمير، قال: من صدق الإيمان وبره إسباغ الوضوء في المكاره، ومن صدق الإيمان وبره أن يخلو الرجل بالمرأة الجميلة فيدعها لا يدعها إلا لله عز وجل. قال سفيان: وعدَّ أمورًا من صدق الإيمان وبره(٥).

---

(١) تقدم في سابقه.

(٢) تقدم في سابقه.

(٣) رواه عبد الله بن أحمد في السنة (٨١٧)، والبيهقي في الشعب (٧٤/١)، من حديث ابن مسعود.

(٤) رواه أحمد في المسند (٢٨٢/٥)، وابن ماجه (١٠١/١)، من حديث ثوبان مرفوعًا.

(٥) ذكره الزرقاني في شرح الموطأ (٤٦٢/١).

٦١ - أخبرنا محمد، قال: أخبرنا أبو أحمد، قال: حدَّثنا محمد، قال: حدَّثنا وكيع عن الأوزاعي، عن حسان بن عطية قال: قال النبي ﷺ: ((**والوضوء شطر الإيمان**[1])).

٦٢ - أخبرنا محمد، قال: أخبرنا أبو أحمد، قال: حدَّثنا محمد، قال: حدَّثنا وكيع، قال: حدَّثنا حماد بن سلمة عن صدقة مولى الزبير، عن أبي ثفال، عن أبي بكر بن حويطب، قال: قال رسول الله ﷺ: ((**لا إيمان لمن لا صلاة له ولا صلاة لمن لا وضوء له**))[2].

٤٠ - تابع باب إطلاق الكفر على من ترك الصلاة

٦٣ - أخبرنا محمد، قال: أخبرنا أبو أحمد، قال: حدَّثنا محمد، قال: حدَّثنا مروان الفزاري، قال: حدَّثنا محمد بن أبي إسماعيل السلمي عن معقل الخثعمي، قال: سأل رجل عليًا عن امرأة لا تصلي، فقال علي: من لم يصل فهو كافر، قالوا: إنها مستحاضة، قال: تتخذ صوفة فيها سمن، أو زيت، ثم تغتسل وتصلي[3].

٤١ - باب الترهيب من أذى الجار وأنه ينقص الإيمان

٦٤ - أخبرنا محمد، قال: أخبرنا أبو أحمد، قال: حدَّثنا محمد، قال: حدَّثنا مروان الفزاري عن أبان بن إسحاق قال: حدثني الصباح بن محمد، عن مرة الهمداني أن عبد الله بن مسعود حدث أنه سمع نبي الله ﷺ يقول:

((إن الله قسم بينكم أخلاقكم، كما قسم بينكم أرزاقكم، وإن الله يعطي على نية الدنيا من يحب ومن لا يحب، ولا يعطي الدين إلا من يحب، فمن أعطاه الله الدين فقد أحبه، والذي نفس محمد بيده لا يسلم عبد حتى يسلم قلبه ولسانه، ولا يؤمن حتى يأمن جاره بوائقه، قلنا: يا نبي الله وما بوائقه؟ قال: غشه وظلمه ولا يكسب عبد مالاً حرامًا فينفق منه فيبارك له فيه، ولا يتصدق به فيتقبل منه، ولا يتركه خلف ظهره إلا كان زاده إلى النار، إن الله عز وجل لا يمحو السيء بالسيء ولكن يمحو السيء

---

(١) رواه الترمذي (٥/٥٣٥)، وابن ماجه (١٠٢/١)، بنحوه من حديث أي مالك الأشعري.

(٢) رواه البيهقي في الكبرى (٤٣/١)، والدارقطني في العلل (٤٣٥/٤).

(٣) رواه ابن ابي شيبة في الإيمان (١٢٦)، والبيهقي في الشعب (٢٧/١).

بالحسن، إن الخبيث لا يمحوه الخبيث))[1].

٤٢ - باب وجوب الموالاة في الله والبغض في الله

٥٦ - أخبرنا محمد قال: أخبرنا أبو أحمد قال: حدَّثنا محمد قال: أخبرنا الحسين بن علي الجعفي قال: حدَّثنا زائدة بن قدامة قال: حدَّثنا ليث بن أبي سليم عن مجاهد عن ابن عباس أنه قال: أحب في الله، وأبغض في الله، ووال في الله، وعاد في الله، فإنما تنال موالاة الله بذلك، ولن يجد عبد طعم الإيمان، ولو كثرت صلاته وصومه حتى يكون كذلك، ولقد صارت عامة مؤاخاة الناس على أمر الدنيا، وذلك لا يجدي عن أهله شيئًا.

ثم قرأ ابن عباس هاتين الآيتين: ﴿لاَ تَجِدُ قَوْماً يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [المجادلة:٢٢].

وقرأ: ﴿الأَخِلاَّءُ يَوْمَئِذٍ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلاَّ الْمُتَّقِينَ﴾ [الزخرف: ٦٧][2].

٤٣ - باب ذهاب العلم

٦٦ - أخبرنا محمد قال: أخبرنا أبو أحمد قال: حدَّثنا محمد قال: حدَّثنا سفيان عن الأعمش عن أبي وائل قال: سمعت ابن مسعود يقول: هل يدري كيف ينقص الإسلام؟ قالوا: كيف؟ قال: كما تنقص الدابة سمنها، وكما ينقص الثوب عن طول اللبس، وكما يقسو الدرهم عن طول الخبو، وقد يكون في القبيلة عالمان فيموت أحدهما فيذهب نصف علمه، ويموت الآخر فيذهب علمه كله[3].

٤٤ - باب التكاليف الشرعية من الإيمان

٦٧ - أخبرنا محمد قال: أخبرنا أبو أحمد قال: حدَّثنا محمد قال: حدَّثنا يزيد

---

(١) رواه أحمد في المسند (١/٣٨٧).

(٢) رواه المروزي في تعظيم قدر الصلاة (١/٤٠٦)، والطبراني (١٢/٤١٧)، وذكره ابن رجب في جامع العلوم والحكم (ص٣٤)، والهيثمي في المجمع (١/٩٠) بنحوه.

(٣) رواه الدارمي (١/٩٠)، عن أبي وائل عن حذيفة بنحوه.

ابن هارون قال: أخبرنا سفيان بن حسين عن أبي علي الرحبي عن عكرمة قال: سُئل الحسن بن علي مقبله من الشام عن خصال عن الإيمان؟ فتلا هذه الآية:

﴿لَيْسَ البِرَّ أَن تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ المَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ البِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَالْمَلائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى المَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي القُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي البَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ البَأْسِ أُوْلَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُوْلَئِكَ هُمُ المُتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٧٧] [١].

٤٥ - باب صفة المسلم

٦٨ - أخبرنا محمد قال: أخبرنا أبو أحمد قال: حدَّثنا محمد قال: حدَّثنا سفيان عن ابن أبي خالد سمعه من الشعبي قال: وحدَّثنا داود بن أبي هند عن الشعبي قال: جاء رجلٌ يتخلل حتى انتهى إلى عبد الله بن عمرو قال: وحدث في مكان آخر يتخطى رقاب الناس فقال: أخبرني بشيء سمعته من رسول الله ﷺ قال ابن عمر: ووجدت في مكان آخر حدثني بحديث سمعته من رسول الله ﷺ ولا تحدثني عن العدلين قال:

سمعت رسول الله ﷺ يقول: ((**المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده والمهاجر من هجر ما حرم الله عليه** [٢])).

٤٦ - باب الدين النصيحة

٦٩ - أخبرنا محمد قال: أخبرنا أبو أحمد قال: حدَّثنا محمد قال: حدَّثنا سفيان عن سهيل بن أبي صالح، عن عطاء بن يزيد الليثي، عن تميم الداري قال: قال: رسول الله ﷺ:

((**الدين النصيحة الدين النصيحة الدين النصيحة** قال: قلنا: لمن يا رسول الله؟

---

(١) رواه المروزي في تعظيم قدر الصلاة (٤١٧/١).

(٢) رواه البخاري (٥٣/١).

قال: لله ولرسوله ولصالح المؤمنين ولكتابه ولأئمة المسلمين[١])).

٤٧ - باب أفضل الناس إيمانًا أفضلهم معرفة

٧٠ - أخبرنا محمد قال: أخبرنا أبو أحمد قال: حدَّثنا محمد قال: حدَّثنا سفيان بن عيينة قال: حدَّثنا كوفيٌّ لنا أو كوفيون عن أبي السوداء عن ابن سابط رواية قال: أفضلكم إيمانًا، أفضلكم معرفة[٢].

٧١ - أخبرنا محمد قال: أخبرنا أبو أحمد قال: حدَّثنا محمد قال: حدَّثنا سفيان عن أبي سعد عن عكرمة عن ابن عباس قال: ما زالت الخصومة بين الناس يوم القيامة حتى خاصم الروح الجسد فقال الجسد: يا رب إنما كنت مثل الخشبة النخرة ليس لي يد أبطش بها، ولا عين أبصر بها، ولا أُذن أسمع بها، ولا رجل أمشي بها، ولا عقل أعقل به حتى جاء هذا فدخل فيَّ فنجني منه، وخلد عليه العذاب اليوم.

وقال الروح: يا رب منك الروح وأنت خلقته إنما كنت كالشهاب لم يكن لي يد أبطش بها ولا عين أبصر بها ولا أذن أسمع بها ولا رجل أمشي بها ولا عقل أعقل به، حتى جئت فدخلت في هذا الجسد فخلد عليه العذاب ونجني منه اليوم، فقيل: يضرب لكما مثل مثلكما كمثل أعمى ومقعد دخلا حائطًا دانية ثمارها، فالأعمى لا يبصر الثمار فيتناول منها، والمقعد يبصرها ولا ينالها، فدعى المقعد الأعمى فقال: احملني حتى أسددك فآكل وأطعمك، فحمله وسدده فأدركا وهما كذلك فعلى أيهما يقع العذاب؟ قال: عليهما جميعًا قال: فالعذاب عليهما[٣].

٤٨ - باب إثم مانع الزكاة

٧٢ - أخبرنا محمد قال: أخبرنا أبو أحمد قال: حدَّثنا محمد قال: حدَّثنا سفيان عن عمرو بن دينار عن عبيد بن عمير أن النبي ﷺ قال: ((ما من صاحب إبل لا يؤدي حقها، ومن حقها حلبها يوم وردها إلا بطح لها بقاع أو بصعيد قرقر، فتستن

---

(١) رواه مسلم (١/٧٤).

(٢) لم أقف عليه.

(٣) أشار إليه العقيلي في الضعفاء (٢/١١٥).

عليه تطؤه بأخفافها، كل ما مضى آخرها ردَّ عليه أولها، وما من صاحب بقر لا يؤدي حقها، ومن حقها حلبها يوم وردها إلا بطح لها بقاع أو بصعيد قرقر فتستن تطأه بأظلافها وتنطحه بقرونها، كلما مضى آخرها ردّ أولها، وما من صاحب غنم لا يؤدي حقها، ومن حقها حلبها يوم وردها إلا بطح لها بقاعٍ أو بصعيد قرقر، فتستن تطؤه بأظلافها وتنطحه بقرونها ليس فيها جماء ولا مكسورة القرن، وما من صاحب كنز لا يؤدي زكاته إلا مثل له يوم القيامة شجاع أقرع فاغرًا فاه يطلبه وهو يفر منه ويقول: أنا كنزك الذي خبأته ولا ينتهي حتى يضع يده في فيه[(١)]».

٤٩- باب عقاب تارك الزكاة

٧٣ - أخبرنا محمد قال: أخبرنا أبو أحمد قال: حدَّثنا محمد قال: حدَّثنا سفيان عن عبد الملك بن أعين وجامع بن أبي راشد عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود ﷺ يبلغ به النبي ﷺ أنه قال: ((ما من رجل لا يؤدي زكاة ماله إلا جعل يوم القيامة في عنقه شجاع، ثم قرأ علينا رسول الله ﷺ مصادقه من كتاب الله: ﴿وَلاَ يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللهُ مِن فَضْلِهِ هُوَ خَيْراً لَّهُم بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُوا بِهِ يَوْمَ القِيَامَةِ وَلِلَّهِ مِيرَاثُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَاللهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [آل عمران:١٨٠].

وقال مرة: ثم قرأ علينا رسول الله ﷺ مصداقه من كتاب الله: ﴿سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُوا بِهِ يَوْمَ القِيَامَةِ﴾ [آل عمران:١٨٠] الآية[(٢)].

٧٤ - أخبرنا محمد قال: أخبرنا أبو أحمد قال: حدَّثنا محمد قال: حدَّثنا عبد الله بن معاذ عن معمر عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي سعيد الخدري قال: بينما رسول الله ﷺ يقسم قسمًا إذ جاءه ابن ذي الخويصرة التميمي فقال: اعدل يا رسول الله فإنك لم تعدل؟ قال: ((**ويلك فمن يعدل إذا لم أعدل**)).

قال عمر: يا رسول الله ائذن لي فأضرب عنقه؟ قال: ((دعه فإن له أصحابًا يحتقر أحدكم صلاته مع صلاتهم، وصيامهم مع صيامهم يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم

(١) رواه البخاري (١٤٠٢)، متصلاً.

(٢) رواه الترمذي (٣٠١٢)، والنسائي (١١/٥)، وابن ماجه (١٧٨٤)، وأحمد (٣٨٨/١).

يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرَّمية، ينظر في قذذه، فلا يوجد فيه شيء، ثم ينظر في نضيه فلا يوجد فيه شيء، ثم ينظر في رصافه فلا يوجد فيه شيء ثم ينظر في نصله فلا يجد فيه شيئًا قد سبق الفرث الدم، آيتهم رجل أسود إحدى يديه مثل ثدي المرأة أو مثل البضعة تدردر، يخرجون على فرقة من الناس قال: وفيهم نزلت: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ﴾ [التوبة: ٥٨])).

قال أبو سعيد: أشهد أني سمعت هذا من رسول الله ﷺ، وأشهد أن عليًّا حين قتلهم، وأنا معه جيء بالرجل على النعت الذي نعت رسول الله ﷺ [(١)].

٥٠- باب أي الإسلام أفضل

٧٥ - أخبرنا محمد قال: أخبرنا أبو أحمد قال: حدَّثنا محمد قال: حدَّثنا المقرئ قال: حدَّثنا المسعودي عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن الحارث عن أبي كثير الزبيدي عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي ﷺ أنه ناداه رجلٌ: يا رسول الله، أي الإسلام أفضل؟ قال: ((**أن يسلم المسلمون من لسانك ويدك**[(٢)])).

٥١ - باب الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام

٧٦ - أخبرنا محمد قال: أخبرنا أبو أحمد قال: حدَّثنا محمد قال: حدَّثنا بشر بن السري قال: حدَّثنا زكريا بن إسحاق عن يحيى بن عبد الله بن صيفي عن أبي معبد، عن ابن عباس أن النبي ﷺ بعث معاذ بن جبل إلى اليمن فقال:

((إنك ستأتي قومًا أهل كتاب، فإذا أتيتهم فادعهم إلى أن يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، فإن هم أطاعوك بذلك، فأخبرهم أن عليهم خمس صلوات في يوم وليلة، فإن هم أطاعوا لك بذلك، فأخبرهم أن عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم، فإن هم أطاعوا لك، فإياك وكرائم أموالهم واتق دعوة المظلوم فإنها ليس بينها وبين الله عز وجل حجاب))[(٣)].

---

(١) رواه البخاري (٦٩٣٣)، ومسلم (١٠٦٤).

(٢) رواه أحمد في المسند (٢/١٥٩).

(٣) رواه البخاري (١٤٦٩)، ومسلم (١٩).

٥٢ - تابع باب زوال الإيمان عند ارتكاب المعاصي

٧٧ - أخبرنا محمد قال: أخبرنا أبو أحمد قال: حدَّثنا محمد قال: حدَّثنا سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: ((لا يشرب رجل الخمر حين يشربها وهو مؤمن))[1].

٥٣ - تابع باب الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام

٧٨ - أخبرنا محمد قال: أخبرنا أبو أحمد قال: حدَّثنا محمد قال: حدَّثنا أبو أسامة حماد بن أسامة قال المجالد: أخبرنا ذلك قال: كتب رسول الله ﷺ إلى جدي وهذا كتابه عندنا، وحدَّثني ذلك أشياخ الحي:

((بسم الله الرحمن الرحيم، من محمد رسول الله إلى عمير ذي مران، وإلى من أسلم من همدان سلام عليكم إني أحمد إليكم الله الذي لا إله إلا هو، أما بعد.. فإنه بلغنا إسلامكم، فرجعنا من أرض الروم فأبشروه، فإن الله قد هداكم بهداه، وإنكم إذا شهدتم أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمدًا رسول الله وأقمتم الصلاة وأتيتم الزكاة، فإن لكم ذمة الله وذمة محمد رسول الله ﷺ على أموالكم ودمائكم وأرض البور التي أسلمتم عليها سهلها وجبلها ومراعيها وخيولها، غير مظلومين ومضيق عليهم[2])).

٥٤ - باب كراهية تولي الإمارة

٧٩ - أخبرنا محمد قال: أخبرنا أبو أحمد قال: حدَّثنا محمد قال: حدَّثنا يحيى ابن عيسى الرملي قال: حدَّثنا الأعمش عن سليمان بن ميسرة عن طارق بن شهاب عن رافع بن أبي رافع قال: قلت لأبي بكر الصديق: إني اخترتك لنفسي فعلمني شيئًا آخذ به قال: قد أردت ذلك قبل أن تقول لي تعبد الله ولا تشرك به شيئًا وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتصوم رمضان ولا تأمر على رجلين[3].

---

(١) رواه البخاري (٥٥٧٨)، ومسلم (١٠٤)، وأحمد في المسند (٢/٢٤٣).

(٢) رواه الطبراني في الكبير (١٧/٥٠)، (١٠٧).

(٣) رواه الطبراني في الكبير (٤٤٦٧).

٥٥ - تابع باب اتباع السُّنة

٨٠ - أخبرنا محمد قال: أخبرنا أبو أحمد قال: حدَّثنا محمد قال: حدَّثنا إبراهيم بن عيينة قال: حدَّثنا عبد الواحد بن أيمن قال: كان الحسن بن محمد بن الحنفية يأمر أن أقرأ هذا الكتاب على الناس، **أما بعد..**

فإنا نوصيكم بتقوى الله، ونحثكم على أمره، ونرضى لكم طاعته، ونسخط لكم معصيته، وإن الله أنزل الكتاب بعلمه فأحكمه وفضله وأعزه وحفظه أن يأتيه الباطل من بين يديه ومن خلفه، وضرب أمثاله وبيَّن عبره، وجعله فرقانًا من الشر، ونورًا من الظلمة، وبصرًا من العمى، وهدًى من الضلالة، ثم تمت النعمة، وأكملت العبادة، وحفظت الوصية، وجرت السنة، ومضت الموعظة، واعتقد الميثاق، واستوجبت الطاعة فهو حبل الله المتين والعروة الوثقى لا انفصام لها، بها سبق الأولون وبها أدرك الآخرون كتابًا تولى حكمه وارتضاه لنفسه وافترضه على عباده من حفظه، بلغه ما سواه، ومن ضيعه لا يقبل منه غيره.

أما بعد.. فإن الله تبارك وتعالى أنزل على محمدٍ النبوة وابتعثه بالرسالة رحمة للناس كافة، والناس حينئذٍ في ظلمة الجاهلية وضالتها يعبدون أوثانها، ويستقسمون بأزلامها عنها، يأتمرون أمرهم، وبها يحلون حلالهم ويحرمون حرامهم، دينهم بدعة ودعوتهم فِرية، فبعث الله عز وجل بالحق محمدًا ﷺ رحمة منه لكم، ومنة منَّ بها عليكم، وبشركم وأنذركم ذكر من كان قبلكم من الأمم، وقص في الكتاب قصة أمرهم كيف نصحت لهم رسلهم وكيف كذبوهم وتولوا عنهم، وكيف كانت عقوبة الله إياهم فوعظكم الله بنكال من قبلكم، وأمركم أن تقتدوا بصالح فعالهم، فبلغ محمد الرسالة ونصح الأمة وعمل بالطاعة وجاهد العدو، فأعز الله به أمره، وأظهر به نوره، وتمت به كلمته، وانتجب له أقوامًا عرفوا حق الله، واعترفوا به وبذلوا له دماءهم وأموالهم، فيهم من هجر داره وعشيرته إلى الله عز وجل، ومنهم آوى ونصر فأسوا بأنفسهم وآسوا به، ولم يرغبوا بأنفسهم عن نفسه، فأيَّد الله بهم الدين، ودمغ الحق الباطل، وأبطلت دعوة الطواغيت وكسرت الأزلام وتُركت عبادة الأوثان، وأُجيب داعي الله وظهر دين الله وعرف الناس أمر الله عز وجل، واعترفوا بقضاء الله وشهدوا بالحق وقالوا: لا إله إلا الله محمدٌ رسول الله، وأدوا فرائض الله عز وجل، وأعقب الله نبيه محمدًا ﷺ، ومن استجاب له أجرًا ونصرًا ووعدًا وسلطانًا، ومكَّن

لهم دينهم الذي ارتضى، وأبدلهم من بعد خوفهم أمنًا، فلما أحكم الله النهي عن معصيته وخلصت الدعوة، و[كمل] الإسلام لأهله شرع الدين شرائعه وفرض فرائضه، وأعلم الدين علامة يعلمها أهل الإسلام، وحدَّ الحدود وحرم المشاعر، وعلم المناسك ومضت السُّنة واستتاب المذنب، ودعا إلى الهجرة وفتح باب التوبة حجة له، ونصيحة لعباده فالإسلام عند أهله عظيم شأنه معروف سبيله لحقوقه متفقدون، وله متعاهدون يعرفونه ويعرفون به بالاجتهاد بالنية والاقتصاد بالسنة لا يبطرهم عنه رخاء من الدنيا أصابهم ولا يضيعونه لشدة بلاء نزل بهم، ذلك بأنهم جاءهم أمر الله، أيقنت نفوسهم واطمأنت به قلوبهم، يسيرون منه على أعلام نبيه وسُبل واضحة، حكم فرغ الله منه لا تلتبس به الأهواء ولا تزيغ به القلوب، عهد عهده الله إلى عباده، وإنما كانت هذه الأمة كبعض الأمم التي مضت قبلها جاءها نذير منها ودعاها بما يحييها ونصح لها وجهد، وأدى الذي عليه من الحق فاستجاب له مستجيبون وكذب به مكذبون، فقاتل من كذبه بمن استجاب له حتى أحلَّ حلال الله وحرَّم حرامه وعمل بطاعته، ثم نزل بهذه الأمة موعود الله الذي وعد من وقوع الفتنة يفارق رجال عليه رجالاً، ويوالي رجال عليه رجالاً.

فمن أراد أن يسائلنا عن أمرنا ورأينا فإنه قولنا الله ربنا والإسلام ديننا والقرآن إمامنا ومحمد نبينا إليه نسند ونضيف أمرنا إلى الله ورسوله، ونرضى من أئمتنا بأبي بكر وعمر ونرضى أن يُطاعا، ونسخط أن يعصيا، ونعادي لهما من عاداهما، ونرجي منهم أهل الفرقة الأُول، ونجاهد في أبي بكر وعمر الولاية، فإن أبا بكر وعمر لم تقتتل فيهما الأمة، ولم تختلف فيهما، ولم يشك في أمرهما، وإنما الإرجاء ممن عاب الرجال ولم يشهده، ثم عاب علينا الإرجاء من الأمة وقال: متى كان الإرجاء كان على عهد موسى نبي الله إذ قال له فرعون: ﴿فَمَا بَالُ الْقُرُونِ الأُولَى﴾ [طه: ٥١]، قال موسى وهو ينزل عليه الوحي حتى قال: ﴿عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي فِي كِتَابٍ لاَّ يَضِلُّ رَبِّي وَلاَ يَنسَى﴾ [طه : ٥٢]، فلم يعنف بمثل حجة موسى وممن نعادي فيهم شبيبة متمنية ظهروا بكتاب الله، وأعلنوا الفرية على بني أمية وعلى الله، لا يفارقون الناس ببصر نافذ ولا عقل بالغ في الإسلام، ينقمون المعصية على من عملها ويعملون بها إذا ظهروا بها ينصرون فتنتها وما يعرفون المخرج منها اتخذوا أهل بيت من العرب إمامًا وقلدوهم دينهم يتلون على حبهم ويفارقون على بغضهم، جفاة على القرآن أتباع الكهان، يرجون دولة تكون في بعث يكون قبل الساعة أو

قبل قيام الساعة، حرَّفوا كتاب الله، وارتشوا في الحكم، وسعوا في الأرض فسادًا، والله لا يحب المفسدين، وفتحوا أبوابًا كان الله سدها، وسدوا أبوابًا كان الله فتحها.

ومن خصومة هذه الشبيبة التي أدركنا، أن يقولوا: هدينا بوحي ضل عنه الناس، وعلم خفي ويزعمون أن نبي الله كتم تسعة أعشار القرآن. ولو كان نبي الله كاتمًا شيئًا مما أنزل الله لكتم شأن امرأة زيد ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب:٣٧].

وقوله: ﴿لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾ [التحريم:١].

وقوله: ﴿لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئاً قَلِيلاً﴾ [الإسراء : ٧٤].

فهذا أمرنا ورأينا، وندعو إلى الله من أجابنا، ونجيب إليه من دعانا، لا نألوا فيه عن طاعة ربنا، وأداء الحق الذي علينا، ونذكر به قومنا ومن سألنا من أئمتنا فيستحلون. بعده دماءنا أو يعرضوا دماءهم لنا، فالناس مجموعون عند ربهم في موطن صدق، ويوم يكون الحق لله، ويبرأ فيه البائع من المبيوع، ويدعو الإنسان على نفسه بالثبور، فادخروا من صالح الحجج عند الله، فإنه من لا يكون يظفر بحجته في الدنيا لم يظفر بها في الآخرة، كتاب كتبته نصيحة لمن قبله، وحجة على من تركه والسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين[1].

٥٦ - باب لا يفتك مؤمن

٨١ - أخبرنا محمد، قال: أخبرنا أبو أحمد، قال: حدَّثنا محمد، قال: حدَّثنا عبد الوهاب عن أيوب، عن الحسن أن رجلاً قال للزبير: ألا أقتل لك عليًا؟ قال: كيف تقتله؟ قال: أغتاله، فقال: إني سمعت النبي ﷺ يقول: ((**الإيمان قيّد الفتك لا يفتك مؤمن**[2])).

آخره والحمد لله رب العالمين

وصلَّى الله وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا

---

(١) أشار إلى حديث ابن سعد في الطبقات الكبرى (٣٢٨/٥)، والحافظ في تهذيب التهذيب (٢/ ٣٢٠).

(٢) رواه أبو داود (٨٧/٣)، والحاكم في المستدرك (٣٩٢/٤).



مختصر فرائد القلائد

في علم العقائد

للشيخ أبي المواهب عبد الوهاب بن أحمد الشعراني

المتوفى ٩٧٣ هـ

تحقيق وتخريج وتعليق

أحمد فريد المزيدي

بسم الله الرحمن الرحيم

ترجمة مختصرة للشيخ المصنف

هو إمام الأئمة، ومفخرة الأمة، كنز المعارف الوهبية والكسبية، وقطب دائة الولاية الإرشادية المحمدية، طود الرسوخ والتحقيق، ومنار السلوك، وشيخ الطريق، الإمام سيدي عبد الوهاب بن أحمد بن علي بن أحمد بن علي بن محمد بن زوفا بن الشيخ موسى، المكنى في بلاد البهنسا بأبي العمران، جدي السادس ابن السلطان أحمد بن السلطان سعيد، بن السلطان فاشين بن السلطان محيا بن السلطان زوفا، ابن السلطان ريان بن السلطان محمد بن موسى بن السيد محمد بن الحنفية ابن الإمام علي بن أبي طالب ﷺ.

ولد الشعراني على أصح الروايات وأشهرها في ٢٧رمضان عام ٨٩٨ هـ ببلدة قلقشندة وهي قرية جده لأمه، ثم انتقل بعد أربعين يومًا من ولادته إلى قرية أبيه ساقية أبي شعرة وإليها انتسب، فلقب بالشعراني، وعرف بهذا اللقب واشتهر به، وإن كان هو قد سمًى نفسه في مؤلفاته بالشعراوي.

ولقد اضطرب رجال التاريخ في تحديد مولده، فلقد ذكر صاحب ((النور السافر)) تاريخًا لمولده قبل هذا التاريخ بقليل، والمناوي وعلي مبارك والمستشرق شاخت فقد أيدوا التاريخ الذي ذكرناه، وهو المعتمد.

حياته ومكانته العلمية وسلوكه طريق القوم:

قرأ الشيخ على العلماء والأئمة كتبًا ومتونًا ما لا يحصى كثرة، وحبب إليه علم الحديث فلزم الاشتغال به والأخذ عن أهله، ومع ذلك لم يكن عنده جمود المحدثين ولا لدونه النقلة، بل هو فقيه النظر، صوفي الخبر، له دراية بأقوال السلف ومذاهب الخلف، وكان ينهي عن الحط على الفلاسفة وتنقيصهم، وينفر ممن يذمهم، ويقول هؤلاء عقلاء، ثم أقبل على الاشتغال بالطريق مجاهدًا نفسه مدة، وقطع العلائق الدنيوية، ومكث سنين لا يضطجع على الأرض ليلاً ولا نهارًا، بل اتخذ له حبلاً بسقف خلوته يجعله في عنقه ليلاً حتى لا يسقط.

وكان يطوي الأيام المتوالية، ويديم الصوم، ويفطر على أوقية من الخبز، ويجمع الخروق من الكيمان فيجعلها مرقعة يستتر بها، وكانت عمامته من شراطيط الكيمان

وقصاصة الجلود، واستمر كذلك حتى قويت روحانيته، وكان يفتتح مجلس الذكر عقب العشاء، فلا يختمه إلا عند الفجر.

فقد عاش الشعراني حياته تحت ظلال المساجد ليله ونهاره متبتلاً في طلب العلم، عالمًا في التعبد، عاش نقيًا طاهرًا مجاهدًا في سبيل الكمال العلمي والكمال الخلقي.

وأصبحت زاوية الشعراني التي أسسها ليتلقى فيها الطلاب علوم الظاهر مع أذواق الباطن من أعظم منارات العلم والثقافة والتوجيه في العالم الإسلامي في ذلك الوقت، وغدت مثابةً للعلماء والأدباء، ومنبرًا للدعوة والإرشاد، وساحةً للذكر والعبادة، ورواقًا يرسل الشعاع الروحي النقي في عصرٍ انطفأت فيه المصابيح، وخمدت مشاعل الحياة.

وأصبح الشعراني قطب الرحى في عصره يلوذ به طلاب العلم وطلاب الذوق، كما يلجأ إليه أصحاب الحاجات والشفاعات، وعلى باب الزاوية يزدحم الأمراء والكبراء.

فكان الإمام متخلق بخلق التصوف متأدب بآدابه وأخذ نفسه بكل ما كتب وسطر في كتبه فكان خلقه صورة رسالته.

وكان رحيمًا بالناس، ورحيمًا بنوعٍ خاصٍ بالعصاة والمذنبين، لأنهم أشد الناس ضعفًا، وأحوجهم إلى العطف والنصح والرحمة.

يقول متحدثًا عن مبادئه: ثم ستري لعورات الناس وعيوبهم ورحمتي بالعصاة حال تلبسهم بالمعصية، فإنهم أشقى الناس حينئذٍ.

وكان الشعراني يرى أن العبادة لا تصلح إلا بصلاح القلب ونقاء الأخلاق، فكان لا يقوم إلى الصلاة إلا إذا فتش قلبه، هل فيه غلٌّ أو حقد، أو حسد، أو نميمة، أو شهوة صغيرة أو كبيرة، بل كان يستحيي أن ينام وفي قلبه شيء من هذا؛ لأن النوم رحلة الروح إلى الملأ الأعلى.

ويسمو الشعراني فى أدب النفس، ويرتفع في معارج الخلاق، فيقول: ومما أنعم الله به عليَّ عدم خروجي من بيتي إلا إذا علمت من نفسي القدرة بإذن الله على هذه الثلاث خصال: تحمل الأذى عن الناس، وتحمل الأذى منهم، وجلب الراحة لهم.

وقال ابن العماد الحنبلي:

حسده طوائف فدسوا عليه كلمات يخالف ظاهرها الشرع، وعقائد زائغة،

ومسائل تخالف الإجماع، وأقاموا عليه القيامة، وشنعوا وسبوا ورموه بكل عظيمة فخذلهم الله وأظهره عليهم، وكان مواظبًا على السنة مبالغًا في الورع، مؤثرًا ذوي الفاقة على نفسه حتى بملبوسه، متحملاً للأذى موزعًا أوقاته على العبادة ما بين تصنيف وتسلك وإفادة، واجتمع بزاويته من العميان وغيرهم نحو مائة فكان يقوم بهم نفقة وكسوة، وكان عظيم الهيبة وافر الجاه والحرمة، تأتي إلى بابه الأمراء.

وكان يسمع لزاويته دوي كدوي النحل ليلاً ونهارًا.

وكان يحيي ليلة الجمعة بالصلاة على المصطفى ﷺ ولم يزل مقيمًا على ذلك معظمًا في صدور الصدور إلى أن نقله الله تعالى إلى دار كرامته.

ومن كلامه: دوروا مع الشرع كيف كان لا مع الكشف فإنه قد يخطئ.

وقال: ينبغي إكثار مطالعة كتب الفقه عكس ما عليه المتصوفة الذين لاحت لهم بارقة من الطريق فمنعوا مطالعته، وقالوا: إنه حجاب جهلاً منهم.

وقال: الجبر آخر ما تنتهي إليه المعاذير، وذلك سبب مآل أهل الرحمة إلى الرحمة.

تصانيفه:

جال قلم الشعراني في كل أُفق من آفاق المعرفة العلمية والذوقية.

فكتب في الأصلين، في التصوف، والتوحيد، والفقه والأصول، والتفسير، والحديث، والتاريخ والمناقب، واللغة، والنحو، والطب، وغيرها، فنذكر بعضها:

١- الجوهر المصون والسر المرقوم فيما تنتجه الخلوة من الأسرار والعلوم.

٢- الدرة المنثورة في زبد العلوم المشهورة.

٣- لواقح الأنوار في طبقات الأخيار الكبرى، والوسطى، والصغرى.

٤- المقدمة النحوية في علم العربية.

٥- شرح جمع الجوامع للسبكي.

٦- الميزان الشعرانية المدخلة لجميع أقوال الأئمة المجتهدين ومقلديهم في الشريعة المحمدية.

٧- إرشاد الطالبين إلى مراتب العلماء العاملين. تحت قيد الطبع.

٨- مدارج السالكين. بتحقيقنا.

٩- لطائف المنن والأخلاق في بيان وجوب التحدث بنعمة الله على الإطلاق.

١٠- رسالة في آداب تلقين الذكر.

١١- درة الغواص على فتاوى الخواص.

١٢- الجواهر والدرر الصغرى، والكبرى، والوسطى. تحت قيد التحقيق.
١٣- بهجة النفوس والأحداق. يسر الله لنا تحقيقه.
١٤- الأخلاق المتبولية المفاضة من الحضرة المحمدية.
١٥- البحر المورود في المواثيق والعهود.
١٦- كشف الحجاب والران عن وجه أسئلة الجان. بتحقيقنا.
١٧- خبايا الزوايا. تحت قيد التحقيق.
١٨- الكبريت الأحمر في بيان علوم الشيخ الأكبر.
١٩- تحفة الأكياس في حسن الظن بالناس.
٢٠- المختصر في العقائد (كتابنا هذا أيضًا).
٢١- رسالة في التسليك.
٢٢-الأنوار القدسية في بيان آداب العبودية.
٢٣- مختصر فرائد القلائد في علم العقائد (كتابنا هذا).
٢٤- مختصر تذكرة السويدي في الطب، طبع بتحقيقنا.
٢٥- مختصر اعتقاد أهل السنة للبيهقي. تحت قيد الطبع بتحقيقنا.
٢٦- الدرر واللمع في بيان الصدق في الزهد والورع. طبع بتحقيقنا.
٢٧- الدرر السنية على الوصية المتبولية.
٢٨- البدر المنير في غريب أحاديث البشير.
٢٩- منحة المنة في التلبس بالسنة.
٣٠- تنبيه المغترين أواخر القرن العاشر على ما خالفوا فيه سلفهم الطاهر.
٣١- المنهج المبين في مذاهب الأئمة المجتهدين.
٣٢- إرشاد المغفلين من الفقهاء والفقراء إلى شروط صحبة الأمراء.
٣٣- مفحم الأكباد في مواد الاجتهاد.
٣٤- مختصر تذكرة القرطبي.
٣٥- لوائح الخذلان على من لم يعمل بالقرآن.
٣٦- حد الحسام على من أوجب العمل بالإلهام.
٣٧- البرق الخاطف لبصر من عمل بالهواتف.
٣٨- الاقتباس في القياس.
٣٩- لواقح الأنوار القدسية مختصر الفتوحات المكية. تحت قيد التحقيق.
٤٠- مختصر السنن الكبرى للبيهقي.
٤١- الأجوبة المرضية عن أئمة الفقهاء والصوفية.

٤٢- ردع الفقراء عن دعوى الولاية الكبرى.
٤٣- سير المسير والتزود ليوم المسير.
٤٤- الطراز الأبهج على خطبة المنهج.
٤٥- طهارة الجسم والفؤاد من سوء الظن بالله تعالى والعباد.
٤٦- علامات الخذلان على من لم يعمل بالقرآن.
٤٧- فتح الوهاب في فضائل الآل والأصحاب.
٤٨- القواعد الكشفية الموضحات لمعاني الصفات الإلهية.
٤٩- الكوكب الشاهق في الفرق بين المريد الصادق وغير الصادق (كتابنا هذا).
٥٠- اليواقيت والجواهر في بيان عقائد الأكابر.
٥١- مختصر المدونة الكبرى لسحنون.
٥٢- مختصر الألفية لابن مالك في النحو.
٥٣- هادي الحائرين إلى رسوم أخلاق العارفين.
٥٤- المنن الوسطى. تحت قيد التحقيق.
٥٥- المنن الصغرى. تحت قيد التحقيق.
٥٦- الفتح في معنى الشطح.
٥٧- مختصر القواعد الكشفية.
٥٨- الميزان الذرية المبينة لعقائد الفرقة العلية (طبع بتحقيقنا).
٥٩- العهود المحمدية.
٦٠- مختصر القواعد للزركشي (أتم الله تحقيقه).

وفاته: انتقل الشيخ ﷺ في جمادى الأولى من سنة ٩٧٣ هـ.

ودُفن بجانب زاويته بحي باب الشعرية، بالقرب من بين السورين، وضريحه الشريف بمسجده المبارك.

انظر في ترجمته:

١- شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي (٣٧٢/٨).
٢- لطائف المنن للشعراني (٣٢/١)، (٢٣٦/٢).
٣- الكواكب الدرية للمناوي (٦٩/٤).
٤- كرامات الأولياء للنبهاني (١٣٤/٢).
٥- الكواكب السائرة للغزي (١٧٦/٣).
٦- هدية العارفين للبغدادي (٦٤١/١، ٦٤٢).
٧- جامع الكرامات لتوفيق الطويل (١٣٨، ١٤٢).

٨- الشعراني إمام التصوف في عصره ليوسف العش.

٩- الشعراني والتصوف الإسلامي لطه سرور.

١٠- الأعلام للزركلي (٤/٣٣١، ٣٣٢).

١١- معجم المؤلفين لكحالة (٢/٣٣٩).

١٢- فهرس الفهارس للكتاني (٢/٤٠٥، ٤٠٧).

١٣- تذكرة أولي الألباب في مناقب سيدي عبد الوهاب للمليجي.

* * *

صور من المخطوط

بسم الله الرحمن الرحيم يقيني ربي يقيني
يقول العبد الفقير الى الله تعالى عبد الوهاب بن احمد بن علي
الشعراوي الانصاري عفا الله تعالى عنه وعن محبيه الحمد لله الذي
خلع على اوليائه خلع انعامه فهم بذلك حامدون وكشف لهم
عن القواعد الصحيحة فزالت عنهم الشكوك والظنون فمن نسبهم
الى الزندقة او الجنون فهو المجنون فاولياء الله تعالى في جنة القرب
والكشف متنعمون واهل الانكار في نار الطرد والبعد والشك
يعذبون لا يسال عما يفعل وهم يسالون واشهد ان لا اله الا
الله وحده لا شريك له شهادة يشهد بها الموقنون واشهد ان
محمدا عبده ورسوله النور المخزون والسر المصون اللهم فصل
وسلم عليه وعلى اله واصحابه كلما ذكرك الذاكرون وغفل عن ذكرك
الغافلون وسلم تسليما وبعد فهذه عقيدة مختصرة نافعة
على مذهب اهل السنة والجماعة من الصوفية والمتكلمين
وضعتها بفضل الله ورحمته لاخواننا القاصرين من الفقرا
والمتعبدين لما رايت قصور هممهم عن مطالعة كتب اهل
الكلام وقد كان سبق مني تاليف كتاب نفيس في علم العقائد
وسميته فرائد القلائد في علم العقائد وكتب عليه مشايخ الاسلام
بمصر المحروسة سنة سبع واربعين وتسعمائة ومدحوه واجازوه
فاحتال بعض الحسدة فكتب له منه نسخة ودس فيها امورا
شنيعة من عقائد اهل الزيغ والضلال ونسبه الي وادار
النسخة في مصر نحو سنة وانا لا اشعر وصار كل من لا خلطة له

صورة الصفحة الأولى من مختصر فرائد القلائد

بالفطرة الاسلامية اما بتلقين الوالد المتشرع او بالالهام
وهم من معرفة الحق وتنزيهه على حكم المعرفة والتنزيه
الوارد في ظاهر القران وهم على صواب ما لم يتطرق احدهم الى
التاويل فان تطرق خرج عن حكم العامة والتحق باهل النظر
والتاويل وهو على حسب تاويله وعليه يلقى الله تعالى فاما مصيب
واما مخطىء بالنظر الى ما جاء به الشارع ظاهر صلى الله عليه وسلم واعلم
ذلك فانه نفيس وتامل هذه الخاتمة وامعن النظر فيها
والله يتولى هداك وهو يتولى الصالحين والحمد لله رب العالمين
علق هذا الكتاب الشريف لنفسه ولمن شاء الله تعالى بعده
راجي عفو ربه العبد الفقير جمال الدين محمد بن محمد
الكمال ختم الله له بالحسنى وغفر له ولوالديه
ولذوي رحمه ولمشايخه واخوانه ومحبيه
وللمسلمين ولمن دعا لهم بعموم الحسن
في طرغيب وذلك اواخر
ربيع الاول سنة ١٠٩٨

والحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على سيدنا محمد واله وصحبه اجمعين

صورة الصفحة الأخيرة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الشيخ المصنف

يقول العبد الفقير إلى الله تعالى عبد الوهاب بن أحمد بن علي الشعراوي الأنصاري عفا الله تعالى عنه بمنِّه ويمنه:

الحمد لله الذي خلع على أوليائه خُلَع إنعامه، فهم بذلك له حامدون، وكشف لهم عن القواعد الصحيحة، فزالت منهم الشكوك والظنون، فمن نسبهم إلى الزندقة أو الجنون فهو المجنون، فأولياء الله تعالى في جنَّة القرب والكشف متنعِّمون، وأهل الإنكار في نار الطرد والبعد والشك يُعذَّبون، ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ [الأنبياء:٢٣].

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادةً شهد بها الموقنون، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، النور المخزون، والسر المصون، اللَّهُمَّ صلِّ وسَلِّمْ عليه وعلى آله وأصحابه، كلَّما ذكرك الذاكرون، وغفل عن ذكرك الغافلون، وسلِّمْ تسليمًا.

وبعد.. فهذه عقيدةٌ مختصرةٌ نافعةٌ على مذهب أهل السنة والجماعة من الصوفية والمتكلمين، وضعتها بفضل الله ورحمته لإخواننا القاصرين من الفقراء والمتعبِّدين لما رأيت قصور هممهم عن مطالعة كتب أهل الكلام، وقد كان سبق منِّي تأليف كتابٍ نفيسٍ في علم العقائد، وسَمَّيته: ((**فرائد القلائد في علم العقائد**)).

وكتب عليه مشايخ الإسلام بمصر المحروسة سنة سبعٍ وأربعين وتسعمائة، ومدحوه وأجازوه، فاحتال بعض الحسدة، فكتب له منه نسخةً، ودسَّ فيها أمورًا شنيعةً من عقائد أهل الزيغ والضلال، ونسبه إليَّ، ودارت النسخة في مصر نحو سنةٍ، وأنا لا أشعر، وصار كل من لا خلطة له بي يُضيفُ تلك العقائد الزائفة إليَّ، وأنا بحمد الله تعالى بريئًا من ذلك، فأسأل الله تعالى من فضله أن يحفظ هذه العقيدة من نحو ذلك، على أن غالب مشايخ الطرق الآن فضلاً عن غيرهم ليس لهم غوصٌ في علم العقائد؛ لاهتمامهم بالذكر وغيره، وكان الواجب عليهم تقديم هذا العلم؛

لأنه أساس كل عملٍ، وليردُّوا به على الزائفين والملحدين؛ خوفًا أن يردُّوا عليهم بالجهل.

واعلم يا أخي: أنه ينبغي لكلِّ من نُسِبَ إليه سوء عقيدةٍ أن يظهر عقيدته لإخوانه من العلماء، وينادي لها بينهم على رؤوس الأشهاد.

ومن فوائد ذلك: أنهم يردُّونه إلى الصواب إن كان فيها شيءٌ مخالفٌ لأهل السنة والجماعة؛ وليرجع عن سوء الاعتقاد فيه مَنْ كان قد ظنَّ به سوء العقيدة بكلام بعض الحسدة، فيحصل له ثواب من قدر على إزالة منكرٍ وأزاله.

والله: إني لأعرف جماعةً يطعنون في عقائد بعض العلماء الصحيحة وينسبونهم إلى التجسيم وغيره حتى بعد موتهم، وما منهم أحدٌ اجتمع بهم قطُّ، إنما هي إشاعةٌ من بعض حسادهم، فلا حول ولا قوة إلا بالله العليّ العظيم.

ومن فوائد إظهار العبد عقيدته لإخوانه أيضًا: أنهم يصيرون يشهدون له بها بين يدي الله حين يقوم الأشهاد، ويؤدي كل شخصٍ شهادته.

وتأمَّل يا أخي: قوله تبارك تعالى عن نبيه هود عليه السلام من الملك المعبود لما كذبه قومه قال: ﴿إِنِّي أُشْهِدُ ٱللَّهَ وَٱشْهَدُوٓاْ أَنِّي بَرِيٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ﴾ [هود:٥٤]، من دونه كيف أَشهد قومه مع كونهم مكذبين له على نفسه بالبراءة من الشرك بالله تعالى والإقرار بوحدانيته؟! لما عَلِمَ عليه السلام أن الله تعالى سيوقف العالم كله بين يديه، ويسألهم في ذلك الموقف العظيم الأهوال حتى يؤدي كل شخصٍ شهادته وأمانته، فالمؤذن يشهد له كل من سمعه حتى الكفار، ولهذا ورد أن الشيطان إذا سمع المؤذن يدبر وله حصاصٌ، حتى لا يسمع نداءه، فيلزمه أن يشهد له، فيكون من جملة من يسعى في سعادته، وهو لعنه الله عدوٌّ محضٌ، ليس له إلينا خيرٌ البتة، فإذا كان العدو لا بدَّ أن يشهد لك بما أشهدته على نفسك بكون ذلك المشهد الحق يعطي ذلك بحقيقته، فأحرى أن يشهد لك وليُّك وحبيبك ومن هو على دينك، وأحرى أن تشهده أنت في دار الدنيا على نفسك بالوحدانية لله تعالى، والإيمان بما جاءت به رسل الله عليهم الصلاة والسلام.

كما ذكره الشيخ محيي الدين رضي الله عنه في أوائل ((**الفتوحات المكية**)) [(١)].

---

(١) هو من تغني معرفته عن الإشارة إليه، وإن كانت معرفته مستحيلةً على غير أبناء جنسه، قال =

تعالى: ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ ٱلشَّكُورُ﴾ [سبأ:١٣]، كان من الموقعين عن بعض ملوك المغرب، ثم أنه طرقه طارق من عند الله تعالى، فخرج بالبراري على وجهه إلى أن نزل في قبرٍ فمكث فيه مدة، ثم خرج من القبر يتكلّم بهذه العلوم التي نُقلت عنه، ولم يزل سائحًا في الأرض يقيم في كل بلدٍ بحسب الإذن، ثم يرحل منها ويخلف ما ألّفه من الكتب فيها، وكان آخر إقامته بالشام، ومات بها سنة ثمان وثلاثين وستمائة.

وكان ﷺ متقيّدًا بالكتاب والسُّنة، ويقول: كل من رمى ميزان الشريعة من يده فقد هلك، وهذا اعتقاد الجماعة إلى قيام الساعة. وجميع ما لم يفهمه الناس من كلامه إنما هو لعلو مراقيه، وجميع ما عارض من كلامه ظاهر الشريعة الغراء وما عليه الجمهور، فيحتمل أن الحسدة دسوا عليه. كذا ذكره الشيخ عبد الوهاب الشعراني في كتابه: ((**اليواقيت والجواهر في عقائد الأكابر**)).

وقال الشيخ مجد الدين الفيروزابادي صاحب القاموس: لم يبلغنا عن أحدٍ من القوم أنه بلغ في علم الشريعة والحقيقة ما بلغ الشيخ محيي الدين أبدًا، ولم تزل العلماء مكبّين على كتابة مؤلفاته بحل الذّهب في حياته وبعد مماته، إلى أن أراد الله تعالى ما أراد من انتصاب شخص من اليمن اسمه جمال الدين بن الخيّاط، فكتب مسائل في درجٍ، وأرسلها إلى بلاد الإسلام، وقال: هذه عقائد الشيخ محيي الدين بن العربيّ، وذكر فيها عقائد زائغة، ومسائل خارقة لإجماع المسلمين، فكتب العلماء على ذلك بحسب ظاهر السؤال، وشنّعوا على من يعتقد ذلك من غير تبينٍ وتثبتٍ.

والشيخ عن ذلك بمعزل قال: فلم أدرِ أوجد ابن الخياط تلك المسائل في كتابٍ مدسوسٍ على الشيخ، أو فهمها هو من كلام الشيخ على خلاف مراده!.

قال: والذي أقوله وأتحققه وأدين الله تعالى به أن الشيخ محيي الدين كان شيخ الطريق حالاً وعلمًا، وإمام التحقيق حقيقةً ورسمًا، ومحي علوم العارفين فعلاً واسمًا.

لأنه بحرٌ لا تكدره الدّلاء، وسحابٌ لا تتقاصر عنه الأنواء، كانت دعواته تخرق السبع الطباق، وتفترق بركاته فتملأ الآفاق، وإني أصفه وهو يقينًا فوق ما وصفته، وناطق بما كنيته، وغالب ظني أني ما أنصفته:

وأمّا كتبه فهي البحار الزّواخر التي ما وضع الواضعون مثلها، ومن خصائصها أنه ما واظب أحدٌ على مطالعتها إلا وتصدّى لحل مشكلات الدين ومعضلات مسائله، وهذا الشأن لا يوجد في غير كتبه أبدًا.

وأمّا قول بعض المنكرين أنّ كتب الشيخ لا يحل قرائتها ولا إقراؤها فكفر، وقد قدّموا إليَّ سؤالاً صورته: ما تقول في الكتب المنسوبة إلى الشيخ محيي الدين بن العربي كالفتوحات والنصوص، هل يحل قرائتها وإقراؤها؟ وهل هي من الكتب المقروءة أم لا؟ فأجبت: نعم. هي من الكتب المسموعة المرويّة المقروءة، وقد قرأها عليه الحافظ البرزاني وغيره، ورأيت

=

إجازة بخط الشيخ محيي الدين على حواشي الفتوحات المكيّة بمدينة قونية، وكتابه طبقة بعد طبقة من العلماء والمحدِّثين، فمطالعة كتب الشيخ قربة لله تعالى، ومن قال غير ذلك فهو جاهلٌ زائغٌ عن طريق الحق.

ولقد كان الشيخ محيي الدين في زمنه صاحب الولاية العظمى والصديقية الكبرى فيما نعتقده وندين الله به، خلاف ما عليه جماعة ممن مقتهم الله تعالى فحرموا فوائده، ووقعوا في عرضه بهتانًا وزورًا، وحاشا جنابة الكريم أن يخالف نبيَّه ﷺ الذي استأمنه على شرعه ومن أنكر عليه وقع في أخطر الأمور، شعر:

عليّ تحت القوافي من مكامنها ... وما عليّ إذا لم تفهم البقر

وقد رأيت إجازة بخط الشيخ كتبها للملك الظاهر بيبرس صاحب حلب، ورأيت في آخرها: ((وأجزت له أيضًا أن يروي عني جميع مؤلفاتي ومن جملتها كذا وكذا)) حتى عدَّ نيفًا وأربعمائة مؤلف، منها تفسيره الكبير في خمسة وتسعين مجلدًا وصل فيه إلى قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمْنَاهُ مِن لَّدُنَّا عِلْماً﴾ [الكهف:٦٥]، فاصطفاه الله تعالى لحضرته، ومنها: تفسيره الصغير في ثمانية أسفار على طريقة المحققين من المفسرين، ومنها: كتاب الرياض الفردوسية في الأحاديث القدسية.

فهل يحل لأحدٍ أن يقولَ لا يجوز مطالعة كتب الشيخ محيي الدين مطلقًا! ما ذلك إلاَّ كفر وتعصُّب وعناد انتهى.

قال الشيخ عبد الغفار القوصي في كتاب «الوحيد»: حدَّثني الشيخ عبد العزيز المتوفى عن خادم الشيخ محيي الدين قال: كان الشيخ محيي الدين يمشي وإنسان يسبُّه، وهو ساكتٌ لا يرد عليه فقلت: يا سيدي ما تنظر إلى هذا؟ قال: ولمن يقول؟ قلت: يقول لك، فقال: ما يسبني أنا، فقلت: كيف ذلك؟ قال: تصوّرت له صفات ذميمة فهو يذم تلك الصفات، وما أنا موصوف بها، قلت: قد وقع لنبينا المصطفى ﷺ أن من خلقه العظيم كان يقول لأصحابه الكرام رضوان الله تعالى عليهم أجمعين: ((**ألا تعجبون كيف يصرف الله عني سبّ قريش يسبُّون مذممًا وأنا محمد**))، وكان المشركون قد سموه مذممًا لعتوهم وكفرهم وحاشاه من ذلك ﷺ.

وقد كان الشيخ سراج الدين المخزومي شيخ الإسلام بالشام يقول: إياكم والإنكار على شيء من كلام الشيخ محيي؛ فإن لحوم الأولياء مسمومة، وهلاك أديان مبغضيهم معلومة، وبعضهم تنصَّر ومات على ذلك، ومن أطلق لسانه فيهم بالسلب ابتلاه الله تعالى بموت القلب.

وممن أثنى عليه الشيخ كمال الدين الزملكاني وكان من أجلّ العلماء بالشام، وكذلك قطب الدين الحموي، وقيل له لما رجع من الشام إلى بلاده كيف وجدت الشيخ محيي الدين؟ قال: وجدته في العلم والزهد والمعارف بحرًا زاخرًا لا ساحل له، قال: وأنشدني الشيخ

=

بلفظه من جمالة أبيات:

تَرَكْنَا البِحَار الزَّاخِرَات وَرَاءَنَا فَمِنْ أَيـنَ يَدرِي النَّاس أَينَ تَوجُّهنَا

ومِمن أثنى عليه الشيخ صلاح الدين الصفدي في تاريخ علماء العصر، وقال: من أراد أن ينظر إلى كلام أهل العلوم اللدنيّة فلينظر في كتب الشيخ محيي الدين بن العربي.

وسُئل الحافظ أبو عبد الله الذهبي عن قول الشيخ محيي الدين في كتابه (الفصوص) ما نصّه: أنه ما صنفه إلا بإذنٍ من الحضرة المحمدية فقال: ما أظن أن مثل الشيخ محيي الدين يكذب أصلاً، مع أن الحافظ الذهبي كان من أشد المنكرين على الشيخ محيي الدين، وعلى الطائفة الصوفية هو وابن تيمية، وممن أثنى على الشيخ قطب الدين الشيرازي.

وكان يقول: إن الشيخ محيي الدين كان كاملاً مكتملاً في العلوم الشرعية والحقيقية، ولا يقدح فيه قدح من لم يفهم كلامه ممن لم يؤمن به، كما لم يقدح في كمال الأنبياء نسبتهم إلى الجنون، والسمر على لسان من لم يؤمن بهم، وكان الشيخ مؤيّد الدِّين الجندي يقول: ما سمعنا بأحدٍ من أهل الطَّريق اطَّلع على ما اطَّلع عليه الشيخ محيي الدين.

وكذلك كان يقول: الشيخ شهاب الدين السهروردي، والشيخ كمال الدِّين الكاشي، وقالا فيه: إنه الكامل المحقق صاحب الكمالات والكرامات، مع أن هؤلاء الأشياخ كانوا من أشدّ الناس إنكارًا على من يخالف كلامه ظاهر الشريعة.

وممن أثنى عليه الإمام فخر الدِّين الرَّازي وقال: كان الشيخ محيي الدِّين وليًّا عظيمًا، وممن أثنى عليه الإمام اليافعي: وصرَّح بولايته العظمى كما نقل ذلك شيخ الإسلام زكريا الأنصاري في شرحه للرَّوض، وكان اليافعي يجيز رواية كتب الشيخ محيي الدِّين.

ويقول: إن حكم إنكار هؤلاء الجهلة على أهل الطَّريق حكم ناموسة نفخت على جبل تريد إزالته من مكانه بنفختها، قال: ومن عادى أولياء الله تعالى فقد عادى أنبياء الله تعالى، وإن كان لم يبلغ حدّ التكفير الموجب للخلود في النَّار.

وممن أثنى عليه الشيخ محمد المغربي شيخ الجلال الأسيوطي، وترجمه بأنه مربيّ العارفين، كما أن الجنيد مربيّ المريدين.

وقال: إن الشَّيخ محيي الدين روح التنزلات والإمداد، وألف الوجود، وعين الشهود، وهابه المشهود الناهج منهاج النبي العربي قدِّس الله سرَّه، وأعلى في الوجود ذكره، وقد صنَّف الشيخ سراج الدِّين المخزومي كتابًا في الرد عن الشيخ محيي الدين، وقال: كيف يسوغ لأحد من أمثالنا الإنكار على ما لا يفهم من كلام الفتوحات أو غيرها، وقد وقف على ما فيها نحو ألف عالم أو أكثر، وتلقوها بالقبول قال:

وقد شرح كتاب النصوص جماعة من أعلام الشافعية منهم الشيخ بدر الدين بن جماعة، وشاعت كتبه في جميع الأمصار، وقرنت متنًا وشرحًا في غالب البلاد ورويناها في القراءة الظاهرة في الجامع الأموي وغيره بالإسناد، وتغالى الناس في شرائها، ونسخها وتبرَّكوا بها

=

وبمؤلفها لما كان عليه من الزهد، والعلم، ومحاسن الأخلاق، وكان أئمة عصره من علماء الشام، ومكة، كلهم يعتقدونه ويأخذون عنه، ويعدّون نفوسهم في بحر علمه كل شيء، وهل ينكر على الشيخ محيي الدين إلا جاهل أو معاند؟.

وكان الشيخ عز الدِّين بن عبد السلام يقول: ما وقع إنكار من بعضهم على الشيخ محيي الدين إلا رفقًا بضعفاء الفقهاء الذين ليس لهم نصيب من أحوال الفقراء خوفًا أن يفهموا من كلام الشيخ أمرًا لا يوافق الشرع فيضلوا، ولو أنهم صبحوا الفقراء لعرفوا مصطلحهم وآمنوا من مخالفة الشريعة.

قال شيخ الإسلام المخزومي: وقد كان الشيخ محيي الدين بالشام وجميع علمائها يتردّدون إليه من غير إنكار، وقد أقام بين أظهرهم نحوًا من ثلاثين سنة، يكتبون مؤلّفاته، ويتداولونها، ويعترفون له بجلالة المقدار، وأنه أستاذ المحققين من غير إنكار بينهم.

قال الشيخ مجد الدين الفيروزابادي بعد أن ذكر مناقب الشيخ محيي الدين: ثم إن الشيخ محي الدين كان مسكنه الشام، وقد أخرج هذه العلوم بالشام، ولم ينكر عليه أحد من علمائها، وقد كان قاضي القضاة الشيخ شمس الدين الخجندي الشافعي يخدم الشيخ خدمة العبيد.

وأما قاضي القضاة المالكي فهبّت عليه نظرة من الشيخ فزوجه ابنته وترك القضاء، وتبع طريقة الشيخ، وأطال في ذكر مناقب الشيخ، ثم قال: وبالجملة فما أنكر على الشيخ محيي الدين إلا بعض الفقهاء الفتح الذين لاحظ لهم في مشرب المحققين.

وأما جمهور العلماء والصوفية: فقد أقرّوا بأنه إمام أهل التحقيق والتوحيد، وأنه في العلوم الظاهرة فريد، قال: ولما جاور بمكة شرفها الله تعالى، وكان البلد إذ ذاك مجمع العلماء أو المحدثين، وكان الشيخ هو المشار إليه بينهم في كل علم تكلموا فيه، وكانوا كلهم يتسارعون إلى مجلسه، ويتبركون بالحضور بين يديه، ويقرؤون عليه تصانيفه قال: ومصنفاته بخزائن مكة إلى الآن أصدق شاهد على ما قلناه.

وكان أكثر اشتغاله بمكة بسماع الحديث وإسماعه، وصنف فيها الفتوحات المكية، كتبها على ظهر قلب جوابًا لمسائل سأله عنها تلميذه بدر الدين الحبشي، ولما فرغ منها وضعها في سطح الكعبة المعظمة فأقامت فيه سنة، ثم أنزلها فوجدها كما وضعها لم يبتل منها ورقة، ولا لعبت الرياح بها مع كثرة أمطار مكة ورياحها، وما آذن للناس في كتابتها وقراءتها إلا بعد ذلك.

قال: وأما إشاعة بعض المنكرين عن الشيخ عز الدين بن عبد السلام، وعن الشيخ سراج الدين البلقيني أنهما أمرا بإحراق كتب الشيخ محيي الدين فكذب وزور، ولو أنها أحرقت لم يبق منها الآن بمصر والشام نسخة، ولما كان أحد نسخها بعد كلام هذين الشيخين وحاشاهما من ذلك، ولو أن ذلك وقع لم يخفَ؛ لأنه من الأمور العظام التي تسير بها

=

الركبان في الآفاق، ويتعرض لذكرها أصحاب التواريخ.

قال الشيخ سراج الدين المخزومي: كان شيخنا شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني، وكذلك الشيخ تقي الدين السبكي ينكران على الشيخ محي الدين في بداية أمرهما، ثم رجعا عن ذلك حين تحققا كلامه وتأويل مراده، وندما على تفريطهما في حقه في البداية، وسلّما له الحال فيما أشكل عليهما عند النهاية.

فمن جملة ما ترجمه به الإمام السبكي: كان الشيخ محيي الدين آية من آيات الله تعالى، وأن الفضل في زمانه رمى بمقاليده إليه، وقال: لا أعرف إلا إياه.

ومن جملة ما قاله الشيخ سراج الدين البلقيني فيه حين سُئل عنه: إياكم والإنكار على شيء من كلام الشيخ محيي الدين، فإنه لما خاض في لجج بحر المعرفة، وتحقيق الحقائق عبر في أواخر عمره في النصوص، والفتوحات، والتنزلات الموصلية، وفي غيرها بما لا يخفى على من هو في درجته من أهل الإثارة، ثم أنه جاء من بعده قوم عمي عن طريقه فغلّطوه ذلك، بل كفروه بتلك العبارات ولم يكن عندهم معرفة باصطلاحه، ولا سألوا من يسلك بهم إلى إيضاحه، وذلك أن كلام الشيخ تحته رموز، وروابط، وإشارات، وضوابط، وحذف مضافات في علمه، وعلم أمثاله معلومة، وعند غيرهم من الجهّال مجهولة، ولو أنهم نظروا إلى كلماته بدلائلها وتطبيقاتها، وعرفوا نتائجها ومقدماتها لنالوا الثمرات من مراده، ولم يباين اعتقادهم لاعتقاده، ولقد كذب وافترى من نسبه إلى القول بالحلول والاتحاد، ولم أزل أتتبع كلامه في العقائد وغيرها، وأكثر النظر في أسرار كلامه، وروابطه حتى تحققت بمعرفة ما هو عليه من الحق الحقيق، ووافقت الجمّ الغفير المعتقدين من الخلق، وحمدت الله ﷻ إذ لم أكتب في ديوان الغافلين من الجاحدين لكرامته وأحواله انتهى كلام البلقيني.

قال تلميذه شيخ الإسلام المخزومي: ولما وَردتُ القاهرة عام توفي شيخنا سراج الدين البلقيني، وذلك في عام أربعة وثمانمائة ذكرت له ما سمعت من بعض أهل الشام في حق الشيخ محيي الدين، من أنه يقول بالحلول والاتحاد.

فقال الشيخ: معاذ الله وحاشاه من ذلك إنما هو من أعظم الأئمة، وممن سبح في بحار علوم الكتاب والسنة، وله اليد العظيمة عند الله تعالى والقدم الصدق.

قال المخزومي: فقوي بذلك يقيني في الشيخ من تلك الساعة، وعلمت أنه من رؤوس أهل السنة والجماعة.

قال المخزومي: ولقد بلغنا أن الشيخ تقي الدين السبكي تكلم في شرحه للمنهاج في حق الشيخ بكلمة، ثم استغفر الله بعد ذلك وضرب عليها، فمن وجدها في بعض النسخ فليضرب عليها كما هو في نسخة المؤلف.

قال: مع أن السبكي قد صنف كتبًا في الرد على المجسمة والرافضة، وكتب الأجوبة في الرد على ابن تيمية، ولم يصنف قط شيئًا في الرد على الشيخ محيي الدين مع شهرة كلامه في

الشام، وقراءة كتبه في الجامع الأموي وغيره.
بل كان يقول: ليس الرد على الصوفية مذهبي لعلو مراقبهم.
وكذلك كان يقول الشيخ تاج الدين: وأطال المخزومي في الثناء على الشيخ محيي الدين، ثم قال: فمن نقل عن الشيخ تقي الدين السبكي، أو عن الشيخ سراج الدين البلقيني أنهما بقيا على إنكارهما على الشيخ محيي الدين إلى أن ماتا.
فهو مخطئ، وقال: ولما بلغ شيخنا السراج البلقيني أن الشيخ بدر الدين السبكي شيخ الإسلام بالشام ردَّ على الشيخ موضعًا من كتاب (الفصوص) أرسل إليه كتابًا من جملته: يا قاضي القضاة الحذر ثم الحذر من الإنكار على أولياء الله تعالى، وإن كنت ولا بدَّ رادًّا فرد كلام من رد على الشيخ وإلا فدع انتهى.
وسُئل العماد بن كثير عمن يخطئ الشيخ محيي الدين قال: أخشى أن يكون من يخطئه هو المخطئ، وقد أنكر قومٌ على الشيخ فوقعوا في المهالك، وكذلك سُئل الشيخ أن بدر الدين بن جماعة عن الشيخ محيي الدين، فقال: ما لكم ولرجل قد أجمع الناس على جلالته، وقال الشيخ الإمام شهاب الدين عبد الغفار القوصي:

حاشاك يا محي الدين الذي اجتمعت ... لـه الفـضائل مـن علـم ومـن عمـلِ
أن تقتفـي غيـر مـا جـاء الكـتاب بـه ... أو تبتغـي بـدلاً عـن أشـرف الملـل
أو أن تهـدَّ أسـاس الـشرع معـتقدًا ... فـيه عقـيدة أهـل الـزّيغ والـزلل
عمـري لقد كذبوا فـي كـل مـا نـسبوا ... إلـيك مِـن خطـأ يـصميك أو خطـل
إن غـرَّهم كلمـات مـنك ظاهـرها ... يخالـف الـشرع فـي فهـم لـه خـبلِ
فذكـرهم قـول عـبد الله حـسبك أو ... أبـي هريـرة أو قـول الإمـام علـيّ
أو ينـشدوا شِـعر زيـن العابـدين وإن ... شـاءوا فقـصَّة موسـى أوضَـح الـسُّبلِ

أراد بعبد الله عبد الله بن عباس رضي الله عنهما فإنه قال في قوله تعالى: ﴿يَتَنَزَّلُ الأَمْرُ بَيْنَهُنَّ﴾ [الطلاق:١٢]، ما لو قلته لرجمتموني.
وقول أبي هريرة ﷺ رواه البخاري في أوائل صحيحه قال: ((**حفظت من رسول الله ﷺ وعائين فأما أحدهما فبثثته، وأما الآخر فلو بثثته لقطع مني هذا البلعوم**)).
وأمَّا قول الإمام علي ﷺ فهو ما روي عن كميل بن زياد قال: أخذ بيدي علي بن أبي طالب وأخرجني إلى ناحية الجبَّانة، فلمَّا أصحر: أي خرج إلى الصحراء تنفس، ثم قال: يا كميل إن هذه القلوب أوعية فخيرها أوعاها احفظ عني ما أقول، وساق الكلام إلى أن قال: إن ها هنا لعلمًا، وأشار إلى صدره لو أصبت له حَمَلَةً ما لأثر بطوله أخرجه جماعة من المحدِّثين منهم:
أبو نعيم، وابن عساكر، وهو دليل على أن علم الأسرار لا يمنع إفشاؤه لأهله وفاءً بحق الحكمة.

إذا علمت يا أخي ذلك: فيقول مسطر هذه العقيدة العبد الكسير المعترف بالذنب والتقصير عبد الوهاب بن أحمد بن علي الشعراوي الأنصاري، عفا الله تعالى عنه:

أشهدكم: يا إخواني، ويا أحبائي، ويا من حضرني من جميع الروحانيين، أو سمعني، رضي الله عنَّا وعنكم: أني أشهد الله وأشهدكم جميعًا أنِّي أقول قولاً جازمًا بقلبي ومترجمًا به في لساني وآمر بذلك جميع إخواني وأصحابي.

إن الله تعالى إلهٌ واحدٌ لا ثاني معه، منزَّهٌ عن الصاحبة والولد، مالكٌ لا شريك له، ملكٌ لا وزير له، فاعلٌ لا مدبِّر معه، وإني أعتقد أن حقيقته تعالى مخالفةٌ لسائر الحقائق، ومن خاض بالكلام عليها بما لا ينبغي مما لم يرد فقد عصى الله ورسوله ﷺ، وأنه تعالى موجودٌ بذاته من غير افتقارٍ إلى موجدٍ يوجده، بل كل موجودٍ مفتقرٌ إليه تعالى في وجوده، فالعالم كله موجودٌ به، وهو تعالى موجودٌ بنفسه لا افتتاح لوجوده، ولا نهاية لبقائه، بل وجوده مطلقٌ مستمرٌ، قائمٌ بنفسه، ليس

وذكر الأستاذ جمال الدين محمد بن أسعد الداواني في أواخر رسالة خلق الأعمال قال: ويكفي في تحقيق هذه المرتبة الكلمات الخمس المأثورة عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ وكرم وجهه في جواب كميل بن زياد صاحب سرّه، وقابل جوده وبرِّه، وأراد بالكلمات المذكورة ما هي مشهورة بين الصوفية، وقد أفردها بعضهم بالشرح وهي: ما روي عن كميل بن زياد أنه سأل الإمام عليًا ﷺ: ((ما الحقيقة؟ قال: ما لَكَ والحقيقة؟ قال: أو لست صاحب سرّك! قال: بلى ولكن يترشح عليك ما ينضح مني، فقال: أو مثلك يخيِّب سائلاً فقال ﷺ: كشف سبحات الجلال من غير إشارة، فقال: زدني بيانًا، فقال: محو الموهوم مع صحو العلوم، فقال: زدني بيانًا، فقال: هتك السَّتر بغلبة السِّر، فقال: زدني بيانًا، فقال: جذب الأحدية لصفة التوحيد، فقال: زدني بيانًا، فقال: نور يشرق من صبح الأزل فتلوح على هياكل التوحيد آثاره، فقال: زدني بيانًا، فقال: أطفِ السراج فقد طلع الصبح، ويروى: أطف المصباح فقد طلع الصبح)).

وأما قصة موسى ﷺ فهي ما وقع له مع الخضر فيما قصَّه الله علينا في القرآن العظيم، فالحاصل أنه قد أجمع المحققون من أهل الله تعالى على جلالته في سائر العلوم كما يشهد لذلك كتبه، وما أنكر عليه إلا لدقة فهم كلامه لا غير، فأنكروا على من يطالع كلامه من غير سلوك طريق الرياضة، خوفًا من حصول شبهة في معتقده يموت عليها، ولا يهتدي لتأويلها على مراد الشيخ ﷺ وقدِّس سره، وأفاض علينا من بركاته.

بجوهرٍ فيقدر له المكان، ولا بعرضٍ فيستحيل عليه البقاء، ولا بجسمٍ فيقدر له الجملة والتلقاء، مقدسٌ عن الجهات والأقطار، مرئيٌّ في الدنيا بالقلوب، وفي الآخرة بالأبصار، وأنه تعالى استوى بصفته الرحمانية على عرشه بالمعنى الذي أراده، كما أن العرش وما حواه به استوى، وأما ذاته العلية فمنزهةٌ عن هذا الاستواء، كما صرَّح به الشيخ صفيُّ الدين بن منصور ﷺ.

واعلم: أنه ما وقف في معنى الاستواء إلا من لم يعتقد أن حقيقته تعالى مخالفةٌ لسائر الحقائق، وإلا فلو اعتقد ذلك ما توقف عقله قطُّ في معنى الاستواء[1].

---

(١) قال الشيخ المصنف في الميزان الذرية المبينة لعقائد الفرقة العلية ما نصه: ما ضلَّ من ضلَّ من المشبِّهة وغيرهم إلا بالتأويل وحمل الآيات والأخبار على خلاف ظاهرها:
ففاتهم بذلك كمال الإيمان بما أخبرت به الرسل عند ربهم ﷺ، ووقعوا في نصرة جانب فكرهم، على إعلام الله تعالى عن نفسه ما ينبغي أن ينسب إليه كما مرَّ تقريره.
وقد أجمع المحققون من أهل الله أنه ليس في كلام العرب مجازٌ أصلاً، إنما وصفوا ألفاظهم حقيقةً لما وضعوها له. فإنهم وضعوا يد القدرة للقدرة، ويد الجارحة للجارحة، ويد المعروف للمعروف، ومن ادَّعى أنه تُجوِّز في ذلك فعَلَيه النقل، ولا سبيل إلى نقلٍ في ذلك.
ولما قالوا فلانٌ أسدٌ فإنهم وضعوا هذا حقيقةً في لسانهم أن كل شجاعٍ يسمَّى أسدًا، فوصفوا هذا الإطلاق حقيقةً لا مجازًا.
وإذا كان الأمر على هذا فلتعلم أن جميع ما ورد في الكتاب والسنة من الأحاديث التي جاء فيها ذكر اليد والعين والجنب والأصابع وغير ذلك لا يقضي منه بتشبيهٍ؛ لأن التشبيه إنما يكون بلفظة المثل الذي هو المساوي، أو كاف الصفة وما عدا هذين الأمرين فإنما هو ألفاظ اشتراكٍ، فتنسب حينئذٍ متى جاءت إلى كل ذاتٍ بما تعطيه حقيقة تلك الذات، ثم لما ثبت عندنا أنه تعالى لا يشبه الأجسام فيكون مستقرًا ولا يشبه المعاني فيكون استواؤه استيلاءً في قهرٍ فحينئذٍ قلنا: إن من حمل الحق تعالى على نسبة المعاني فقد حصل في ضربٍ من التشبيه بالمعاني المحدثة، وإذا حصل تشبيهه سبحانه بالمحدثات فأي شيءٍ أنكروه على من قال بالاستقرار الذي هو من صفات الحس، وكلا الأمرين حادثان.
ولو جاز إطلاق أحد الأمرين لكان إطلاق الاستقرار أولى في النسبة؛ لكون العرش قد جاء بمعنى السرير في قوله ﷺ: ((**إنَّ الكرسيَّ فِي جوفِ العرشِ كحلقةٍ مُلْقاةٍ في أرض فلاةٍ**)).
فأثبت ﷺ وجود عين العرش وماهيته، فخرج العرش بهذا الخبر أن يكون مُلْكًا حتى يستولي عليه، وتعيَّن أن يكون سريرًا، والعرش عند العرب هو السرير، ثم لا يخفى أن حقيقة الاستيلاء يلزم فيها طرء وصفٍ؛ إذ لا يقال استولى على كذا، إلا إذا كان على حالةٍ قبل ذلك ليس هو مستوليًا عليها، فقد تقدَّم على ذلك عدم الاستيلاء ثم حدث الاستيلاء.

وقد فسَّر الشيخ الإمام الكامل أبو طاهر القزويني رحمه الله تعالى الاستواء هنا: باستتمام الخلق. فقال: معنى قوله تعالى: ﴿ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾: أي استتم خلقه تعالى على العرش، ولم يبلغنا في كتابٍ ولا سنَّةٍ أن الله تعالى خلق خارج العرش شيئًا؛ لأن العرش اسمٌ لمجموع جميع الكائنات، فلا يزال الخلق دنيا وأخرى داخل العرش لا خارجه، وأولى ما يفسر القرآن بالقرآن، قال تعالى: (ولما

=

فإن قيل: إنما حدث المُستوَلَى عليه.

قلنا: أنه لا يلزم على ذلك أنه حدث له وصفٌ بحدوث الموصوف، وهو سبحانه منزَّهٌ عن أن تكون صفاته حادثةً، وأيضًا فإن الاستيلاء على العرش أو على أمرٍ ما لا يصحُّ عند العرب إلا بعد عدم الاستيلاء كما تقدَّم، ثم أن التشبيه حقيقةً إنما هو في الاستواء، لا في المستوى.

والاستواء نسبةٌ معلومةٌ، فتنسب إلى كل منسوبٍ بما تقتضيه حقيقة ذلك المنسوب، وإذا كان الأمر كذلك فكيف يقال: استوى على العرش كما استوى بِشرٌ على العراق، وقد عرفنا بشرًا بحدِّه وحقيقته، فعرفنا نسبة استوائه على العراق، فهل حقيقة المستوى على العرش كحقيقة بشر المستوى على العراق، لتصبح المقابلة والمناسبة؟.

وقد تحقَّقنا أنه ليس كمثله شيءٌ، فلا مناسبة.

وحاصل الأمر: أنهم انتقلوا عن التشبيه بمحدثٍ ما إلى التشبيه بمحدثٍ آخر فوقه في المعنى، فأبلغ العقل في تنزيهه مبلغ: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٌ﴾ [الشورى:١١].

وسمعت شيخنا ﷺ يقول: من أعظم ما وقع فيه العقلاء من سوء الأدب مع الله تعالى عدم قبولهم ما أضافه الحق إليه، فتراهم يكذبون بكل حالٍ جعل الحق تعالى فيها نفسه مع عباده، فهم ينزهونه عن كل ما أضافه إلى نفسه، ويجعلون نفوسهم أعلم بربهم من رسولهم، والله تعالى ما أمرهم أن ينزهوه إلا بما أنزله على ألسنة رسله فقط لا بعقولهم.

وقد قال تعالى: ﴿سُبۡحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلۡعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الصافات:١٨٠]: يعني عمَّا يصفوني بعقولهم، لا بما وصفت به نفسي.

ومعلومٌ أن: العزة هي المنعة، فامتنعت ذاته أن تكون محلا لما وصفه به الملحدون، والحق تعالى منزَّهُ الذات لنفسه ما تنزه بتنزيه عبده إياه؛ فلذلك كان تنزيه الله تعالى الذي هو المنزه محلاً لأثر هذا العمل، فتفطن لهذه الإشارة فإنها في غاية اللطف.

وكان شيخنا ﷺ يقول: لا يوجد لنا قطُّ تنزيهٌ مطلقٌ مجردٌ عن التشبيه أبدًا، لأن ذلك سُمِعَ في الشرع، ولم يوجد في العقل، وأعظم ما وصلت عقولهم إليه قولهم: أن استواء الحق كبشر على مملكته كما مرَّ. وانظر: الميزان (ص٦٦) بتحقيقنا.

بلغ أشده واستوى): أي استتم شبابه، وقال الله تعالى: ﴿كَزَرۡعٍ أَخۡرَجَ شَطۡـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسۡتَغۡلَظَ فَٱسۡتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ﴾ [الفتح:٢٩]: أي استتم الزرع وقوي، وإذا احتملت الآية وجهًا سالمًا من الإشكال وجب المسير إليه على أن العرش محدثٌ بالإجماع، وصفة الاستواء قديمةٌ، وقد كان تعالى موصوفًا بالاستواء قبل خلق العرش، وبالنزول إلى السماء الدنيا كل ليلةٍ قبل خلق السماء، فما كنت تحمل النزول والاستواء عليه قبل خلق العرش والسماء فأحمله عليه الآن، ونهاية ما قالوه في نفي التشبيه أنه تعالى استوى على العرش،كما يقال: استوى بِشرٌ على العراق، فكان غاية أمرهم أنهم انتقلوا عن التشبيه بمحدثٍ ما، إلى التشبيه بمحدثٍ آخر فوقه في المرتبة، فما بلغ تنزيههم في ذلك ما بلغ قوله: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٌ﴾[الشورى:١١].

قال الشيخ أبو طاهر بعد تفسيره الاستواء باستتمام الخلق:

هذا وكم ناظرٍ في كلامي يبادر إلى ملامي، ويقول: إنك ابتدعت للآية تفسيرًا مخالفًا لقول جماهير السلف والخلف، وفي مخالفتهم خرق الإجماع، وإني أعذره في ذلك؛ فإن الفطام عن المعهود شديدٌ، والنزول عمَّا تلقاه الفتى عن أبيه وشيوخه صعبٌ، حقًّا كان أو باطلاً، وأقول: إن هذا المحمل الذي حملنا الآية عليه محملٌ صحيحٌ واضحٌ، وإن سمَّاه بعضهم بدعةً، فكم من بدعةٍ مستحسنةٍ انتهى.

وقال الشيخ محيي الدين في الباب السبعين وثلاثمائة من ((الفتوحات المكية)) ما نصُّه:

اعلم أنه لما كان الحق تعالى هو السلطان الأعظم ولا بدَّ للسلطان من مكانٍ يكون فيه حتى يقصده عبيده في الحاجات مع أنه تعالى لا يقبل المكان أصلاً اقتضت المرتبة له أن يخلق عرشًا، ثم ذكر أنه استوى عليه، حتى يقصد بالدعاء وطلب الحوائج كل ذلك رحمةً منه بعباده، وتنزُّلاً لعقولهم، ولولا ذلك لبقي العبد حائرًا، لا يدري إلى أين يتوجَّه بقلبه، وقد خلق الله تعالى العبد ذا جهةٍ؛ فلا يقبل إلا ما كان في جهةٍ، فَتُتبعُ الشرع في ذلك العرف، وقد نسب الحق تعالى الفوقية لنفسه من سماءٍ وعرشٍ؛ إحاطةً بجميع الجهات بقوله: ((ينزلُ ربُّنا إلى سماءِ الدنيا[1])).

---

(١) تقدم تخريجه.

وبقوله تعالى: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة:١١٥]، ونحو ذلك.

فالعبد مع علمه بأنه تعالى لا يتقيَّد بالجهات لا يشهد ربَّه إلا متعاليًا، فيغلب وهمه على عقله، وقد مات الأوَّلون والآخرون بحسرة أن يعرفوه تعالى، كما يعرف هو تعالى نفسه، فلم يقدروا، وكان ذلك أبلغ في التعظيم.

وإنما بسطت لك هذا المحل: لأن آية الاستواء من معضلات السائل، فاعلم ذلك، وأنه تعالى لا يحويه مكانٌ، ولا يحدُّه زمانٌ بل كان ولا مكان، وهو الآن على ما عليه كان، وأنه تعالى لا تحلُّه الحوادث ولا يحلُّها، ولا تكون قبله، ولا يكون قبلها؛ فإن القبل والبعد من صيغ الزمان الذي أبدعه، ومقام الواحد يتعالى أن يحلَّ فيه شيءٌ، أو يحلَّ هو في شيءٍ، فليس في مخلوقٍ من خالقه شيءٌ، ولا يجوز ذلك عليه.

وقال الشيخ محيي الدين في باب الأسرار: مَنْ قال بحلوله في الصور فهو أعمى البصيرة والبصر؛ لأنه تعالى لا مثل له معقولٌ، ولا دلَّت عليه العقول، (ليس كمثله شيء)، وإذا كان تعالى ليس كمثله شيءٌ فمن المحال أن يضبط أوصافه تعالى اصطلاحٌ؛ لأن ما شهده منه عبدٌ ما هو غير ما يشهده منه عبدٌ آخر جملةً واحدةً؛ ولذلك كان لا يقدر عارفٌ قطُّ أن يوصل إلى عارفٍ آخر ما شهده من ربِّه أبدًا؛ لأن كلَّ واحدٍ شهد من لا مثل له، ولا يكون التوصيل إلا بالأمثال، وكما لا يجتمع الدليل مع المدلول أبدًا كذلك لا يجتمع الحق مع عبده في رتبةٍ أبدًا، أعني بالجامع نسبة المعنى إلى كل واحدٍ على حدِّ نسبته إلى الآخر، لا إطلاق الألفاظ من اجتماع العبد مع ربِّه في الوجود، فافهم.

وأنه تعالى أنشأ الكرسي، وأوسعه الأرض والسماء، وخلق اللوح والقلم الأعلى، وأجراه كاتبًا في خلقه إلى يوم الفصل والقضاء، وأنه تعالى أبدع العالم كله على غير مثالٍ سبق، وخلق الخلق الذي خلق، أنزل الأرواح في الأشباح أمنًا، وجعل هذه الأشباح المنزلة إليها الأرواح في الأرض خلفًا، وسخَّر لها ما في السموات وما في الأرض جميعًا منه، فلا تتحرَّك ذرةٌ إلا إليه وعنه، وأنه تعالى خلق الكل من غير حاجةٍ إليه، ولا موجبٍ وجب ذلك عليه؛ لكن علمه سبق، فلا بدَّ أن يخلق ما خلق، ف﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ﴾ [الحديد:٣]، ﴿وَهُوَ عَلَىٰ

﴿كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ﴾ [المائدة:١٢٠]، وأنه تعالى أحاط بكل شيءٍ علمًا، وأحصى كل شيءٍ عددًا، يعلم السر وأخفى، ويعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور، كيف لا يعلم شيئًا خلقه، ﴿أَلَا يَعۡلَمُ مَنۡ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلۡخَبِيرُ﴾ [الملك:١٤].

وأنه تعالى عَلِمَ الأشياء قبل وجودها، ثم أوجدها على حدِّ ما علمها، فلم يزل عالمًا بالأشياء، لم يتجدد له علمٌ عند تجدد الأشياء، علِمَ الكليات على الإطلاق كما علِمَ الجزئيات بإجماعٍ من أهل النظر الصحيح، واتفاق عالم الغيب والشهادة، ﴿فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشۡرِكُونَ﴾ [الأعراف:١٩٠].

وأنه تعالى: ﴿فَعَّالٞ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج:١٦]، فهو المريد للكائنات في عالم الأرض والسموات، لم تتعلق قدرته تعالى بإيجاد شيءٍ حتى أراده، كما أنه لم يُردهُ سبحانه حتى علمه؛ إذ يستحيل أن يريد تعالى ما لا يعلم، أو يفعل المختار المتمكن من ترك ذلك الفعل ما لا يريده، كما يستحيل أن توجد هذه الحقائق من غير حيٍّ، كما يستحيل أن تقوم هذه الصفات بغير ذاتٍ موصوفةٍ بها، فما في الوجود طاعةٌ ولا عصيانٌ، ولا ربحٌ ولا خُسرانٌ، ولا عبدٌ ولا حرٌّ، ولا بَردٌ ولا حَرٌّ، ولا حياةٌ ولا موتٌ، ولا حصولٌ ولا فَوْتٌ، ولا نهارٌ ولا ليلٌ، ولا اعتدالٌ ولا ميلٌ، ولا بَرٌّ ولا بحرٌ، ولا شَفْعٌ ولا وِتْرٌ، ولا جَوْهَرٌ ولا عَرَضٌ، ولا صحَّةٌ ولا مرضٌ، ولا فرحٌ ولا تَرَحٌ، ولا روحٌ ولا شبحٌ، ولا ظلامٌ ولا ضياءٌ، ولا أرضٌ ولا سماءٌ، ولا تركيبٌ ولا تحليلٌ، ولا كثيرٌ ولا قليلٌ، ولا غداةٌ ولا أصيلٌ، ولا بياضٌ ولا سوادٌ، ولا رُقادٌ ولا سُهادٌ، ولا ظاهرٌ ولا باطنٌ، ولا متحركٌ ولا ساكنٌ، ولا يابسٌ ولا رطبٌ، ولا قشرٌ ولا لبٌّ، ولا شيء من جميع المتضادات والمختلفات والمتماثلات إلا وهو مرادٌ للحق تعالى، وكيف لا يكون مرادًا له وهو أوجده! فكيف يوجد المختار ما لا يريد! لا رادَّ لأمره، ولا معقِّب لحكمه، يهدي من يشاء، ويضل من يشاء، ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، لو اجتمع الخلق كلهم على أن يريدوا أشياء لم يرد الله أن يريدوه ما أرادوه، أو أن يفعلوا شيئًا لم يرد الله تعالى إيجاده وأرادوه عندما أراد منهم أن يريدوه ما فعلوه، ولا استطاعوا ذلك، ولا أقدرهم عليه، فالكفر والإيمان والطاعة والعصيان من مشيئته وحكمه وإرادته.

ولم يزل سبحانه وتعالى موصوفًا بهذه الإرادة أزلاً والعالم معدومٌ، ثم أنه تعالى أوجد العالم من غير تفكُّرٍ ولا تدبُّرٍ عن جهلٍ، فيعطيه التفكُّر والتدبُّر علم ما جهل، جلَّ وعلا عن ذلك، بل أوجده عن العلم السابق، وتعين الإرادة المنزهة الأزلية، القاضية على العالم بما أوجده عليه: من زمانٍ، ومكانٍ، وألوانٍ، فلا مؤيِّد في الوجود على الحقيقة سواه؛ إذ هو القائل سبحانه: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [التكوير:٢٩].

وأنه تعالى كما علم فأحكم وأراد فخصَّ وقدَّر فأوجد كذلك سمع ورأى ما تحرَّك أو سكن أو نطق في الورى، من العالم الأسفل والأعلى، لا يحجب سمعه البعد؛ فهو القريب، ولا يحجب بصره القرب؛ فهو البعيد، يسمع كلام النفس في النفس، وصوت المماسة الخفية عند اللمس، يرى سبحانه وتعالى السواد في الظلماء، والماء في الماء، لا يحجبه الامتزاج، ولا الظلمات، ولا النور، ولا الجدران، وهو السميع البصير، وأنه تعالى تكلَّم لا عن صمتٍ متقدِّمٍ ولا سكونٍ متوهَّمٍ بكلامٍ قديمٍ أزليٍّ، كسائر صفاته من علمه وإرادته وقدرته، كلّم به موسى عليه السلام، وسماه التنزيل والزبور والتوراة والإنجيل من غير تشبيهٍ، ولا تكييفٍ؛ إذ كلامه سبحانه وتعالى من غير لهاةٍ ولا لسانٍ، كما أن سمعه من غير صمخةٍ ولا آذانٍ، كما أن بصره تعالى من غير حدقةٍ ولا أجفانٍ، كما أن إرادته تعالى من غير قلبٍ ولا جنانٍ، كما أن علمه تعالى من غير اضطرارٍ ولا نظرٍ في برهانٍ، كما أن حياته تعالى من غير بخار تجويف قلبٍ حدث عن امتزاج الأركان، كما أن ذاته تعالى لا تقبل الزيادة ولا النقصان.

فسبحانه سبحانه من بعيدٍ دانٍ! عظيم السلطان، عميم الإحسان، جسيم الامتنان، كل ما سواه فهو عن جوده فائضٌ، وفضله وعدله الباسط له والقابض، وأنه تعالى أكمل صنع العالم وأبدعه حين أوجده واخترعه، لا شريك له في ملكه، ولا مدبِّر معه فيه، إن أنعم فنعَّمَ فذلك فضله، وإن أبلى وعذَّب فذلك عدله، لم يتصرف في مُلك الغيرِ، فينسب إليه الجور والحيف، ولا يتوجه عليه لسواه حكمٌ، فيتصف بالجزع لذلك والخوف، من كل ما سواه تحت سلطان قهره، ومتصرف عن إرادته وأمره، فهو الملهم نفس المكلَّفين التقوى والفجور، وهو المتجاوز عن سيئات من

شاء، والآخذ بها من شاء، هذا وفي يوم النشور لا يحكم عدله في فضله، ولا فضله في عدله.

قلت: قال الشيخ محيي الدين: قول أبي القاسم بن قسي (لا يحكم عدله في فضله، ولا فضله في عدله) هو كلامٌ مجملٌ، فلا أدري أقال ذلك عن كشفٍ، أو عن اعتبارٍ وفكرٍ، وهو من وجهٍ ينافي قوله تعالى: ((**سبقت رحمتي غضبي**[1]))، ومن الوجه الآخر لا ينافيه؛ لأن الحقائق تعطي أن الفضل لا يحكم في العدل، وأن العدل لا يحكم في الفضل؛ فإنه ليس كلٌّ من النعتين محلاً لحكم الآخر، وأن محل حكم الصفة إنما هو في المفضول عليه أو المعدول فيه، وإنا قد علمنا من الله أنه يتفضَّل بالمغفرة على طائفةٍ من عباده قد عملوا الشرَّ، ولم يقم عليهم ميزان العدل، ولا أخذهم بعدله، وإنما حكم فيهم بفضله، ولا يقال في مثل هذا: أنه حكَّم فضله في عدله.

قال: وهو الذي يليق بكلام أبي القاسم رحمه الله، فهو إنباءٌ عن حقيقةٍ كما هو الأمر عليه في نفسه، والله أعلم، ذكر ذلك في الباب الأحد والثلاثمائة من ((**الفتوحات المكية**)).

وأنه تعالى أخرج العالم قبضتين، وأوجد لهم منزلتين.

فقال: ((**هؤلاء للجنَّة ولا أُبالِي، وهؤلاء للنار ولا أُبالِي**[2])).

ولم يعترض عليه معترضٌ هناك؛ إذ لا موجود كان ثَمَّ سواه، فالكل تحت تصريف أسمائه، فقبضةٌ تحت أسماء بلائه، وقبضةٌ تحت أسماء آلائه، ولو أراد سبحانه أن يكون العالم كله سعيدًا أو شقيًّا لما كان في ذلك من شأنٍ؛ لكنه سبحانه لم يرد فكان كما أراد، فمنهم السعيد والشقي هنا وفي يوم المعاد، فلا سبيل إلى تبدُّل ما حكم عليه العدل.

ثم قال تعالى: ﴿**مَا يُبَدَّلُ ٱلْقَوْلُ لَدَىَّ وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ**﴾ [ق:٢٩]، لتصرُّفِي في ملكي، وإنفاذ مشيئتي في خلقي، وذلك لحقيقةٍ عَمِيَت عنها البصائر،

---

(١) رواه البخاري (٢٧٤٥/٦)، ومسلم (٢١٠٧/٤)، وأحمد (٢٤٢/٢)، والطبري في تفسيره (٥/ ١٥٤)، وابن حبان في الصحيح (١٣/١٤).

(٢) ذكره ابن كثير في التفسير (٣٥٦/٢).

ولم تعثر عليها الأفكار والضمائر إلا بوهبٍ إلهيّ ووجودٍ رحمانيّ لمن اعتنى الله به من عباده، وسبق له ذلك في حضرة إشهادِه، فعَلِمَ حين أُعلِم أن الألوهية أعطت هذا التقسيم، وأنها من رقائق القديم، فسبحان من لا فاعل حقيقةً في الوجوه سواه! ولا موجود بذاته إلا إياه! ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات:٢٩]،

وقال: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ [الأنبياء:٢٣].

وقال: ﴿قُلْ فَلِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَٰلِغَةُ﴾ [الأنعام:١٤٩].

وقال: ﴿فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأنعام:١٤٩]، وأنه تعالى له أسماءٌ وصفاتٌ توقيفيةٌ، فلا نسميه إلا بما سَمَّى به نفسه على ألسنة رسله، ولا نشتقُّ له تعالى له أسماءً من نحو ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة:١٥]، ولا من نحو: ﴿ سَخِرَ ٱللَّهُ مِنْهُمْ ﴾ [التوبة:٧٩]، ولا من نحو: ﴿وَمَكَرُواْ وَمَكَرَ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران:٥٤]، ولا من نحو: ﴿نَسُواْ ٱللَّهَ فَنَسِيَهُمْ﴾ [التوبة:٦٧]، وكذلك لا يُقال: إنه تعالى مصدر الأشياء، وإن كان له وجهٌ ما إلى الصحة، ولا قديم كذلك، ولا أزلي، وإن كان بمعنى اسمه الأول، وكذلك لا يقال: إنه تعالى ذو حياةٍ تصاحبه، وإنما يقال: تعالى حيٌّ؛ لأن من خلق الحياة لا يُوصف بها.

قال تعالى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ﴾ [الملك:٢].

ومنع بعضهم أن يقال عن أسمائه تعالى: إنها صفات؛ لعدم ورود لفظ الصفات، قال الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الأعراف:١٨٠]، ما قال: (ولله الصفات الحسنى).

وذكر الشيخ محيي الدين ﷺ في باب الزكاة من ((الفتوحات)) أن اسم المؤمن إن لُقِّبَ به العبد كان صفةً، وإن سُمِّيَ به الحق كان اسمًا؛ لأنه إذا كان اسْمًا لم يعلل، وإذا كان صفةً علل انتهى؛ فليتأمل.

وكذلك منع بعضهم إطلاق لفظ الاختراع عليه سبحانه وتعالى، فلا يُقال: اخترع العالم إلا بوجهٍ ما؛ وذلك لأن العالم كله كان ثابتًا في علمه قبل الاختراع، ولو لم يكن ثابتًا في علمه لم يخرج إلى الوجود على حدِّ ما لم يعلمه الحق تعالى، وذلك

محالٌ.

وذكر **الشيخ محيي الدين** ﷺ أن العلم تابعٌ للمعلوم، لا المعلوم تابعٌ للعلم، فليتأمَّل. وكذلك منع بعضهم من إطلاق لفظ العارف عليه تعالى وإن كان هو بمعنى العالِم عند بعضهم؛ لأنك لو سألت عن العلم: ما هو؟ لأجابك المسئول بما يجيبك به إذا سألت عن المعرفة، وبالعكس.

وكذلك منع بعضهم إطلاق لفظ الجواز عليه تعالى؛ فلا يُقال: يجوز أن يغفر تعالى لفلانٍ، ويجوز ألا يغفر له، ونحو ذلك؛ لافتقار ذلك إلى المرجِّح لأحد الجائزين، هكذا قال بعضهم.

والحق: أنه لا مانع من ذلك؛ لأن العين المغفور لها من كونها عاصيةً تقبل المغفرة وتقبل عدمها، فإن غفر لها فبالمرجح، وهو إرادة الله تعالى، وإن لم يغفر لها فبهذا المرجح أيضًا، وهو إرادة الله، ويستقيم الكلام، وقد بسطنا الكلام على ذلك في ((**عقائد أهل الخصوصية**))، والله أعلم.

وكما شهد الله وملائكته وجميع خلقه وإياكم على نفسي بتوحيد الله تعالى كذلك أشهده وأشهد ملائكته وجميع خلقه وإيَّاكم على نفسي بالإيمان ممن اصطفاه الله واختاره واجتباه من وجوده، فذلك سيدنا ومولانا محمَّدٌ رسول الله ﷺ، الذي أرسله إلى جميع الناس كافَّةً، بشيرًا ونذيرًا، وداعيًا إلى الله بإذنه وسراجًا منيرًا، فبلَّغ ﷺ ما أُنزل إليه من ربِّه، وأدَّى أمانته، ونصح أمته، ووقف في حجَّة الوداع على كل من حضر من الأتباع، فخطب وذَكّر، وخوّف وحذّر، ووعد وأوعد، وما خَصَّ بذلك التذكير أحدًا دون أحدٍ عن إذن الواحد الصمد، ثم قال ﷺ: ((**اللَّهُمَّ بَلَّغْتُ. فقالوا كلهم: بلَّغْتَ يا رسول الله. فقال: اللَّهُمَّ اشهدْ**[1]**))**.

وأشهدكم: أني مؤمنٌ بما جاء به رسول الله ﷺ عن الله تعالى: من أحكام القرآن، وقصصه، ومن مواعظه، وغير ذلك، وبما شرعه ﷺ بإذنٍ من ربِّه مما عَلِمتُ، ومما لم أعلم، فمما جاء به وقرر: أن الموت عن أجلٍ مسمًّى عند الله، إذا جاء لا يُؤخَّر، فأنا مؤمنٌ بهذا إيمانًا لا ريب فيه، ولا شكَّ، كما آمنت وأقررت أن سؤال منكرٍ ونكيرٍ حقٌّ، وعذاب القبر حقٌّ، وبعث الأجساد من القبور حقٌّ، والعرض على الله

---

(١) رواه أبو يعلى في مسنده (١٢/٢١٦، ١٦٥).

تعالى حقٌّ، والحوض حقٌّ، والميزان حقٌّ، وتطاير الصحف حقٌّ، والصراط حقٌّ، والجنَّة حقٌّ، والنَّار حقٌّ، وفريقٌ في الجنَّة وفريقٌ في السعير حقٌّ، وأن شفاعة أرحم الراحمين والملائكة والنبيين والمؤمنين حقٌّ، وأن جماعة من أهل الكبائر من المؤمنين يدخلون جهنم ثم يخرجون منها بالشفاعة حقٌّ، وأن التأبيد للمؤمنين في النعيم المقيم حقٌّ، والتأبيد للكافرين والمشركين والمنافقين والمتكبرين في العذاب الأليم حقٌّ، وكل ما جاءت به الكتب والرسل من الله عُلِمَ أو جُهِلَ حقٌّ.

فهذه شهادتي على نفسي، أمانةٌ عند كل من وصلت إليه، يؤديها إذا سُئِلَها حيثما كان، نفعنا الله وإياكم بهذا الإيمان، وثبَّتنا عليه عند الانتقال إلى الدار الحيوان، وأحلَّنا دار الكرامة والرضوان، وأحال بيننا وبين أعمال دار: (سرابيل أهلها من قطران)، وجعلنا من العصابة التي أخذت الكتب بالإيمان، وممن انقلب من الحوض وهو ريَّانٌ، وثقُل له الميزان، وثبت منه على الصراط القدمان، إنه المنعم المنَّان، آمين، آمين، اللَّهُمَّ آمين.



خاتمة المصنف

ينبغي الاطِّلاع عليها؛ لتعلقها بالعقائد، ليثبتوا في أنفسهم العلم بالله تعالى، وإنما وضعوا ذلك إرداعًا للخصوم، الذين جحدوا الإله، أو الصفات أو بعضها، أو الرسالة، أو رسالة محمَّدٍ ﷺ بخصوصها، أو حدوث العالم، أو الإعادة في هذه الأجساد بعد الموت، أو الحشر أو النشر، ونحو ذلك مما لا يصدر إلا من الكفَّار المكذبين بالكتب والرسل، فطلب علماء الإسلام إقامة الأدلة عليهم؛ ليرجعوا إلى طريق الإيمان بذلك لا غير، وإنما لم يبادر إلى قتلهم بالسيف رحمةً لهم، ورجاءً لرجوعهم إلى الحق، فكان البرهان عندهم كالمعجزة التي ينساقون بها إلى دين الإسلام.

ومعلوم: أن الراجع بالبرهان أصحُّ من الراجع بالسيف؛ إذ الخوف قد يحمل صاحبه على النفاق، وصاحب البرهان ليس كذلك، فلهذا وضعوا علم الْجَوهر والعَرَض، وبسطوا الكلام في ذلك، ويكفي في المصر واحدٌ من هؤلاء، ثم لا يخفى أن الشخص إذا كان مؤمنًا بالقرآن قاطعًا بأنه كلام الله ﷻ فالواجب عليه أن يأخذ عقيدته منه من غير تأويلٍ ولا عدولٍ إلى الأدلة العقلية بمفردها؛ إذ القرآن دليلٌ قطعيٌّ سمعيٌّ عقليٌّ، فقد أثبت سبحانه وتعالى أنه منزَّهٌ عن أن يشبه شيئًا من المخلوقات، أو يشبهه شيءٌ منها بقوله تبارك وتعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١].

وقوله: ﴿سُبْحَـٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الصافات:١٨٠]، ونحو ذلك.

وأثبت رؤيته في الآخرة للمؤمنين بقوله تبارك وتعالى: ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ* إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة:٢٢-٢٣].

وقوله: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين:١٥]، ونفي الإجابة بقوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾ [الأنعام:١٠٣].

وأثبت كونه قادرًا بقوله تعالى: ﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [المائدة:١٢٠].

وأثبت كونه عالمًا بقوله: ﴿أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ [الطلاق:١٢].

وأثبت كونه مُريدًا بقوله: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود:١٠٧].

وأثبت قوله سميعًا لخلقه بقوله: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾ [المجادلة:١].

وأثبت كونه بصيرًا بقوله: ﴿وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [البقرة:٢٦٥].

وبقوله: ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ﴾ [العلق:١٤]، ونحو ذلك.

وأثبت كونه متكلِّمًا بقوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء:١٦٤].

وأثبت كونه حيًّا بقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ ۚ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة:٢٥٥].

وأثبت إرسال الرسل عليهم الصلاة والسلام بقوله: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِىٓ إِلَيْهِم مِّنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰٓ﴾ [يوسف:١٠٩].

وأثبت رسالة سيدنا ومولانا محمَّدٍ ﷺ بقوله: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾ [الفتح:٢٩]، وأثبت أنه آخر الأنبياء بعثًا بقوله: ﴿وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّۦنَ﴾ [الأحزاب:٤٠].

وأثبت أن كل ما سوى الله خلقٌ له بقوله تبارك وتعالى: ﴿خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الأنعام:١٠٢].

وأثبت الجنَّ بقوله: ﴿وَمَا خَلَقۡتُ ٱلۡجِنَّ وَٱلۡإِنسَ إِلَّا لِيَعۡبُدُونِ﴾ [الذاريات:٥٦].

وأثبت أن الجن يدخلون الجنة بقوله تعالى: ﴿لَمۡ يَطۡمِثۡهُنَّ إِنسٞ قَبۡلَهُمۡ وَلَا جَآنّٞ﴾ [الرحمن:٥٦].

وأثبت حشر الأجساد بقوله: ﴿بُعۡثِرَ مَا فِي ٱلۡقُبُورِ﴾ [العاديات:٩]، إلى أمثال ذلك مما تحتاج إليه العقائد: من القضاء والقدر، والحشر والنشر، والميزان والحوض، والصراط والحساب والصحف، والجنة والنار، وكل ما لا بدَّ للمؤمن أن يعتقده، قال تعالى: ﴿مَّا فَرَّطۡنَا فِي ٱلۡكِتَٰبِ مِن شَيۡءٖ﴾ [الأنعام:٣٨]، وكذلك أثبت المعجزة لنبينا محمَّدٍ ﷺ بكتابه المبين بقوله تعالى: ﴿فَأۡتُواْ بِسُورَةٖ مِّن مِّثۡلِهِۦ﴾ [البقرة:٢٣]، فإن القرآن كله معجزةٌ له ﷺ فلا ينبغي لعاقلٍ أن ينسى حدود ربه، والاشتغال بأحكامها التي أُمر أن يستغرق فيها عمره كله، لا أن يشتغل بردِّ خصومٍ لم يوجد لهم عينٌ، ودفع شُبَهٍ يمكن ألا تكون، وبتقدير وقوعها، فسيف الشريعة أقطعُ وأردعُ، ((أُمرتُ أنْ أُقاتلَ النَّاسَ حتَّى يقولوا: لا إله إلا الله، وحتَّى يؤمنوا بِي، وبما جئتُ به[1]))، ولم يدفعنا ﷺ لمخاصمتهم إذا حضروا، إنما هو الجهاد والسيف إن عاندوا في الحق، فكيف بخصمٍ مُتَوَهَّمٍ يقطع الإنسان زمانه بمجادلته! وما رأينا له عينًا، ولا قال لنا شيئًا، وإنما نحن في ذلك نتكلم مع أنفسنا، ويُتخيَّل لنا أننا نتكلَّم مع غيرنا.

---

(١) رواه البخاري (١٧/١)، ومسلم (٥١/١)، وأبو داود (٤٨٦/١)، والترمذي (٧١٧/٤)، والنسائي (١٤/٥)، وأحمد (١١/١)، وابن ماجه (٢٧/١).

فعُلِم أن السلف الصالح رضي الله عنهم ما وضعوا كتب الكلام إلا ردعًا للخصوم الذين كانوا في عصرهم، فالله تعالى ينفعهم بقصدهم.

وقد قدَّمنا لك أن علم الكلام مع شرفه يكفي منهم في البلد واحدٌ مثل الطبيب، بخلاف الاشتغال بالأحكام الشرعية؛ فإن الإنسان يموت بعد أن عمَّرَ عُمر نوح عليه السلام وهو يتعلَّم، ولا يقع للشريعة على قرارٍ.

وكان سيدي عليٌّ الخوَّاص رضي الله عنه **يقول**: عليك بالاشتغال بالعلوم الشرعية؛ فإنك مطالبٌ بأن تكون جميع حركاتك وسكناتك محررةً على الكتاب والسنة، ولا يصحُّ ذلك إلا بمعرفة جميع أبواب الشريعة، فلكل حركةٍ وسكونٍ علمٌ يخصُّه انتهى.

ففي علم الشريعة غُنيةٌ عن علم الكلام، ولو مات الإنسان وهو لا يعرف الكلام على الْجَوهر والعَرَض لم يسأله الله عز وجل عن ذلك يوم القيامة، وإنما يسأله عمَّا توجَّه عليه من الحدود والأحكام، فنسأل الله تعالى من فضله أن يشغلنا بما هو الأولى في كل وقتٍ، آمين.

وأوصيك يا أخي:

إذا نظرت في عقائد أحدٍ من علماء الإسلام من الصوفية والمتكلمين المبنية على الأدلة الدقيقة ورأيت فيها مسألةً ذكرها فيلسوفٌ أو متكلِّمٌ من الأكابر أو صاحب نظرٍ أن تبادر إلى القول بأن هذا من مذهب الفلاسفة، وأن صاحب هذا القول فليسوفٌ فلسفيٌّ، لكون ذلك الفيلسوف ذكرها واعتقدها، لو أن ذلك العالِم نقلها من الفلاسفة فإنه لا دين له.

فلا تفعل يا أخي ذلك؛ فإن هذا قول من لا تحصيل له؛ إذ ليس كل ما علمه الفيلسوف يكون باطلاً، فقد تكون تلك المسألة مما عنده من الحق، ولا سيما إن كان الشارع ﷺ صرَّح بها، أو أحدٌ من الصحابة أو التابعين أو الأئمة المجتهدين، فقد وضع الحكماء من الفلاسفة كتبًا كثيرةً مشحونةً بالحِكَم والتبري من الشهوات، ومكائد النفوس، وما تنطوي عليه من سوء الضمائر.

فإن كنت يا أخي ليس لك غوصٌ في الحقائق فتثبَّت وأثبت قول الفيلسوف حقًّا

في تلك المسألة؛ لكون رسول الله ﷺ قالها، أو واحدٌ من العلماء.

وأما قولك: (إن ذلك العالِم سمعها من فيلسوف، أو طالعها في كتبهم) فهو جهلٌ وكذبٌ.

أما الكذب فقولك: (إن هذا العالم سمعها من الفلاسفة أو طالعها في كتبهم)، وأنت لم تشاهد ذلك منه، ولا أقيمت عندك بذلك بينةٌ عادلةٌ خاليةٌ من الحظوظ، متورعةٌ عن الخوض في أعراض المسلمين بغير علمٍ.

وأما الجهل: فكونك لم تفرّق في تلك المسألة بين الحق والباطل؛ فقد خرجت يا أخي باعتراضك على هذا العالِم عن العلم والصدق، وانخرطت في سلك أهل الجهل والكذب والبهتان، ونقص العقل والدين، وفساد النظر، والانحراف عن طريق أهل الحق.

فخُذْ يا أخي ما آتاك الفيلسوف به من العلم، واهتدِ على نفسك قليلاً، وفرِّغْ له قلبك؛ حتى يبرز لك معناه، أحسن من أن تقول يوم القيامة: ﴿يَـٰوَيۡلَنَا قَدۡ كُنَّا فِي غَفۡلَةٖ مِّنۡ هَـٰذَا بَلۡ كُنَّا ظَـٰلِمِينَ﴾ [الأنبياء:٩٧].

وقد ذكر الشيخ محيي الدين بن العربي ﷺ في ((فتوحاته)) في الباب السادس والعشرين ومائتين ما نصُّه:

اعلم يا أخي أن ما ثَمَّ علمٌ من العلوم إلا ويجوز أن يُنَال به العلم اليقيني من طريق الكشف والوجود، ولهذا كان أفلاطون معدودًا عندنا من العلماء بتوحيد الله ﷻ؛ لأنه خرج بنظره مخرج الكشف، فهو نادرٌ في الحكماء الأقدمين، وما كرهه من كرهه من أهل الإسلام إلا لنسبته إلى الفلسفة؛ لجهلهم بمدلول تلك اللفظة، والحكماء على الحقيقة هم العلماء بالله وبأحكامه، قال تعالى: ﴿وَمَن يُؤۡتَ ٱلۡحِكۡمَةَ فَقَدۡ أُوتِيَ خَيۡرٗا كَثِيرٗا﴾ [البقرة:٢٦٩]، والحكمة هي علم النبوة، قال تعالى في حقِّ داود ﷺ: ﴿وَءَاتَـٰهُ ٱللَّهُ ٱلۡمُلۡكَ وَٱلۡحِكۡمَةَ وَعَلَّمَهُۥ مِمَّا يَشَآءُ﴾

[البقرة:٢٥١].

والفيلسوف معناه محبُّ الحكمة، لأن (سوفا) باللسان اليوناني هي الحكمة، وكل عاقلٍ بلا شكٍّ يحب الحكمة، غير أن أهل الأفكار خطأهم في الإلهيات أكثر من إصابتهم، سواء كان فيلسوفيًّا أو معتزليًّا أو أشعريًّا، أو من كان من أصناف أهل النظر، فما ذُمَّت الفلاسفة لمجرد هذا الاسم، وإنما هو لما أخطأوا فيه من العلم الإلهي مما يعارض ما جاءت به الرسل.

قال الشيخ محيي الدين ﷺ في كتاب ((**لواقح الأنوار**)): ولقد عَملتُ على الاطِّلاع على السبب الذي من أجله دخل الغلط على الفلاسفة، فرأيت أن الغلط إنما جاءهم من التأويل؛ فإنهم لا يأخذون إلا عن إدريس عليه السلام، وهو معصومٌ بلا شكٍّ في علمه بالله ﷻ، فدخل عليهم الغلط من قِبَل أنفسهم، لا من قِبَل إدريس عليه السلام، فإن علماءهم صاروا بعد رفع إدريس عليه السلام يؤولون كل شيءٍ بلغهم من آيات الصفات وغيرها، فاختلفوا في معناه، كما اختلف علماء الإسلام في تأويل كلام شريعتهم، فأحلَّ هذا ما حرَّمه الآخر على قدر فهمه.

وأطال في ذلك. **ثم قال**: وبالجملة فليس عند الفلاسفة معرفة طريق العلم بالله تعالى، ولا بما يؤول إلى الطريق؛ وذلك لأنهم منَّا بالضدِّ، فإنا سلكنا الطريق على الوجه الشرعي، من الفقر والإفلاس وتفريغ المحل، وهم سلكوا بالفكر، والفكر يستدعي متفكِّرًا فيه، والتفكُّر لا يصحُّ في جانب الحق، وإنما يصحُّ في الكون، فما برحوا من الوقوف مع نفوسهم، ولو أنهم كانوا طلبوا علم الحكمة من الله تعالى لأصابوا.

قال: وأما ما عدا الفلاسفة من أهل النظر من المسلمين: كالمعتزلة والأشاعرة فإن الإسلام سيفٌ لهم، وحكمٌ عليهم، فإنهم شرعوا في الذبِّ عنه بحسب ما فهموا منه، فهم مصيبون بالأصالة، مخطئون في بعض الفروع، بما يتأولونه من طريق الفكر والأدلة العقلية.

وقالوا: إن حملنا بعض ألفاظ الشارع على ظاهرها في حق الله تعالى كان كفرًا،

فلذلك أخذوا في التأويل مع إثبات الأصل، فما فاتهم إلا كمال الإيمان بما أنزل الله تعالى، لا أصل الإيمان؛ لأنهم لولا إيمانهم به ما اعتنوا بتأويله.

وأطال في ذلك، **ثم قال**: ومن أعجب ما طرأ في هذا العالَم من الغلط كون العبد يقلِّد فكره ونظره، وهما محدثٌ مثله، ولا يقلِّد ربه فيما يخبر به عن نفسه من الصفات التي تحيلُها العقول، وغاب عنه أنه لا لوم على العبد، إلا لو كان قد وصَف بها الحق تعالى من قِبَل نفسه، فإن العبد ما وصف بها الحق تعالى إلا تبعًا للحق تعالى.

ومعلوم: أنه يجب على العبد الإيمان بذلك، حتى قال بعض المحققين: إن من أخذ إيمانه تقليدًا جزمًا للشارع كان أعلم وأوثق ممن يأخذ إيمانه من الأدلة العقلية لما يتطرق إليها إذا كان قاطعًا صادقًا قوي الفهم من الحيرة والدخل في أدلته، وإيراد الشبه عليها، فلا يثبت له قدمٌ، ولا ساقٌ يعتمد عليها، فيخاف عليه سوء العقيدة.

قال: وتأمَّل في كلام العقلاء كلهم تجدهم إذا نظروا واستوفوا في نظرهم الدليل وعثروا على وجهة إعطائهم ذلك العلم بالمدلول، ثم أنك تراهم في زمانٍ آخر يقوم لهم خصمٌ من طائفةٍ أخرى، كمعتزليٍّ أو أشعريٍّ بأمرٍ آخر يناقض دليلهم الذي كانوا يقطعون به ويقدح فيه، فيرون أن ذلك الأول كان خطأً، وأنهم ما استوفوا أركان دليلهم، وأنهم أخلوا بالميزان في ذلك، وأين هذا ممن هو في علمه على بصيرةٍ! ولذلك كان هذا لا يقطع لهم قطُّ في ضروريات العقول، فالبصيرة للعلماء بالله كالضروريات للعقول.

قال: ومثل هذا العلم هو الذي ينبغي لصاحبه أن يفرح به، وأما غيره فلا؛ إذ كل علمٍ نتج من العقل فهو مدخولٌ يقبل الشبهة، كما يدل على ذلك اختلاف المقالات في الله ﷻ، من أهل الأفكار، واتفاق المقالات فيه تعالى مِن كل مَن جاء من عند الله تعالى: من رسولٍ، ونبيٍّ، ووليٍّ، فلم يختلف اثنان منهم قطُّ في شيءٍ من ذلك، بل كلهم يصدق بعضهم بعضًا، عكس ما عليه المتكلمون بأفكارهم، فدليل

الأشعريِّ يُورث شبهةً عند المعتزليِّ، ودليلُ المعتزليِّ يُورث شبهةً عند الأشعريِّ، وما من مذهبٍ إلا ويدخله الاختلاف، ويتَّصفون كلهم باسم الأشاعرة، وترى أبا المعالي يذهب إلى خلاف ما ذهب إليه القاضي، والقاضي يذهب إلى خلاف ما ذهب إليه الأستاذ، والأستاذ يذهب إلى خلاف ما ذهب إليه الشيخ، والكل يدعون أنهم أشعريةٌ، وكذلك القول في المعتزلة والفلاسفة، ﴿ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴾ [هود: ١١٨]، مع كون كل طائفةٍ يجمعها مقامٌ واحدٌ واسمٌ واحدٌ، وهم مختلفون في ذلك المذهب الذي جمعهم، فعين أدلتهم كلهم عين شبهاتهم، فأين الحق! وأين الثقة!.

وقال في ذلك الشيخ محيي الدين ﷺ في الباب السابع والثمانين وثلاثمائة من ((الفتوحات المكية)):

وقد علمت يا أخي أن أهل الظن لا يُعذَرون في مواطن وجوب العلم، وأن التقليد لمعصومٍ فيما أخبر به ملحقٌ بالعلم، وأقوى من علم النظر، كما يدل لذلك شهادتنا على الأمم السابقة أن أنبياءها بلغتها دعوة الحق تعالى، ونحن ما كنَّا في زمان التبليغ، ولكننا صدَّقنا الحق تعالى فيما أخبرنا به في كتابه عن نوحٍ وعادٍ وثمودَ وقوم لوطٍ، وأصحاب الأيكة، وقوم موسى.

ومن هذا المعنى شهادة خزيمة بتصديق رسول الله ﷺ في قصة بيع الجمل من الأعرابي، وقال له رسول الله ﷺ: ((**بِمَ تشهدُ يا خزيمةُ، فقال: بتصديقك يا رسول الله**[1])).

وهذا لا يكون إلا ممن هو في إيمانه على يقينٍ، لا على ظنٍّ، فإن من شرط وجوب الاعتقاد في أمرٍ وجود نصٍّ متواترٍ فيه، أو كشفٍ محقِّقٍ، ومن كان عنده الخبر الواحد الصحيح يكفي فليحكم به إن تعلق حكمه بأحكام الدنيا، ولكن إن

---

(١) رواه أبو داود (٢/٣٣١)، وأحمد (٥/٢١٥)، والحاكم في المستدرك (٢/٢١)، والطبراني في الكبير (٢/٣٥٧)، والبيهقي في الكبرى (٧/٦٦).

تعلق حكمه بأحكام الآخرة فلا ينبغي أن يجعله في عقيدته على التعيين، وليقل: إن كان هذا عن رسول الله ﷺ في نفس الأمر كما وصل إليّ فأنا مؤمنٌ به، وبكل ما صحَّ عن رسول الله ﷺ، وعن الله مما علمتُ منه ومما لم أعلم؛ إذ لا يكون دليلاً في العقائد إلا ما قطع به.

فإن كان من النقل فما ثبت بالتواتر، وإن كان بالعقل فما ثبت بالدليل العقليّ، ما لم يعارضه نصٌّ متواترٌ لا يمكن الجمع بينهما، وهناك يعتقد النص، ويترك دليل العقل.

والسبب في ذلك أن الإيمان بالأمور الواردة على لسان الشارع ﷺ لا يلزم منها أن يكون الأمر الوارد في تقسيمٍ على صورة ما يعطيه مقام الإيمان، وحينئذٍ يعلم العاقل أن الله تعالى قد أراد من المكلَّف أن يؤمن بما جاء به هذا النصُّ المتواتر، الذي أفاد أن رسول الله ﷺ قاله، وإذا خالف دليل العقل فينبغي للعبد أن يدوم على إيمانه، من حيث ما هو علمٌ، ويعلم أن الله لم يرد بوجود هذا النصِّ أن يعلق الإيمان بذلك المعلوم؛ لأنه يزول عن علمه، ويؤمن بهذا النص على مراد الله فيه.

وفي مواقف الإمام محمد بن عبد الجبار النفري رحمه الله:

يقول له ربُّنا: (وعزتي وجلالي، ما أنا عين ما عرفوه، وأما أنا عين ما جهلوه).

فإذا كان الأمر يرجع آخره إلى عدم معرفة كنه الذات فيجب على العبد أن يعلم أن جميع ما وصف به الحق نفسه من صفات الأفعال وغيرها من خلقٍ وإحياءٍ وإماتةٍ، ومنعٍ وعطاءٍ، ومكرٍ وكيدٍ واستهزاءٍ، وفصلٍ وقضاءٍ، وضحكٍ وفرحٍ وتعجُّبٍ وتبشبشٍ، وقدمٍ ويدٍ، ويدينٍ وأيدٍ بالفطرة الإسلامية إما بتلقين الوالد المتشرِّع أو بالإلهام، وهم من معرفة الحق وتنزيهه على حكم المعرفة والتنزيه الوارد في ظاهر القرآن، وهم على صوابٍ ما لم يتطرَّق أحدهم إلى التأويل، فإن تطرق خرج عن حكم العامة، والتحق بأهل النظر والتأويل، وهو على حسب تأويله، وعليه يلقى الله تعالى، فإما مصيبٌ وإما مخطئٌ بالنظر إلى ظاهر ما جاء به الشارع ﷺ، واعلم ذلك؛ فإنه نفيسٌ، وتأمَّلْ هذه الخاتمة، وأمعنِ النظر فيها، والله

يتولى هداك، وهو يتولى الصالحين، والحمد لله ربِّ العالمين.

علَّق هذا الكتاب الشريف له ولمن شاء الله تعالى بعده راجي عفو ربّهِ العبد الفقير جمال الدين محمد بن محمد الكيَّال.

ختم الله له بالحسنى، وغفر له ولوالديه ولذوي رحمه، ولمشايخه وإخوانه، وأحبابه، وللمسلمين ولمن دعا لهم دعوةً صالحةً في ظهر غيبٍ.

وذلك في أواخر شهر ربيع الأول سنة (١٠٩٨هـ).

والحمد لله ربِّ العالمين

وصلَّى الله وسلَّم على سيدنا محمَّدٍ، وآله وصحبه أجمعين.



فهرس المحتويات

مراقي العلا في تحرير مسألة حقيقة الإيمان وضده والطّلا

التبصير
في معالم الدين

الإيمان

مختصر فرائد القلائد
في
علم العقائد